

جـــامعـــــة الأزهـــــر - غـــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليـــة الآداب والعلـــوم الإنســـانية
برنـــامج دراســات الشــرق الأوسـط

أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية –المصرية

(٢٠٠٥ـ ٢٠١٢)

The Impact of Regional Variables on Iranian - Egyptian Relations

(2005 - 2012)

إعـداد الطالب

كمال عطية العبد حلس

إشراف

الأستاذ الدكتور / أسامة محمد أبو نحل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الأزهر – غـزة

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير فى دراسات الشرق الأوسط من قسم التاريخ بجامعة الأزهر-غزة

١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ والَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْم دَرَجَاتٍ ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة أية "11"

إهـــداء

إلى روح والديّ رحمهم الله

إلى روح أخوتي عبد السلام "أبو نضال" وأحمد

إلى روح أخي وأستاذي الدكتور موسى حلس"أبو فراس"

إلى أرواح شهداء عائلة حلس وشهداء فلسطين الأكرم منا جميعاً

إلى زوجتي وأبنائي وبناتي الأعزاء

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين على عونه وتوفيقه لي على إنجاز هذا العمل البحثي ، الذي آمل أن يكون فيه ما يفيد المهتمين بدراسة العلاقات الدولية، خاصة وان المنطقة تشهد تغيرات مستمرة بحاجة إلى دراسات متتابعة لفهمها وتحليلها .

وانطلاقاً من العرفان بالجميل فإنني أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وفائق الاحترام إلى أستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور/ أسامة أبو نحل** أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر – غزة على تكرمه الإشراف على هذا البحث، وعلى ما أحاطني به من اهتمام وتوجيهه منذ بدأت في إعداد خطة البحث، ولما بذله من جهدٍ كبير في سبيل إخراج هذا البحث على أفضل وجه ممكن، فله مني كل الشكر والامتنان والتقدير وجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان للأستاذين الجليلين أعضاء لجنة المناقشة : **الأستاذ الدكتور/ سامي احمد** الأستاذ المشارك في التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة القدس المفتوحة (مناقشا خارجيا) ، **والأستاذ الدكتور / مخيمر أبو سعدة** الأستاذ المشارك في العلوم السياسية بجامعة الأزهر (مناقشا داخليا) لموافقتهما على مناقشة هذه الدراسة والحكم عليها .

وأخيراً أتوجه بالشكر الجزيل لكل من شاركني في مسيرة بحثي، وأولهم أسرتي وزوجتي التي تحملت عناء الدراسة ولازمتني طيلة فترة الدراسة ، ومن منطلق رد الفضل لأهله أتقدم بالشكر والتقدير لكلا من **د. احمد الوادية** و **أ. عياد البطنيجي** على جهدهم الرائع الذي بذلوه معي منذ البدايات الأولى لإعداد الخطة وحتى إتمام الدراسة والشكر **للأخ العزيز/ عدنان أبو غنيمة** لما بذله من جهد في طباعة وتنسيق الدراسة والشكر لكل من الأستاذين / **حمدي احمد منية ، ورفيق محمد أبو العطا** لجهدهم في مراجعة الدراسة وتنقيحها لغوياً .

والشكر موصول إلى مكتبات جامعة الأزهر وجامعة الأقصى ومركز التخطيط الفلسطيني ، والمكتبة المركزية بجامعة لقاهرة ومركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية لما قدموه لي من تسهيلات للحصول على المصادر والمراجع اللازمة لانجاز هذه الدراسة فلهم جميعا كل الشكر والتقدير .

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي مناقشة طبيعة العلاقات المصرية الإيرانية والتي تقلبت بين التحسن والقطيعة والفتور وفقا للظروف السياسية الإقليمية ولطبيعة النظام السياسي لكلا البلدين، وتناولت الدراسة في مستهلها إعطاء لمحة عن التطورات التاريخية للعلاقات المصرية الإيرانية منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى العام ٢٠٠٥، ثم تناولت الدراسة الفترة الذي تولى فيها الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد الحكم في إيران، واحتوت الدراسة على خمسة فصول ومقدمة وخاتمة شملت نتائج وتوصيات وقائمة بالمراجع .

وقدمت الدراسة عرضاً بالمعلومات والتحليل عن بيئة النظام السياسي الإيراني الداخلية متناولة بذلك مؤسسات النظام السياسي الإيراني وخاصة مؤسسة المرشد ومؤسسة الرئاسة، كما تطرقت لدور العوامل الخارجية على أنماط السياسية الخارجية الإيرانية ، حيث العلاقات المتوترة تاريخياً مع دول الجوار العربي وخاصة دول الخليج لأسباب أيدلوجية وسياسية، وقد قارنت الدراسة بين إيران ومصر بسبب الاختلاف الكبير بين طبيعة النظام السياسي لكلا النظامين، إضافة إلى اختلاف الواقع الجيوسياسي لكلا البلدين .

شكل الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ منعطفاً خطيراً على علاقات البلدين نظرا للتباين الواضح في التعاطي مع الغزو، حيث تمكنت إيران من مد نفوذها إلى الساحة العراقية وهو ما خلق النفور مع السياسة المصرية، كما شكلت حرب تموز عام ٢٠٠٦ على لبنان ونتائجها السياسية والإستراتيجية على النظام الإقليمي العربي، بحيث حدث تصدع في النظام الإقليمي العربي بين المؤيد والمعارض للمواجهة العسكرية مع إسرائيل نظرا للدور الكبير الذي تلعبه إيران في المنطقة وخاصة على الساحة اللبنانية،وقد لعبت إيران دورا في الساحة الفلسطينية وخصوصا في قطاع غزة مما أدى إلى استمرار حالة القطيعة بين إيران ومصر .

لقد شكل التدخل الإيراني في المنطقة وتهديده لأمن الخليج، ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، كان احد أهم المعوقات تجاه تطور العلاقات الإيرانية المصرية، خاصة أن العامل المذهبي والطائفي والتدخل الإيراني في شؤون الدول العربية ذات الوجود الشيعي كان له دورٌ كبيرٌ في إعاقة تطور العلاقات بين البلدين .

وطرحت الدراسة في ختامها عدة مشاهد مفترضة للعلاقات الإيرانية المصرية بناءً على التحولات الجديدة في الإقليم والتي أحدثت تغييرا في النظام المصري والممثلة في الثورات الشعبية التي طالت بعض الدول العربية والتي ما زالت جارية في سوريا حتى يومنا هذا.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تعارض حاجات الأمن للوحدات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وتناقض القيم والغايات بين شعوبها أدى إلى بروز علاقات غير مستقرة ذات طبيعة صراعية تنافسية، وهو ما سمي بصراع الحضارات ، إن العلاقات الإيرانية المصرية طيلة العقود الماضية تراوح بين القطيعة السياسية والتحسن الطفيف، ولم تشهد في العقود الأخيرة أي انفراجة حقيقية .

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات الخاصة بالجانبين الإيراني والمصري لتطوير العلاقة بينها نحو الأفضل أهمها بناء علاقات بين البلدين قائمة على أساس الاحترام المتبادل والتعاون المشترك الذي يخدم الشعبين الإيراني والمصري، ويضمن الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة والتأسيس لعلاقات ثنائية بين البلدين على المستوى الرسمي والشعبي من خلال نشر الثقافة والتنمية بينهما .

Abstract

The study aimed to discuss the nature of Egyptian-Iranian relations, which fluctuated between improvement, estrangement and apathy, according to political circumstances and the nature of the political system of both countries, the study examined the outset to give an overview of the historical development of Egyptian Iran relations since the revolution of July 23, 1952 and until 2005, a period which took over the Iranian President Mahmoud Ahmadinejad's power in Iran. The study contained five chapters and an introduction and a conclusion included the findings and recommendations and a list of references

The study provided an information and analysis for the internal Iranian political system, dealt with Iranian political institutions specially institution of the presidency, the study also discussed the role of external factors on the patterns of foreign policy of Iran, where strained relations historically with neighboring countries especially the Gulf countries for ideological and political reasons, and , the study compared between Iran and Egypt because of the large difference between the nature of the political system for both of them , in addition to the difference in the geopolitical realities of both countries.

The U.S. invasion of Iraq in 2003, considered a serious turn on the relations between the two countries, because of the clear contrast in dealing with the invasion, where Iran has been able to extend its influence to the Iraqi arena, which created an aversion with Egyptian politics, the war on Lebanon on July 2006 and its political and strategic consequences influences the Arab political system, so that cracked in the Arab political system between the pro-and anti-military confrontation with Israel because of the large role played by Iran in the region, particularly on the Lebanese arena. Iran has played a role in the Palestinian arena, especially in Gaza Strip in the continuation of the state of estrangement between Iran and Egypt.

the Iranian meddling in the region and its threat to the security of the Gulf and U.S. interests in the region, was one of the most important

obstacles to the development of Iranian Egyptian relations, especially Because of the religious factor and Iranian interference in the affairs of Arab countries with presence Shiite had a major role in impeding the development of relations between the two countries.

The study was presented at the conclusion several scenes supposed to Iranian Egyptian relations based on new transitions in the region, which

brought about a change in the Egyptian regime and Revolutions which affected some of the Arab countries, which are still going on, in Syria until the present day.

The study concluded a series of important results such as, The opposes of the security needs of the political units to the Middle East, and contrary to the values and goals between their peoples, led to the emergence of unstable relationships with nature of competitive, which is the so-called clash of civilizations and Egyptian-Iranian relations over the past decades ranged between political estrangement and the slight improvement, not seen in recent decades, no real breakthrough.and made a number of recommendations for both sides of the Iranian and Egyptian for the development of the relationship between them for the better, like Building relationships between the two countries based on mutual respect and cooperation, which serves the Iranian and Egyptian peoples, and ensures security and stability for all countries in the region. And Foundation for bilateral relations between the two countries on the official and popular level through the dissemination of culture and development between them.

الفهرس

الإطار النظري

المقدمة

أولاً: مشكلة الدراسة

ثانياً:تساؤلات الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً : أهمية الدراسة

خامساً: الحدود الزمنية للدراسة

سادساً: منهج الدراسة

سابعاً: الدراسات السابقة

ثامناً: محتويات الدراسة

المقدمــة

تمتد العلاقات الإيرانية المصرية إلى عمق التاريخ، ويمثل عام ١٩٧٩ نقطة فارقة في تاريخ العلاقات الإيرانية المصرية، حيث شهد هذا العام انتهاء حكم الشاه محمد رضا بهلوي وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كذلك شهد الخلاف المصري الإيراني حول التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، والذي انتهي بقطع العلاقات الإيرانية المصرية في ذلك العام وبدءاً من ذلك التاريخ أخذت عوامل الاختلاف والتباعد تتراكم بين البلدين، خاصة مع احتدام الخلاف بينهما حول قضية أمن الخليج العربي [١].

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي بدأت محاولات عديدة لتحقيق انفراج في العلاقات الإيرانية المصرية ، فرضتها متغيرات البيئة الخارجية لتلك العلاقات سواء على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي، وما تحمله من فرص أو تحديات دفعت الدولتين إلى التقارب بشأنها، سواء فيما يتعلق بهيكل النظام الدولي وتزايد القلق حول تهميش دور الأمم المتحدة في التفاعلات الدولية، أو التحديات التي فرضتها العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية[٢].

وأدت إلى ضرورة التنسيق بين الدول النامية، يضاف إلى ذلك تعاظم التفاعلات على المستوى الإقليمي، وبلوغ ذلك الذروة مع الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، ولقد لعبت بعض التغيرات الداخلية للنظام الإيراني وخاصة بعد صعود الإصلاحيين للسلطة ممثلاً بالرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي، إلى تغيير في السياسة الخارجية والرغبة في تحسين العلاقات والانفتاح على دول المنطقة وخصوصاً مصر، مما أدى إلى حدوث انفراج في العلاقات الإيرانية – المصرية، غير أن ذلك لم يدم طويلاً بعد تولي مرشح المحافظين محمود أحمدي نجاد السلطة في إيران عام ٢٠٠٥، كما أدت قيادة إيران للمحور المناوئ للسياسة الأمريكية في الخليج والمنطقة بشكل عام وتولي مصر قيادة المحور المعتدل في المنطقة، إلى تشكيل حالة من الاستقطاب والصراع على النفوذ والسيطرة على المستوى الإقليمي بين البلدين [٣].

---

[1]– لمزيد من المعلومات حول تاريخ العلاقات الإيرانية المصرية، انظر: محمد السعيد إدريس (محرر)، **تطور العلاقات الإيرانية المصرية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢) .

[2]– أحمد إبراهيم محمود (محرر)، **الخليج: والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠–٢٠٠٣**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مارس ٢٠٠٣) .

[3]– عبد المنعم منصور على الحر، **العلاقات المصرية الإيرانية (الجزء الثاني)** ، موقع الحوار المتمدن .
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=193461

ويعتبر الملف النووي الإيراني من أهم القضايا الخلافية بين إيران ومصر، ويتمحور الموقف المصري ضد امتلاك إيران وأي دولة في المنطقة سلاحاً نووياً، وتأتي المتغيرات في بعض الدول العربية وخصوصاً ما حدث في مصر، بتنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم ونجاح مرشح الإخوان المسلمين الدكتور محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية، والأحداث الدائرة في سوريا، وموقف إيران منها، حيث تعتبر مؤيدة لنظام الأسد، باعتبارها الحليف الاستراتيجي لهذا النظام والتي تدعمه بالمال والسلاح، ويأتي الموقف المصري مخالفاً للموقف الإيراني، فهو يدعم نضال الشعب السوري ضد نظام الأسد، والذي شبهه الرئيس المصري محمد مرسي بالطاغية، في كلمة ألقاها في قمة دول عدم الانحياز الذي عقد في طهران في ٣٠ آب (أغسطس) ٢٠١٢.

أولاً: مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في تذبذب العلاقات الإيرانية – المصرية، والتي شهدت تحسناً ملموساً في عهد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، وما بين التأزم في عهد المحافظين بعد تولي الرئيس أحمدي نجاد السلطة، ولم تفلح كل المحاولات لعودة العلاقات بين البلدين وذلك لاختلاف الأهداف والأيديولوجيات.

وعليه فإن الإشكالية تتمحور حول المتغيرات الإقليمية في العلاقات الإيرانية – المصرية خلال فترة حكم المحافظين، لذلك سعت الدراسة لمعرفة خلفيات تذبذب العلاقات بين التحسن تارة والتراجع تارة أخرى.

ثانياً:تساؤلات الدراسة

تعتمد الدراسة على سؤال رئيسي هو: **إلى أي مدى تؤثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية – المصرية؟**

ويتفرع من هذا السؤال البحثي عدد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

١- ما هو واقع العلاقات الإيرانية – المصرية من ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ٢٠٠٥؟

٢- ما هي محددات صنع السياسة الخارجية الإيرانية والمصرية ؟

٣- ما هو اثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية – المصرية بين الأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٢؟

٤- ما هي المعوقات المؤثرة في العلاقات الإيرانية المصرية ؟

٥- ما هو واقع العلاقات الإيرانية – المصرية بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠١١؟

ثالثا : أهداف الدراسة

١- تتبع مراحل تطور العلاقات الإيرانية – المصرية والمحطات الهامة في تاريخها.
٢- دراسة المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الإيرانية تجاه مصر.
٣- إبراز مدى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية – المصرية.
٤- معرفة الأهداف والإستراتيجية الإيرانية وأدواتها على المستوى الإقليمي.
٥- بناء نظرة استشرافية مستقبلية لمسار العلاقات الإيرانية – المصرية.

رابعا:أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في سعيها لتحديد طبيعة العلاقات الإيرانية – المصرية في السنوات الأخيرة خصوصاً بعد تولي المحافظين الرئاسة في إيران، حيث تعتبر هذه الفترة مليئة بالأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت على العلاقات الإيرانية المصرية.

وتتمثل أهمية الدراسة فيما يلي :

١- أهمية التعرف على المتغيرات الإقليمية المؤثرة على العلاقات الإيرانية – المصرية، ومعرفة التحديات التي تواجه تلك العلاقات، حيث أن تطوير العلاقات الإيرانية –المصرية، قد يشكل نموذجاً يمكن أن تحتذي به دول الإقليم الأخرى، في مجالات التعاون بينها خاصة في ظل ظروف دولية تتسم بتحدياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢- سد النقص في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بمسار العلاقات الإيرانية – المصرية، والعوامل المؤثرة عليها بعد فترة قيام الحراك المصري المعاصر، نظراً لأنه من الضروري، مواكبة التطورات الإقليمية وتأثيرها على العلاقات الإيرانية – المصرية.

٣- تسعى الدراسة إلي استخلاص توصيات لصانع القرار، يمكن الاستفادة منها في تطوير العلاقات الإيرانية – المصرية والتغلب على التحديات التي تواجهها.

خامساً: الحدود الزمنية للدراسة

تمت دراسة أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية – المصرية بعد تولي أحمدي نجاد الرئاسة في إيران بين عامي ٢٠٠٥- ٢٠١٢، وما مرت فيه تلك الفترة من متغيرات إقليمية كان لها كبير الأثر على طبيعة العلاقات بين البلدين.

سادساً: منهج الدراسة

لقد استخدم الباحث في هذه الدراسة عدة مناهج منها:

١- المنهج التاريخي لدراسة تاريخ العلاقات الإيرانية المصرية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر وحتى تاريخ الدراسة .

٢- المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل المتغيرات الإقليمية، التي تؤثر بشكل مباشر في العلاقات الإيرانية – المصرية.

٣-منهج السياسة المقارنة لدراسة جملة المدخلات والمخرجات للنظامين الإيراني والمصري، التي تؤثر على العلاقات بين البلدين، وأبعاد التعاون على المستوى السياسي والثقافي والاقتصادي، في متغيرات البيئة الإقليمية في المنطقة.

٤- منهج تحليل النظم System Analysis، حيث استخدم الباحث هذا المنهج في إطار تحليل السياسية الإقليمية للأنظمة موضوع الدراسة، وتتمثل مكونات هذا المنهج بتحليل النظام الإقليمي، وهو منهج حديث في دراسة العلاقات الدولية يشير في أغلب الأحيان إلى نظام التفاعلات بين مجموعة من الدول المتجاورة، والتي تجمعها علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

وتطبق الدراسة هذا المفهوم على الإقليم، فتطرح مفهوم أثر المتغيرات الإقليمية في مواجهة العلاقات الإيرانية – المصرية، الذي تطرحه دراستنا وتعرض لتطوره ولإطاره التنظيمي وللمشاكل التي يواجهها.

سابعاً: الدراسات السابقة

- **دراسة علاء محمد مطر ، بعنوان : "السياسة الإيرانية تجاه مصر ١٩٨٩-٢٠٠٥" ،رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة، ٢٠٠٩.**

تناولت هذه الدراسة محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر في الفترة ما بين الأعوام ١٩٨٩-٢٠٠٥ ، وركزت الدراسة على محدد العلاقات الأمريكية الإيرانية وبعض القضايا الإقليمية وتأثير ذلك على السياسة الخارجية لإيران تجاه مصر ، كما تناولت الدراسة العلاقات بين إيران ومصر من خلال دراسة المتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت تداعياتها بالإيجاب والسلب على العلاقات بين البلدين .

ومن أهم هذه المتغيرات حرب الخليج الثانية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١ والغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ ، وفي هذا الإطار الدراسة بالتحليل مدى تأثير قضايا امن الخليج وعلاقة إيران بالحركات الإسلامية والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث ، على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية .

- **دراسة سالي نبيل شعراوي ، بعنوان : اثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية الإيرانية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠١٠ .**

تناولت الدراسة بالبحث والتحليل العلاقات المصرية الإيرانية وكيف أثرت المتغيرات الإقليمية عليها حسب الفترة الزمنية للدراسة، والتي بدأت بمتغير الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وأوضحت الدراسة موقف البلدين من الغزو حيث بدأ التناقض والتباعد في الرؤى والمصالح لكل من مصر وإيران، كما تناولت الدراسة موقف كل من مصر وإيران من حيث إدراك البلدين للأمن الإقليمي وأظهرت الدراسة التباعد في الرؤى للأمن الإقليمي للبلدين، كما بينت الدراسة أبعاد التعاون السياسي بين البلدين والذي لم يرتقي إلى المستوى الذي تلعبه البلدين في إقليم الشرق الأوسط، حيث أظهرت الدراسة التحديات التي تعيق العلاقات المصرية الإيرانية وابرز هذه التحديات الدور الأمريكي للإقليم وموقف البلدين من الصراع العربي الإسرائيلي .

- **دراسة عصام الوهاب أيوب، بعنوان : اثر تغير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات المصرية – الإيرانية (١٩٨٩-٢٠٠٩) ، رسالة دكتوراه، القاهرة ، جامعة القاهرة، ٢٠١٢ .**

ناقشت هذه الدراسة ثلاثة محاور أساسية الأولى : أزمة الخليج الثانية وأثرها على العلاقات المصرية الإيرانية ، أما الثانية : الرؤية المصرية والإيرانية لقضية الصراع العربي الإسرائيلي ، أما الثالثة :فقد ناقشت الصراع العربي الإسرائيلي ، وأثره على العلاقات المصرية الإيرانية في عهدي الرئيسان : محمد خاتمي ومحمود احمدي نجاد.

ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة رصد عوامل التغيير في النظام الدولي وتأثيره على العلاقات الإيرانية المصرية وتطور قضايا الإقليم، حيث تم تناول قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وامن الخليج العربي ، باعتبارهما من القضايا الجوهرية التي تتقاطع مع المصالح القومية والأمنية لكلا البلدين، وتقدم الدراسة رؤية مستقبلية حول اثر التحولات السياسية التي شهدها العالم العربي في الفترة الأخيرة في علاقات البلدين والتوقعات بشأن اثر هذه التحولات لا سيما ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر والتي أدت إلى إسقاط نظام مبارك واثر ذلك على احتمال تطور العلاقات بين إيران ومصر .

- **دراسة موسى ابو قاعود، بعنوان : الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من (١٩٩١-٢٠١٠) ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور السياسي التي تلعبه إيران في الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية وقدرتها على التعامل مع المتغيرات الإقليمية المختلفة التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط، والتي شهدت فترة الدراسة وقوع ثلاث حروب، وقد تمكنت إيران من إدارة تداعيات هذه الأزمات التي أثرت بشكل مباشر عليها بأقل الخسائر السياسية والإستراتيجية .

- **دراسة نيفين مسعد (١٩٩٠) بعنوان : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر(١٩٧٩-١٩٨٨).**

تناولت هذه الدراسة سياسة إيران الخارجية تجاه مصر منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٨ ، من خلال الإشارة إلى المفاهيم الأساسية التي استحدثتها الثورة، والتي كانت بمثابة المحددات الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية فترة الدراسة، وأهمها مفهوم ولاية الفقيه ومفهوم امن الخليج ومفهوم عدم الانحياز، كما طرحت الدراسة رؤية مستقبلية لسياسات إيران الخارجية بشكل عام وتجاه مصر بشكل خاص، وخلصت الدراسة إلى استنتاجات مفادها توقع عدم حدوث تطور ايجابي في العلاقات المصرية الإيرانية في الفترة التي تلت الثورة الإسلامية في إيران، واعتبرت الدراسة ان نمط علاقة إيران بعد الثورة مع القوى الدولية العظمى كان له تأثيره المباشر على العلاقات المصرية الإيرانية.

- **دراسة باكينام الشرقاوي (٢٠٠٢) بعنوان :العلاقات المصرية الإيرانية، محمد السيد سليم ،(محرر)، العلاقات المصرية الأسيوية .**

تناولت هذه الدراسة المعطيات الإقليمية والدولية التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط وأبرزها التحول في النظام الدولي من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الأحادية وبروز القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد وتأثيرات ذلك على المنطقة العربية وعلى العلاقات المصرية الإيرانية في ظل التطورات التي شهدتها المنطقة أبان حرب الخليج الثانية، حيث أشارت الدراسة إلى دور تلك الحرب في تقوية الدور الإقليمي العربي لمصر، كما تناولت الدراسة بالتحليل المحددات الداخلية الإيرانية وأثرها على مسار السياسة الخارجية ، كما ناقشت الدراسة في فصلها الأخير تطور العلاقات المصرية الإيرانية وملامح الاستمرار والتغيير في تلك العلاقات، كما خلصت الدراسة إلى استنتاج انه يصعب تحقيق أي استقرار إقليمي في منطقة الشرق الأوسط دون مشاركة إيران، التي تمثل جزء من التكوين الحضاري للمنطقة خاصة وان

العلاقات المصرية الإيرانية مثلت من حين لآخر عقبة في سبيل التطبيع السياسي والاقتصادي الكامل في العلاقات بين إيران والدول العربية وعلى رأسها مصر .

- **دراسة محمد السعيد إدريس (٢٠٠٢) حول الإشكاليات الخليجية في العلاقات الإيرانية المصرية.**

حللت الدراسة ما بين مصر وإيران من إشكاليات ترتبط بإقليم الخليج، والتي تلعب دوراً له أهمية في مسار تطور العلاقات الإيرانية – المصرية، نظراً لمكانة وأهمية الخليج بالنسبة للدولتين وإستراتيجيتهما الوطنية، كذلك فإن تباعد الرؤى والسياسات بين إيران ومصر في الخليج يؤدى إلي بعض التوترات وأحياناً الأزمات بينهما، لذلك فإن معالجة الإشكاليات الخليجية في العلاقات الإيرانية المصرية، يؤدى بالضرورة إلي النهوض بهذه العلاقات، وتشير الدراسة إلى أن معظم الإشكاليات الخليجية المؤثرة علي العلاقات الإيرانية المصرية، تتركز علي قضية الأمن الإقليمي الخليجي، من ناحية منظور كل من إيران ومصر لهذا الأمن الإقليمي، ولفهم كل منهما لما يعنيه، ويعبر عنه مصطلح النظام الإقليمي الخليجي وأطرافه وارتباطات هذا النظام، وبالذات علاقته بالنظام الإقليمي القومي العربي والقوي الفاعلة في هذا النظام وفي مقدمتها مصر، لذا تم الحديث عن الرؤى والسياسات الإيرانية لأمن الخليج في مرحلة حكم الشاه، ومرحلة ما بعد تفجر الحرب العراقية الإيرانية، مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، ثم تطرقت إلي الرؤى والسياسات المصرية لأمن الخليج ابتداءً من فترة السبعينيات وصولاً إلي التسعينيات من القرن الماضي.

- **دراسة باكينام رشاد الشرقاوي (٢٠٠٣)،بعنوان : الدور الإقليمي لمصر، بين رؤية إيرانية وتركية .**

حددت الدراسة الرؤية الإيرانية للدور المصري في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تحليل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية المؤثرة على صياغة إيران لرؤيتها لدورها، ومن ثم ادوار الفاعلين الإقليميين، وتنتهي الدراسة إلى ان التقارب المصري الإيراني تمليه اعتبارات المصلحة المحلية لكل منهما، خاصة بعد التغيرات التي شهدها العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذلك الى جانب ما تتمتع به الدولتان من حضور حضاري وتاريخي يحفظ لكل منهما دورهما في المنطقة ، وتفيد هذه الدراسة في التعرف على الرؤية الإيرانية للدور المصري وحدوده.

- **محمد السعيد إدريس (٢٠٠٣) بعنوان : ، مصر وإيران : تحديات ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .**

تناولت الدراسة الأبعاد المختلفة الاقتصادية والثقافية والتاريخية والسياسية للعلاقات المصرية الإيرانية ، وتطرح الرؤى المختلفة حول سبل دعم علاقات البلدين في ظل التحولات الدولية التي يشهدها العالم في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتؤكد الدراسة على ان المصالح الإيرانية والمصرية تستوجب دعم العلاقات الثنائية بينهما، وتشكيل جبهة متحدة وقوية من اجل مواجهة التهديدات الإسرائيلية والقوى غير الإقليمية الطامعة في المنطقة، وتقترح الدراسة إمكانية إقامة علاقات برلمانية بين مصر وإيران وتقوية العلاقات غير الحكومية في القضايا المختلفة كمدخل للقضاء على عدم الثقة المتوافر في العلاقات الرسمية بين البلدين .

- **محمد السعيد إدريس (٢٠٠٣) بعنوان : إيران في الإدراك السياسي المصري.**

تركز الدراسة على القضايا التي تشكل مضمون الإدراك المصري لإيران في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية، فتناولت العوامل المكونة للإدراك المصري لإيران وأبرزها خصوصية النظام الدولي وتأثير الدول الحليفة وطبيعة مصالحها في الإقليم ، والايدولوجيا الوطنية الحاكمة وخصوصية نظم الحكم وإدراك الدور الإقليمي وحدود هذا الدور .

- **دراسة نيفين عبد المنعم مسعد وآخرون(٢٠٠٥)، بعنوان: "الدور الإيراني في المنطقة: أبعاده وتداعياته".**

تناولت هذه الدراسة بالتحليل العديد من القضايا المرتبطة بإيران، وتحديها للولايات المتحدة والغرب على أكثر من مستوى، بشكل يدفع للاستنتاج بأنها تريد صياغة دور مركزي لها في السياسة الإقليمية، لا يؤثر في توجهاتها فحسب بل يتضمن فرض تغيير جذري في ميزان القوى الإقليمية في إقليم الشرق الأوسط كما عرفناه في السنوات القليلة الماضية، فنووياً تصر إيران علي التمسك ببرنامجها النووي للاستخدامات السلمية، وعراقياً تمسك إيران بمفاصل أساسية في الملف الملتهب هناك، وكذلك في سوريا ولبنان.

- **دراسة طلال عتريس (٢٠٠٦) بعنوان : الجمهورية الصعبة ، إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية .**

ركزت الدراسة على فترة حكم الإصلاحيين في إيران خصوصاً فترة الرئيس محمد خاتمي والتي بدأت عام ١٩٩٧ وانتهت عام ٢٠٠٥ بفوز غير متوقع من قبل المراقبين والمحللين لمرشح

المحافظين محمود احمدي نجاد، واستعرضت الدراسة تجاذبات السياسة الداخلية في إيران والموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على كلا من أفغانستان والعراق وأبعاد العلاقة الأمريكية الإيرانية وتداعيات تطور الملف النووي الإيراني، مستخلصا أن إيران ستستمر من جهتها العمل على ألا تشعر الولايات المتحدة الأمريكية بالاطمئنان على مصالحها في الشرق الأوسط، وأنها ليست اللاعب الوحيد فيه حتى لا تعتقد بسهولة تكرار تجربتها في العراق ، حيث أكد الباحث ان غياب خطة لإدارة الحكم في العراق بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين والذي أنتج فراغا لم تستطع واشنطن ملؤه وحدها بل شاركتها فيه إيران ، وإذا كانت الولايات المتحدة مرغمة على رحيل قواتها من العراق فان إيران لا تشعر بمثل هذا على الإطلاق، ومهما تشددت الولايات المتحدة في ضغوطها المباشرة على إيران فهذا لا يمنع البحث على قنوات للحوار معها حتى بعد مجيء الرئيس احمدي نجاد .

تعقيب على الدراسات السابقة :

شكلت الدراسات المحكمة مرجعاً مهماً للباحثين المتخصصين في العلاقات الدولية والعلاقات الإيرانية المصرية بشكل خاص، حيث تناولت هذه الدراسات السابقة بالتحليل العلاقات الإيرانية المصرية في ظل التغيرات بالنظام الدولي من القطبية الثنائية إلى نظام أحادي القطبية، كما تناولت تأثير التطورات في قضايا الإقليم لطبيعة ونمط التفاعلات على العلاقات بين طهران والقاهرة وذلك خلال فترات زمنية سبقت الفترة الزمنية للدراسة الراهنة.

وما تنفرد به هذه الدراسة الحالية من حيث المشكلة، حيث تنطلق الدراسات السابقة من إشكالية كيف تؤثر البيئة الإقليمية على تطور العلاقات المصرية الإيرانية، أما هذه الدراسة لا تفحص أثر المتغيرات فحسب بل يرى فيه انه عامل مفسر في تذبذب العلاقات بين البلدين من منطلق المتغير الإقليمي على تشكيل العلاقة بينهما.

كما أن هذه الدراسة تناولت فترة زمنية جديدة لم تتناولها الدراسات السابقة، وهى التغيرات الجديدة التي تمر بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، من خلال طرح التساؤل البحثي التالي: ما هو واقع العلاقات الإيرانية المصرة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

فضلا عن أن الدراسة تطرح سيناريوهات تتوقع فيها مآل هذه العلاقة من خلال التساؤل البحثي الذي طرحته الدراسة وهو ما هو مستقبل العلاقات الإيرانية المصرية بعد فوز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي بالرئاسة المصرية ؟

من حيث المنهج: فان الدراسات السابقة تعتمد على منهج واحد وهو منهج تحليل النظم، أما الدراسة الحالية فهي بالإضافة إلى منهج تحليل النظم استخدمت على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي

من حيث الحد الزمني: تعرضت هذه الدراسة للفترة الجديدة المتعلقة بزمن الثورات (الربيع العربي) وهى فترة لم تتعرض لها الدراسات السابقة.

إضافة إلى تناولها لمتغيرات إقليمية كان لها الأثر الكبير في العلاقات المصرية الإيرانية لم تتناولها الدراسات السابقة، ممثلة في حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦ على لبنان والعدوان الإسرائيلي على غزة في الأعوام (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) – ٢٠١٢ ، والحراك الشعبي الذي حدث في بعض الدول العربية وخصوصاً مصر وسوريا .

كما انه تم دراسة العلاقات الإيرانية المصرية في ظل نظريات العلاقات الدولية، بهدف الربط بين طبيعة هذا البحث المحدد كحالة دراسة خاصة ومدى علاقته بنظريات العلاقات الدولية، لان أي دراسة حتى تكون علمية لا بد من أن توجد لها علاقة مع التخصص العلمي من خلال إيجاد موضوع لها في الحقل النظري للتخصص .

ثامناً: محتويات الدراسة

تتألف الدراسة من مقدمة تشمل الإطار العام للدراسة، وخمسة فصول أساسية، وخاتمة، ونتائج، وتوصيات، وقائمة بالمراجع .

تطرق الفصل الأول إلى البعد التاريخي للعلاقات الإيرانية المصرية عبر مراحلها المختلفة ما بين القطيعة والتواصل بدءا من ثورة يوليو عام ١٩٥٢ وحتى عام ٢٠٠٥ ، وتكمن أهمية هذا الفصل في معرفة الثابت والمتغير في العلاقة بين إيران ومصر وذلك من منظور تاريخي إذ إن تتبع التطور التاريخي لمراحل العلاقة يكشف عن البنية الثابتة في هذه العلاقة.

أما الفصل الثاني فقد تناول مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية والمصرية، حيث انقسمت إلى قسمين الأولى داخلية تناولت الوضع الاقتصادي والثقافي والثاني تناولت المحددات الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي، وتكمن أهمية هذا الفصل في تحديد الأوزان النسبية للمتغيرات أو

العوامل التي لها الدور الرئيس أو المستقل في تشكيل توجهات السياسة الخارجية الإيرانية والمصرية.

كما ركز الفصل الثالث على اثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية المصرية عبر القضايا الإقليمية المختلفة التي أثرت بشكل مباشر في العلاقات بين البلدين ممثلة في امن الخليج العربي والقضية الفلسطينية والدور الأمريكي في العراق والمنطقة، وتبرز أهميته في ما يكشفه عن توجهات السياسة الخارجية لكلا البلدين وعن طبيعتها ومدى توافقهما أو تعارضهما تجاه ما يجري في الإقليم.

كما أوضحت الدراسة عبر الفصل الرابع اثر الحراك الذي تشهده بعض الدول العربية على طبيعة العلاقات السياسية بين إيران ومصر، كما تناول هذا الفصل دور العامل المذهبي والطائفي على العلاقات بين البلدين، ولهذا الفصل أهمية خاصة كونه يكشف عن متغيرات جديدة مؤثرة في نسق العلاقة بين إيران ومصر، كالبعد الرمزي والثقافي والهوياتي.

وختاما في الفصل الخامس تم دراسة واقع العلاقات الإيرانية المصرية في ظل نظريات العلاقات الدولية، كما تم تقديم نظرة استشرافية لمستقبل العلاقات بين البلدين والسيناريوهات المتوقعة لها، حيث يربط هذا الفصل بين طبيعة هذه الدراسة المحدودة كحالة دراسة خاصة ومدى علاقتها مع نظريات العلاقات الدولية، لأن أية دراسة حتى تكون علمية لابد لها من أن توجد لها علاقة مع التخصص العلمي من خلال إيجاد موضع لها في الحقل النظري للتخصص.

الفصل الأول

العلاقات الإيرانية – المصرية من ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى ٢٠٠٥

المبحث الأول

تطور العلاقات الإيرانية المصرية من ثورة يوليه (تموز) ١٩٥٢ إلى الثورة الإيرانية ١٩٧٩

المبحث الثاني

العلاقات الإيرانية المصرية بعد الثورة الإيرانية وحتى نهاية فترة الإصلاحيين

الفصل الأول

العلاقات الإيرانية –المصرية من ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى ٢٠٠٥

كان لإيران ومصر دورٌ مهم في تطور وتقدم المسيرة الإنسانية، وقد عرفتا أهم وأعرق الحضارات في التاريخ، والتقت هاتان الحضارتان من خلال المساهمة في انتمائهما للحضارة الإسلامية، ولمعرفة السلوك السياسي ودورهما على الصعيد الخارجي كان لا بد من دراسة بعض العناصر الجامعة بينهما [١]، ويأتي الدين الإسلامي أهم هذه العناصر والتوجهات المجتمعة في كل من إيران ومصر، حيث ساهم الدين كثقافة وحضارة في تشكيل المجتمع والأفراد ومعتقداتهم وتحديد سلوكهم وعلاقاتهم بالآخرين. إن اشتراك شعبي البلدين الديني من المفترض أن يكون داعماً للعلاقات بين البلدين رغم الاختلاف المذهبي بينهما، حيث كان في بعض الأوقات عاملاً لتوتر العلاقات بين البلدين وذلك لعدم الفهم الصحيح بين السنة والشيعة بعضهم البعض، ويأتي حب الشعبين "لآل البيت" قاسماً مشتركاً بينهما [٢].

وفي الوقت الذي كان فيه العامل السياسي خلال المراحل المختلفة من التاريخ سبباً من أسباب القطيعة والفرقة بين الشعبين، إلاَّ أن العامل الثقافي شكّل حلقة وصل نابعة من قوة العلاقات الثقافية، والتي بدورها تنعكس على العلاقات السياسية بالإيجاب لكل من البلدين، ولقد كان للمفكرين الإيرانيين والمصريين في العصور الإسلامية اتجاهان متوازيان في الفكر الإسلامي العام، والالتقاء عند محور الوسط لأصحاب الفكر الديني الذي يجمع بين الوسط الإسلامي والوسط الثوري، وكان أهم مظاهره نقطة الالتقاء حول فكرة "آل البيت" وفكرة الفاطميين وفكرة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده*، وصولاً لفكرة التقريب بين المذاهب [٣].

---

[1] محمد صادق الحسيني (محرر)، محمد السعيد إدريس، **تطور العلاقات الإيرانية المصرية** ، ط١، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والسياسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص١٢١.

[2] عصام عبد الوهاب أيوب، **أثر تغيير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات الإيرانية المصرية** ، (١٩٨٩–٢٠٠٩)، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص٦٩.

*– جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، وضعا معاً أسس الإصلاح الديني في العالم الإسلامي كله، وكان يشغلهما دعوتهما الدائمة للإصلاح من أجل يقظة العالم الإسلامي على مواجهة الغرب .
للمزيد انظر: http://www.saaid.net/Doat/Zugail/291.htm

[3] محمد صادق الحسيني، **الحوار بين الحضارات وتأثير ذلك على العلاقات الإيرانية المصرية**، ط١، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والسياسات الاستراتيجية)، ص١٢١.

وكان البلدان قد تبادلا الفكر الإصلاحي الثوري في مختلف العصور مثلما حصل في عصر الدولة الفاطمية، ودور الشيعة الإيرانيين في بناء محطات مهمة من تاريخ وثقافة مصر، مثال ذلك التعاون بين جمال أسد أبادي والشيخ محمد عبده، وتأثير ثورة محمد مصدق الوطنية في إيران على الرأي العام المصري، وتأثير شخصية جمال عبد الناصر على الجماهير الإيرانية، والتعاون بين الأزهر الشريف والحوزة العلمية في "قم"، ثمَّ الفتوى الشهيرة لشيخ الأزهر محمد شلتوت، والتي تجيز قبول المذهب الشيعي كأحد المذاهب الشرعية المقبولة في مصر [١].

لعبت اللغة دوراً مهماً ومؤثراً في العلاقات الإيرانية المصرية، وذلك لكونها من أهم وسائل الاتصال والانتقال الثقافي، وخاصة مع وجود خصائص لغوية مشتركة بين اللغتين الفارسية والعربية، ومنذ دخول الإسلام إلى بلاد فارس كانت اللغة العربية هي اللغة الرسمية لشؤون تلك المنطقة، وظلت اللغة العربية في المرتبة الأولى من الناحية الأدبية حتى أواخر القرن الثالث الهجري تقريباً، وظل تأثير اللغة العربية على اللغة الفارسية إلى حد التأثير في المفردات والبلاغة، وقد استخدم الإيرانيون بعض المفردات العربية، ولكن لم تكن اللغة العربية في فترة ما قبل الثورة الإيرانية تحظى باهتمام المسئولين السياسيين الإيرانيين، ولكن بعد هذه الثورة تغيّر الحال فتمَّ الاهتمام باللغة العربية من قبل الجمهورية الإسلامية، وتمَّ تدريسها في المدارس الإيرانية [٢].

كما أن هناك جوانب مشتركة تجمع بين إيران ومصر، حيث يجمعهما تشابه شديد من الناحيتين الاجتماعية والثقافية، وتعتبران من القوى الإقليمية المهمة في منطقة الشرق الأوسط، يجمع بينهما التشابه من ناحية عدد السكان، والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعب البلدان دوراً مهماً في القضايا الإقليمية والدولية [٣].

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، العلاقات الإيرانية المصرية ، (محرر) عبد المنعم النشار، **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط**، ط١، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، ١٩٩٥)، ص٣٩٢.

[2] محمد نور الدين عبد المنعم، "**المصريون يتحدثون بالفارسية والإيرانيون يتحدثون بالعربية**"، مجلة مختارات إيرانية، العدد"٦٧"، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، فبراير، ٢٠٠٦)، ص٨٠.

[3] أيوب،**اثر تغيير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات الإيرانية المصرية (١٩٨٩- ٢٠٠٩)**، ص٧٢.

وساهمت البيئة السياسية المتشابهة لهذين البلدين والقضايا المشتركة التي تجمعهما في مواجهة العالم الجديد، في إحداث تقارب بين وجهات النظر الإيرانية والمصرية ١ ، فقد أكّد المؤرخون أن العلاقات بين البلدين تعود إلى ما قبل ميلاد المسيح عليه السلام بنحو خمسة قرون، أي إلى فترة (الإمبراطورية الاخمينية) "قورش الأكبر" ملك إيران (٥٥٣-٥٢٩ق م)"، ذلك العصر الذي كان موقع مصر الجغرافي يمثل نقطة تلاقي للقارات الثلاث أفريقيا وأسيا وأوروبا، في النظام التنافسي الذي كان سائداً آنذاك بين بلاد فارس واليونان القديمة، حيث يؤرخ التاريخ أن "قورش الأكبر" قد رغب في بسط نطاق حكومته عن طريق العلاقات العلمية والثقافية، فطلب من "أمازيس" فرعون مصر أن يقوم بإرسال بعثة من أشهر أطبائه إلى بلاد فارس، فحدث هذا بالفعل، مما يثبت أن الحوار بين الحضارتين الإيرانية والمصرية بدأ قبل الحملة التي حولت مصر بعد ذلك إلى جزء من حدود الإمبراطورية الهاخمنشية، لتمثل بعد ذلك الولاية السادسة من ولايات هذه الإمبراطورية، وقد استمر سيطرة الفرس على مصر من ذلك العهد حتى قيام الإسكندر المقدوني بحملته على مصر وتأسيسه لمدينة الإسكندرية ٢.

وبعد الإسلام تحولت بلاد فارس ومصر إلى قطبين حاضرين في شرق العالم الإسلامي وغربه، ومع قبولهما طواعية لهذا الدين أصبحتا من أكثر مراكز الإبداع العلمية والثقافية أصالة في الحضارة الإسلامية، وتشير الحقائق التاريخية إلى أن تمسك بلاد فارس ومصر قد توافق دائماً مع رغبتهما في الاستقلال السياسي عن نظام الخلافتين الأموية والعباسية ٣.

ومن ناحية الجغرافيا تعد إيران ومصر مساحتين من الأرض يفصل بينهما آلاف الكيلومترات، ولكن من ناحية دورهما الحضاري والثقافي فهما جارتان متلاصقتان، وهما في مسار مصيرهما التاريخي رفيقتان لا تنفصلان في طريق الفكر والآمال والشجون، فمصر وإيران صاحبتا حضارتين ضاربتين في القدم، فالشعوب والأعراق التي لها حضارة عالمية مؤثرة في تاريخ البشرية هي قليلة جداً ٤.

[1] نادية محمود مصطفى، باكينام الشرقاوي، (محرر)، أسامة احمد مجاهد، **إيران والعرب، المصالح القومية وتدخلات الخارج**، "**رؤى مصرية وإيرانية**"، ط١، (جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص١١.

[2] مصطفى، **إيران والعرب، المصالح القومية وتدخلات الخارج**، "**رؤى مصرية وإيرانية**"، ص١١.

[3] المرجع السابق، ص١٢.

[4] المرجع السابق، ص١٩.

ويبدو من شكل العلاقات الإيرانية المصرية قبل قيام ثورة تموز (يوليه) ١٩٥٢، أن هناك قواسم مشتركة تجمع بين النظامين السياسيين الإيراني والمصري تتمثل على النحو التالي: [1]

- التقارب والتجانس في النظام السياسي للدولتين، حيث كانت كل منهما دولة ملكية محافظة.
- اشتراك الدولتين مع حليف واحد هو بريطانيا.
- التجانس في الأيديولوجية الحاكمة للنظامين في الفترة التي سبقت الثورة الإيرانية .
- لم يمنع الاختلاف المذهبي بين البلدين من تطور العلاقات السياسية بينهما.

ساهمت هذه العوامل سابقة الذكر إلى وصول العلاقات الإيرانية المصرية إلى درجة عالية من التوافق والالتقاء .

ونتيجة لكل العوامل المذكورة أعلاه فإن هذا الفصل سوف يناقش بالتحليل والسرد التاريخي طبيعة العلاقات الإيرانية المصرية في الفترة الممتدة ما بين عام ١٩٥٢ وعام ٢٠٠٥ وذلك من خلال مبحثين، الأول سيتناول الفترة الممتدة من الثورة المصرية يوليو ١٩٥٢ وحتى قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩، وذلك لأهمية تلك الفترة وما شهدته من أحداث على المستوى الإقليمي والدولي، والمبحث الثاني سيناقش الفترة التي تلت الثورة الإيرانية والتغير الجذري في النظام السياسي الإيراني وكذلك التوجهات الجديدة للنظام السياسي المصري بعد توقيع معاهدة السلام عام ١٩٧٩ مع إسرائيل وحتى عام ٢٠٠٤.

---

[1] محمد بدر الدين مصطفى، "**سياسة مصر الخارجية تجاه إيران** "، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤)، ص١٢٣ .

المبحث الأول

تطور العلاقات الإيرانية –المصرية

أولا: تطور العلاقات الإيرانية المصرية قبل عام ١٩٥٢

لقد مرت العلاقات الإيرانية المصرية في مراحل مختلفة اتسمت في معظمها بالفتور والتأزم، وأحياناً أخرى بالتذبذب والتأرجح وذلك ناجم عن عوامل داخلية وإقليمية ودولية، ومن الأهمية بمكان تقديم استعراض تاريخي لبداية تشكيل العلاقات الثنائية بين البلدين، ونشير هنا إلى أن العلاقات الإيرانية المصرية بالغة القدم وقامت على أسس تاريخية وثقافية إضافة للموقع الجيوسياسي لكلا البلدين، حيث تعود العلاقات إلى عهد الملك الأخميني " قورش الكبير" (٥٥٣–٥٢٩ ق.م)، الذي تمرّد في بلاد فارس وأسقط الحاكم الميدي "استياجس" عام ٥٥٣ ق.م[١].

ومنذ ما قبل الفتح الإسلامي لبلاد فارس وحتى دخول الفرس الإسلام، ساهم المصريون الأوائل في بناء الحضارة الأخمينية الفارسية، وخصوصاً الآثار الفارسية المتمثلة في الأعمدة في برسيوليس وتخت جمشد، يضاف لذلك مساهمة الخبراء الفرس جنباً إلى جنب مع الخبراء المصريين في شق قناة تربط بين النيل والبحر الأحمر، لتفعيل التبادل التجاري بين الشرق والغرب [٢].

أما في العصر الحديث فإن الوقائع التاريخية تشير إلى أن تاريخ تبادل لسفراء بين إيران ومصر يعود إلى عام ١٨٤٧، وذلك عندما تمَّ توقيع معاهدة أرض روم التي تقضي بافتتاح مقار للقنصليات وسفارات في البلاد التابعة للدولة العثمانية ومن بينها مصر، وبناءً على هذه الاتفاقية أرسلت إيران موفداً لها لرعاية المصالح التجارية الإيرانية في مصر، فيما أرسلت مصر موفداً عنها إلى إيران لرعاية المصالح التجارية المصرية، كما شاركت إيران بوفد رسمي لحضور مراسم افتتاح قناة السويس تلبية لدعوة من الحكومة الفرنسية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٦٩ [٣].

---

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، "**ثورة إيران والناصرية**"، مختارات إيرانية، العدد ٣٩، (أكتوبر، ٢٠٠٣)، ص٦٦.

[2] محمد عبد الله عبد الرحمن متولي، "**العلاقات المصرية – الإيرانية من ١٩٢٨–١٩٦٧**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الزقازيق، كلية الآداب، ٢٠٠٥)، ص١٣.

3 المرجع السابق، ص٥٩.

وكانت إيران قد اعترفت بمصر مباشرةً بعد الإعلان عن انتهاء الحماية الإنجليزية على مصر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، وحولت قنصليتها في القاهرة إلى سفارة، وأخذت العلاقات بين البلدين في التحسّن بعد عقد اتفاقية الصداقة بين البلدين عام ١٩٢٨، واتفاقية تجارية عام ١٩٣٠، وعليه بدأت علاقات الدولتين تشهد نمواً كبيراً، تُوِّج بالمصاهرة بين العائلتين الملكيتين بزواج الشاه محمد رضا بهلوي والأميرة فوزية أخت الملك فاروق[١] .

ولقد شكّلت المقاومة ضد الوجود الإنجليزي في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، عاملاً مهماً للتقارب بين البلدين، إضافة إلى الروابط التاريخية والثقافية بينهما، وللحديث عن مراحل تطور العلاقات الإيرانية – المصرية، نجد أن فترة تولّي محمد مصدّق القصيرة لرئاسة الوزراء في إيران (١٩٥١-١٩٥٣)، هي أفضل فترات العلاقات بين البلدين بعدما تُرجمت بزيارة مصدق للقاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، حيث أُستقبل بحفاوة بالغة من قبل النحاس باشا زعيم حزب الوفد المصري كما جرت له مراسم استقبال شعبي كبير[٢].

ولاقى القرار الذي اتخذته حكومة مصدّق بإغلاق القنصلية الإيرانية في إسرائيل ترحيباً كبيراً في مصر بعد قيام الثورة المصريةَ وخلع الملك فاروق، وأُعتبر خطوة مهمة لتطوير العلاقات بين البلدين، واتسمت هذه الفترة من العلاقات بطابعٍ من الود والصداقة، ولم يكن الشاه راغباً في التقارب بين حكومة مصدق والنظام الثوري الجديد القائم في مصر، خاصة في ظل التوافق والتشابه بين توجهات النظام الجديد في مصر وحكومة مصدق في إيران، وهو ما اعتبره الشاه تهديداً لعرشه خصوصاً بعد سقوط الملكية في مصر بعد قيام الثورة[٣] .

ثانيا: العلاقات الإيرانية المصرية من ثورة (يوليه) ١٩٥٢ إلى الثورة الإيرانية ١٩٧٩

لقد شكلت ثورة تموز (يوليه) ١٩٥٢ التي قادها جمال عبد الناصر ذات التوجه القومي العربي، حالة من التناقض الواضح بين مصر الجديدة ذات النظام الجمهوري القومي وبين إيران الملكية حليفة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت معركة الاصطفاف والأحلاف خصوصاً

[1] أيوب، **أثر تغيير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات الإيرانية المصرية** (١٩٨٩-٢٠٠٩)، ص٧٩.

[2] مصطفى، "**سياسة مصر الخارجية تجاه إيران**"، ص١١٣.

[3] سالي نبيل شعراوي، **أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص٤.

تبلور (حلف بغداد)• الذي أراد تطويق مصر والقوى الوطنية والقومية عام ١٩٥٥، حيث اصطفت إيران في المحور المضاد لمصر إضافةً إلى اعتبارات مختلفة أهمها الاعتراف الإيراني بإسرائيل، وهو ما أثار حفيظة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر الذي رأى في ذلك عملاً خطيراً، كونه يعطي دولة إسلامية كبيرة مثل إيران سبق الاعتراف بإسرائيل، ذلك الكيان المحتل للأراضي والحقوق العربية، وقد عكس هذا التناقض نفسه في الهجوم الكلامي المتبادل بين عبد الناصر وشاه إيران في الصحافة الإيرانية والمصرية [١].

واتسمت هذه المرحلة من العلاقات الإيرانية المصرية بالقطيعة والعدائية بين النظامين الحاكمين، حيث شهدت هذه المرحلة تطوراً كبيراً في علاقة إيران بإسرائيل، ومحاولة النظام الإيراني محاصرة المد القومي العربي عبر حلف بغداد، بعد الإنجاز السياسي والمعنوي الكبير الذي حققه عبد الناصر في أعقاب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، ومشروع الوحدة المصرية السورية، كل هذه العوامل والأسباب مجتمعة، دفعت إيران لمحاولة حصار الدور المتنامي المصري تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر [٢].

وقد تجلى الدور الإيراني المعادي لمصر بمزيدٍ من التنسيق الإيراني – التركي بمساعدة أمريكية، حيث قامت الولايات المتحدة في عهد الرئيس أيزنهاور بتوقيع ثلاث اتفاقيات دفاعية مع "إيران وباكستان وتركيا" عام ١٩٥٩، والتي تضمنت حق الولايات المتحدة التدخل العسكري المباشر إذا ما تعرض أحد حلفائها للخطر في منطقة الشرق الأوسط، كما شكّلت السياسة الإيرانية محاولة خلق حالة من التوازن الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي والقوى المدعومة من قِبله[٣] .

كما شهدت هذه المرحلة تنامي التنسيق الأمني بين أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية والإيرانية، ورافق ذلك تطورٌ لافتٌ في العلاقات التجارية بين طهران وتل أبيب، توُّج في عام ١٩٦٢ بفتح مكتب اتصال إسرائيلي بمستوى السفارة في طهران، وهو ما دفع مصر لقطع علاقتها الدبلوماسية مع طهران، وأدت حالة القطيعة السياسية بين النظامين المصري والإيراني

• هو احد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، حيث تم إنشاؤه عام ١٩٥٥ بهدف الوقوف في وجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وكان يتكون هذا الحلف من (بريطانيا والعراق وتركيا وإيران وباكستان) .http://www.marefa.org/index.php

[1] سعيد الصباغ، **العلاقات بين القاهرة وطهران، تنافس ام تعارض**، ط١،(القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٣)، ص١٠٤.

[2] عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، ط١،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص٨٣.

[3] خالد محمد البسيوني، **التحول العاصف في إيران**، ط١، (القاهرة : دار الأحمدي للنشر، ٢٠٠٦)، ص١٣٥ .

إلى فتح المجال واسعاً أمام القيادة المصرية لتقديم الدعم للقوى والحركات المناوئة للشاه ونظامه السياسي، وقد تجلى هذا الدور المصري في دعم العرب في إقليم الأحواز ممثلاً في "اللجنة القومية العليا لتحرير عربستان"، التي تأسست في إقليم الأحواز* عام ١٩٥٦، وقد تزامن ذلك مع تنامي التيار القومي العروبي في مصر وسوريا، وعليه تمَّ تشكيل نظام سياسي ناصري التوجه والأهداف أُطلق عليه "جبهة تحرير عربستان"، وكان لبعض النشطاء الأحوازيين دور في نشر الفكر القومي بين صفوف الجماهير الأحوازية، وتجلى هذا الجهد بتنظيم مظاهرات جماهيرية دعماً لمصر خلال العدوان الثلاثي عليها[١] .

أما من الناحية السياسية والعسكرية فقد التقى عبد الناصر بأعضاء التنظيمات الأحوازية وقدّم لها المال والسلاح، الأمر الذي دفع إيران لتوثيق علاقاتها الاستخباراتية مع إسرائيل، وأثمر هذا التعاون وساعد في اعتقال زعماء هذه التنظيمات، وعلى مستوى دعم الرئيس عبد الناصر للنضال الشعبي الإيراني ضد حكم الشاه الذي اعترف رسمياً بإسرائيل عام ١٩٥٠، فقد جرى اتصال بين قادة الحراك الثوري الإيراني بأجهزة المخابرات المصرية وذلك بتعليمات من الرئيس عبد الناصر شخصياً، حيث كلف فتحي الديب أحد الضابط الكبار في المخابرات المصرية، بتقديم الدعم والمساعدة وفتح أبواب المعسكرات المصرية لتدريبهم على السلاح[٢] .

وفي نفس هذه الفترة أُنشئت في مصر محطة راديو موجهة للشعب الإيراني باللغة الفارسية، تحرضهم على الثورة ضد حكم الشاه، وفي عام ١٩٦٣ جرت اتصالات بين الإمام آية الله الخميني وجمال عبد الناصر أثناء وجود الأول في باريس، طلب فيها من عبد الناصر تقديم الدعم والمساندة للإطاحة بحكم الشاه، فأوفد عبد الناصر رجل المخابرات المصرية فتحي الديب للاتصال الخميني أثناء إقامته في منفاه بباريس، وقد طلب عبد الناصر من الخميني نقل مقر إقامته من باريس إلى بغداد ليكون قريباً من إيران، وكذلك طلب عبد الناصر من القيادة العراقية الموافقة على إقامة الخميني في العراق٣.

---

* إقليم الأحواز "الأهواز"، ، ويقع على شط العرب من الجهة الشرقية للخليج العربي، وتبلغ مساحته ١٨٥ ألف كيلو متر مربع، وهو غني بالنفط والغاز وتمتاز أرضه بالخصوبة الزراعية وقد احتله الإيرانيون في ٢٠ أبريل١٩٢٥ في عهد الشاه رضا خان، ويسكن الإقليم قبائل من أصول عربية. للمزيد انظر : عادل حمودة، عبد الناصر والثورة الإيرانية، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠١٠/١٠/٣١

[1] المرجع السابق، ص٨٣.

[2] **الرئيس عبد الناصر وقضية الاحواز** ، موقع عربستان الاحوازي .
http://www.arabistan.org/articledetails.aspx?elmnt=290#.Ubtj29iszcI

[3] عمرو صابح، "**بين السادات وشاه إيران – لم نتعلم شيء**"، مجلة الوعي العربي .
http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&new_topic=98

لقد ساهم الدعم المصري بقيادة عبد الناصر لحركة التحرر في إقليم الأحواز، وتقديم الدعم للمعارضة الإسلامية ضد حكم الشاه، في تعزيز حالة القطيعة والعداء بين إيران ومصر لاختلاف توجهاتهما، وذلك في الوقت الذي اعترفت إيران فيه رسمياً بإسرائيل، وأقامت علاقات دبلوماسية كاملة معها وفتحت سفارة لها في تل أبيب، وهو ما اعتبرته مصر سابقة خطيرة لبلدٍ إسلامي ما دفعها لدعم خصوم الشاه في إيران [1].

وقد اعتبر الشاه أن نظام عبد الناصر بات يشكل خطراً عليه مما دفعه إلى تعزيز علاقته الأمنية مع إسرائيل، وبذلك أصبح عبد الناصر عدواً مشتركاً للطرفين وتُوج ذلك عام ١٩٦٦ بزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي "ليفي أشكول" إلى إيران والتقائه بالشاه من أجل التنسيق معه للحرب المقبلة ضد مصر وتأمين احتياطات إسرائيل البترولية خلال فترة الحرب، وتمخض عن هذا اللقاء التنسيق بين البلدين للخلاص من عدوهما المشترك المتمثّل بنظام عبد الناصر، وبالفعل أثمر التنسيق السالف الذكر خلال حرب عام ١٩٦٧، فكانت إسرائيل تملك مخزوناً احتياطياً من البترول الإيراني تكفيها لمدة ثلاثة أشهر [2].

انتهت هذه المرحلة من العلاقات الإيرانية المصرية بحرب عام ١٩٦٧، والتي كانت نتيجتها هزيمة الجيوش العربية في مواجهة إسرائيل، والتي شكّلت نكسة للفكر القومي العربي والمشروع العربي الذي قاده جمال عبد الناصر، ومع ذلك فقد أدان شاه إيران احتلال إسرائيل للأراضي العربية بعد الحرب، وكان من ثمار ذلك عودة العلاقات الدبلوماسية بين طهران والقاهرة، ومهما يكن من أمر، يمكن القول أن مصر الناصرية وفي مرحلة النظام الدولي القائم على الثنائية القطبية، كانت من أكثر المؤيدين للاتحاد السوفيتي السابق، والمعادين للسياسة الأمريكية وحلفائها في المنطقة إسرائيل وإيران، فخلّف ذلك آثاراً سلبية على تطور العلاقات الإيرانية المصرية [3] .

شكلت هذه الفترة من العلاقات الإيرانية المصرية والتي ارتبطت بالنظام الدولي ثنائي القطبية في ذلك الوقت، وفترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، حيث ارتبطت إيران بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، في المقابل تحالفت مصر مع الاتحاد السوفيتي الأمر الذي جعل كل دولة تصطف في تكتل معادي للآخر، الأمر الذي خلّف آثاراً سلبية على العلاقات الإيرانية المصرية والتي وصلت حد القطيعة والعداء.

---

[1] أيوب، **أثر تغيير النظام الدولي**، ص٨١.

[2] صابح، **بين السادات وشاه إيران – لم نتعلم شيء**".

[3] سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، ص٨٤.

ثالثا : العلاقات الإيرانية المصرية في السبعينيات

شكلت وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وتولي الرئيس محمد أنور السادات مقاليد السلطة في مصر في أواخر عام ١٩٧٠، مرحلة جديدة في مسار وشكل العلاقات بين مصر وإيران لعددٍ من الأسباب : [1]

- اتجاه مصر نحو التحول إلى اقتصاد رأسمالي بدلاً من الاقتصاد الاشتراكي.
- صدور دستور عام ١٩٧١ الذي أقر مبدأ التعددية السياسية والحزبية ولو بشكلٍ محدد ومقيد.
- توجه السادات صوب إقامة علاقات جيدة مع الغرب بناءً على قناعته بأن أوراق الحل في الشرق الأوسط بيد الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الأكبر، والقادرة بالضغط على إسرائيل لتقديم التنازلات السياسية والإقليمية.
- قيام السادات بطرد الخبراء السوفييت من الأراضي المصرية.
- محاولة استغلال الرئيس السادات علاقته الشخصية مع شاه إيران للتأثير على إسرائيل بالدخول في عملية سلام مع مصر.

لقد مثل وصول الرئيس السادات للحكم في مصر عام ١٩٧٠ نقلة نوعية في مسار العلاقات بين مصر وإيران لأسبابٍ مختلفة، منها العلاقات الشخصية الوثيقة التي تجمع الرئيس السادات بشاه إيران، فانعكست هذه العلاقة الشخصية بين الزعيمين على مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، لِما يتمتعان من نفوذٍ مباشر على أجهزة الحكم في مصر وإيران، وقد بلغت ذروة العلاقات بين البلدين بحجم الزيارات الرسمية لمسئولي البلدين، حيث وصلت إلى ٤١ زيارة إيرانية تجاه مصر، و ٤٩ زيارة مصرية تجاه إيران خلال سبع سنوات وهو مؤشر كبير على تنامي وقوة العلاقات في هذه الفترة [2].

ويمكن القول أن علاقات البلدين مرت منذ منتصف القرن الماضي بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة ما بين القطيعة والتأزم والتذبذب، وكل ذلك نجم عن المتغيّرات الداخلية والإقليمية والدولية التي ألقت بتأثيرها على مختلف مناحي الحياة في العلاقات الإيرانية المصرية.

---

1 سعيد الصباغ، **العلاقات الإيرانية المصرية بين الوصال والقطيعة** (١٩٧٠-١٩٨١)، ط١، (القاهرة : دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص٣٣.

2 المرجع السابق، ص٨١.

لقد ترجم السادات توطيد علاقته بإيران بأول زيارة قام بها في تشرين أول (أكتوبر)١٩٧١، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس مصري إلى إيران والتي حملت تحولاً تاريخياً في تطوير العلاقات السياسية بين البلدين، وفي الوقت نفسه قام بإصدار تعليمات لوسائل الإعلام المصرية الرسمية بوقف شامل للتحريض الإعلامي ضد إيران [١].

وظهرت ثمار التقارب المصري الإيراني خلال حرب عام ١٩٧٣، حيث شكل موقف الشاه من الحرب الذي مد فيه القوات المصرية بالنفط خلال الحرب، وبعد الحرب قام باستقبال عدد من الجرحى والمصابين لتلقي العلاج في المشافي الإيرانية، كما لعبت إيران دور الوسيط في اتفاقية فك الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية، وقيام إيران بدور دبلوماسي نشط في المحادثات السرية التي أثمرت عن توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" التي أبرمت بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨[٢].

لقد فرض الانتصار العسكري المصري في حرب عام ١٩٧٣ واقعاً جديداً في منطقة الشرق الأوسط، للتحرك الدبلوماسي للحل السلمي بين مصر وإسرائيل، ولعبت إيران دور الوسيط بين الطرفين بحكم علاقتها الطيبة بهما لإتمام اتفاقيتي فك الاشتباك الأول والثاني بين الجيشين المصري والإسرائيلي، وكانت الوساطة الإيرانية من ضمن المساعي الأمريكية لوضع اللبنة الأساسية لاتفاق السلام بين مصر وإسرائيل [٣].

وتطورت العلاقات الاقتصادية بين إيران ومصر، وشهدت تعاوناً اقتصادياً في العديد من المجالات، وهى الفترة ذاتها التي تبادل البلدان فيها الزيارات للوفود الرسمية والتي مكنت من تطوير وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين إيران ومصر، فزار وزير الاقتصاد والمالية الإيراني القاهرة عام ١٩٧٤، حيث تمَّ توقيع عدد من الاتفاقيات لتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين، وفي العام نفسه قام نائب رئيس الوزراء المصري بزيارة طهران وتمَّ توقيع برتوكول التعاون الاقتصادي، الذي يقضي بتقديم إيران مبلغ ٨٥٠ مليون دولار ضمن خطة التنمية وإعادة

---

1 علاء مطر، **السياسة الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية** ، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠٩) ، ص ٢٦٠.

2 أيوب، **أثر تغيير النظام الدولي**، ص٨٥.

3 الصباغ، **العلاقات الإيرانية المصرية بين الوصال والقطيعة** (١٩٧٠-١٩٨١)، ص٤٦.

إعمار المدن التي تضررت بسبب الحرب في مصر، وبمقتضى هذا الاتفاق تمَّ إنشاء العديد من الشركات والمؤسسات والمصانع لتعزيز الاقتصاد المصري [1].

وعليه فإن هذه الفترة تمثّل حالة استثنائية وفريدة في تاريخ العلاقات الإيرانية المصرية، بالنظر لعدد زيارات المسئولين المتبادلة بين البلدين، حيث بلغت حوالي تسعين زيارة رسمية أما على مستوى زعيمي البلدين فقد وصلت إلى نحو تسع زيارات متبادلة، إضافة إلى ذلك العلاقات الشخصية والصداقة التي كانت تربط الرئيس المصري السابق أنور السادات بشاه إيران .

---

[1] عبد المؤمن، **العلاقات الإيرانية المصرية** ، ص٣٩٠ .

المبحث الثاني

العلاقات الإيرانية المصرية بعد الثورة الإيرانية وحتى نهاية فترة الإصلاحيين

مع زيادة الضغط الشعبي ضد حكم الشاه أواخر سنوات حكمه لإيران عرضت مصر على الشاه المساعدة وبذل أي جهد يراه مناسباً لكسر حدة التوتر في إيران، وأوفد الرئيس السادات نائبه حسني مبارك إلى طهران في ٢٣ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٨، حيث اقترح على الشاه الوساطة بينه وبين الإمام الخميني الذي كان ما يزال موجوداً في باريس، وخلال الزيارة نقل مبارك للشاه استعداد مصر لتقديم أي شيء يمكن أن يساعد على إنقاذ الموقف[١].

ولكن الشاه اضطر إلى مغادرة إيران في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، وكانت وجهته مصر فوصل إلى مدينة أسوان في اليوم نفسه، واستقبله الرئيس السادات في المطار وأجريت له مراسم استقبال رسمية، وكان وصول الشاه إلى مصر يحمل دلالات سياسية، تظهر مخاطرها كل يوم نظراً لاقتراب الثورة من تحقيق أهدافها ورغبة مصر في اتخاذ موقف متوازن بين استقبال الشاه وما يدور من أحداثٍ داخلية في إيران، وينبع هذا الحرص المصري من أن استقبال الشاه يدخل في إطار المواقف الإنسانية، وأن هذا الموقف لا يتعارض مع أي نظام حكم يختاره الشعب الإيراني [٢].

أولاً: العلاقات الإيرانية المصرية بين عامي ١٩٧٩-١٩٩٤

تصدرت المؤسسة الدينية بقيادة الإمام الخميني قيادة الثورة بهدف إسقاط النظام الشاهنشاهي، وهذا كان يعني أن نظاماً جديداً سيتشكّل في إيران، وهذا النظام الديني الأيديولوجي المرتقب سيكون وعاءً للاستقطاب في المنطقة حول تصوراته الثورية، وهذه التصورات كادت تحمل أبعاداً غير تقليدية، حيث مثلت نقطة تباعد بين طهران والقاهرة، فقد حرصت مصر في الحفاظ على البيئة الإقليمية القائمة، عكس السياسات التي تبنتها الجمهورية الإسلامية الجديدة في إيران [٣].

---

[1] الصباغ، **العلاقات الإيرانية المصرية** ، ص١٦٤.

2 نيفين مسعد، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر (١٩٧٩-١٩٨٨)**، في، محرر، أحمد يوسف أحمد: **سياسة مصر الخارجية: في عالم متغير**، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص١٣٦.

[3] جمال سند السويدي، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، ط١، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص١٢٢.

وبعد نجاح الثورة الإيرانية والتي حسمت مصير الشاه إلى الأبد وحتى وصول الزعيم الروحي للثورة الإيرانية آية الله الخميني إلى إيران في الفاتح من شباط (فبراير) ١٩٧٩، والذي يعني أن هناك سياسة إيرانية جديدة حيال عدد من المجريات الإقليمية، وفي السياق نفسه أعلنت مصر استمرار العلاقات مع إيران ضمن النظام الذي اختاره الشعب، وبعد أيام من تشكيل الحكومة الإيرانية المؤقتة برئاسة "مهدي بازركان" اعترفت مصر بها فور إعلانها، ثمَّ أعلنت اعترافها القانوني بالجمهورية الإسلامية في ٤ نيسان (أبريل) ١٩٧٩ [١].

بعث الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري بخطاب رسمي إلى رئيس الحكومة الإيراني مهدي بازركان لتهنئته بمناسبة تشكيل أول حكومة في العهد الجديد، وهو ما عبر عن اعتراف واقعي بالنظام الجديد في إيران، ولكن لم تلقَ المبادرة المصرية تجاه النظام الجديد في إيران استجابة إيجابية، بل على العكس اتجه النظام الإيراني إلى التصعيد والمواجهة بعلاقته مع مصر، وكان لاستضافة مصر للشاه المخلوع سبباً لاتخاذ مثل هذا الموقف من الإمام الخميني ورجال الدين حوله، ثمَّ قامت الصحافة الإيرانية بحملة إعلامية منظمة ضد مصر والسادات، وحسب ما ذكرته صحيفة "كيهان" التي تصدر باللغة الإنجليزية في طهران في ١٠ آذار (مارس) ١٩٧٩، قررت الحكومة الإيرانية وقف كافة المعونات والقروض إلى مصر.[٢]

ويبدو أنه نتيجةً لاندلاع الثورة في إيران أواخر عام ١٩٧٨، ونجاحها بالإطاحة بنظام الشاه في شباط (فبراير) ١٩٧٩، فإن ذلك شكّل انقلاباً حقيقياً في مسار العلاقات الإيرانية المصرية، لأسبابٍ عدة أولها طبيعة التوجه الديني الذي حملته شعارات الثورة الإيرانية، حيث شكلت هذه التوجهات الجديدة للقيادة الإيرانية زلزالاً سياسياً امتدت آثاره على المستويين الإقليمي والعالمي، والجدير ذكره أن الرئيس السادات قد وقف بشدة ضد البدايات الأولى للثورة في إيران، ووصفها بمظاهرات الغوغاء وأصحاب الأجندات الخارجية، وقد يكون إمدادات الشاه لمصر بالبترول بأسعارٍ منخفضة سبباً من أسباب وقوف السادات مع الشاه ضد الثورة الإسلامية [٣].

وفي الوقت نفسه صدرت العديد من الفتاوى من مفتي مصر وشيخ الأزهر، ذهبت إلى حد أن ما يحدث في إيران هو فتنة نائمة ولعن الله من أيقظها، وأخرى تقول بأن ما يحدث هو خروج عن ولي الأمر، ومهما يكن من انتقادات لذلك فإن نجاح الثورة في إيران بالإطاحة بحكم الشاه

---

[1] الصباغ، **العلاقات الإيرانية المصرية** ، ص١٧٣.

[2] المرجع السابق ،ص١٧٤.

[3] محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، سلام الأوهام**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص٧٤.

وتحقيق غاياتها وأهدافها وبروز قيادة جديدة في إيران، وضعت العلاقات الإيرانية المصرية أمام مفترق تاريخي جديد [١].

أدى توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ إلى تحولٍ آخر في العلاقات الإيرانية المصرية، تمثّل بإصدار الإمام الخميني فتوى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، كما حاولت القيادة الجديدة في إيران النيل من النظام المصري الذي وقّع اتفاقية سلام مع إسرائيل، وقد أخذت الحملات الإعلامية المناوئة لمصر في الاتساع والحدية، بعد استقالة حكومة مهدي بازركان والتي حرصت على اعتماد أسلوب المحافظة على علاقات إيران الخارجية خاصة مع دول الجوار، وقد وصل التحريض الإيراني إلى حد مناشدة العالم الإسلامي لقطع علاقاته مع مصر، وصولاً إلى إصدار بيانٍ صريح يحرّض فيه الشعب المصري على قلب نظام الحكم [٢].

فالإمام الخميني منذ تسلمه الزعامة الروحية في إيران هاجم عملية السلام واعتبرها مشروعاً استعمارياً يخدم إسرائيل والغرب، كما دأبت مصر بعد نجاح الثورة الإيرانية على مهاجمة سياسات النظام الجديد، حيث قامت في هذا السياق بإطلاق أربع محطات إذاعية تبث باللغة الفارسية تهاجم من خلالها النظام الجديد، وليس هذا فحسب فقد أخذت الصحف المصرية تظهر الأوضاع الداخلية في إيران، بالصورة القاتمة التي لا يظهر فيها سوى الإعدامات العشوائية والاعتقالات وغياب الاستقرار وظلم الأقليات، والقيام بحملات إعلامية مضادة في الصحف القومية المصرية تبرز دور مصر ومكانتها العربية والإسلامية، وقد وجهت الصحافة المصرية نقداً شديداً لإيران وأبرزت دورها التحريضي في المنطقة، ومحاولاتها لتدمير نسيج العلاقات المصرية الإسلامية [٣].

ولقد أدى اغتيال الرئيس السادات في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١ إلى إشعال فتيل الحرب الإعلامية بين مصر وإيران لأسبابٍ عدة منها :[٤]

- اتهام إيران بمساعدة الحركات الإسلامية وخاصة الجماعات التكفيرية التي نفذت الاغتيالات في مصر.

---

[1] هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، سلام الأوهام**، ص٧٦.

[2] مسعد، **السياسة الإيرانية تجاه مصر**، ص١٣٧.

[3] الصباغ، **العلاقات الإيرانية المصرية** ، ص١٥٢.

[4] توفيق شومان، **مصر وإيران: حدود التقارب وآفاقه**، **فصلية إيران والعرب**، العدد١، (ربيع ٢٠٠٢)، ص١١٧.

- إقامة نصب تذكاري لقتلة السادات في طهران، وإطلاق اسم خالد الإسلامبولي على أحد شوارع طهران الرئيسة.
- لجوء الشاه إلى القاهرة بعد إسقاط حكمه في إيران.
- موقف مصر الداعم للعراق في حربها مع إيران.
- التحريض المستمر في إيران لقلب نظام الحكم في مصر.

ثانياً: الموقف المصري من الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨

فيما يتعلق بالموقف المصري من هذه الحرب فقد اتخذت القيادة المصرية موقفها بناءً على اعتبارات وحسابات سياسية، بغض النظر عن أن طرفي القتال كانا يناصبان العداء للنظام المصري والخصومة السياسية، حيث قامت إيران بقطع علاقاتها مع مصر عقب توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، وقد تدرّج الموقف المصري وبشكلٍ محسوب مع مرور الوقت من الحياد إلى الانحياز لصالح العراق، رغم عدم الرضا المصري عن دور البعثيين وأدائهم في الحكم، كما لعبت بغداد دوراً مركزياً في تعليق عضوية مصر من الجامعة العربية في قمة بغداد عام ١٩٧٩، وانتقال مركز الثقل السياسي والإعلامي العربي من القاهرة إلى بغداد.

رغم هذه الموقف من القيادة العراقية ضد مصر إلاَّ أن الأخيرة قامت بتقديم الدعم العسكري للعراق في حربه مع إيران، واعتبر ذلك الموقف بداية وقوف مصر إلى جانب العراق في الحرب، وقد اعتبر رئيس مجلس الشعب المصري الدكتور صوفي أبو طالب هذا الموقف، كنوعٍ من رد الجميل للعراق لوقوفه إلى جانب مصر في حرب عام ١٩٧٣، ووجوب الوقوف مع العراق البلد العربي الشقيق، وأن مسؤولية كبيرة تقع على عاتق مصر لمساندة أشقائها العرب في المحن والشدائد، وبرز الموقف المصري بتقديم الدعم للعراق اثناء حربه مع ايران، وقد تحول الموقف المصري الداعم للعراق في الحرب مع إيران، إلى أحد أهم عوامل التباعد في العلاقات الإيرانية المصرية [١].

ثالثا : العلاقات الإيرانية المصرية بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٣

لقد عُرفت هذه الفترة من عمر الجمهورية الإسلامية خلال تولي الرئيس الإصلاحي هاشمي رفسنجاني الحكم في إيران، وهي نفس الفترة التي تلت انتهاء الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات، حيث اتبع الرئيس رفسنجاني سياسة برغماتية في التعامل مع إطار إيران الإقليمي

---

[1] شومان، **مصر وإيران: حدود التقارب وآفاقه**، **فصلية إيران والعرب**، ص١١٨.

والدولي، وذلك للتخفيف من الأزمات الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية، هذه الفترة تلت المرحلة الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية التي طغت فيها الشعارات الثورية على أركان النظام الإيراني [١] .

من هنا فقد بدأت إيران مرحلة جديدة عرفت فيما بعد بالجمهورية الثانية التي قادها الرئيس رافسنجاني، حيث شهدت السياسة الخارجية الإيرانية في عهده تحولاً كبيراً نحو الانفتاح على إطارها الإقليمي والدولي لإخراجها من أزمتها وعزلتها، وهي الفترة التي تلت مباشرة توقف الحرب الإيرانية العراقية والتي استمرت ثماني سنوات وتطلبت هذه الفترة عملية بناء ما دمرته الحرب، حيث غلب على هذه السياسة المصالح القومية " البرغماتية " على الاعتبارات الأيديولوجية، للتمكن من إصلاح اقتصادها الذي دمرته الحرب والعزلة الدولية المفروضة عليها[٢] .

لقد اتجهت إيران لتطوي علاقاتها مع الجوار العربي وخصوصا دول الخليج، حيث شهدت هذه الفترة تحولا إيجابيا في مسار العلاقات الإيرانية الخليجية في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي سادت في أعقاب وفاة أية الله الخميني عام ١٩٨٩، وعلى الرغم من صعوبة الظروف الداخلية التي مرت بها إيران خلال تلك الفترة، إلا أن التفاؤل المفرط بسبب تلك العلاقات هو أمر غير مبرر نتيجة لاستمرار سياسة الحذر التي تتبعها دول الخليج في تعاملها مع إيران نظراً لغياب الثقة التامة في سلامة الموقف الإيراني رغم التقارب الذي حدث بينهما في أعقاب الغزو العراقي للكويت، وذلك لتعنت إيران واستمرار تمسكها باحتلال الجزر العربية الثلاث، فقد رحبت مصر بالتقارب الإيراني الخليجي على أساس عدم تدخل إيران في شؤونها الداخلية، ودعم مصر لدولة الإمارات بحقها في الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران[٣] .

لقد برز النهج الجديد للسياسة الإيرانية في الموقف من حرب الخليج الثانية، التي أعقبت الاحتلال العراقي للكويت في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠، حيث اتبعت إيران سياسة الحياد تجاه التحالف الدولي ضد العراق، رغم الموقف الرسمي الإيراني الرافض لاحتلال العراق للكويت، مما فتح الباب أمام دور إيراني أكبر في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد محاولته تخفيف حدة التوتر الإقليمي وتجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية [٤] .

---

[1] حسام حمدان، **العلاقات السعودية الإيرانية تقهقر بعد تقدم،** (مجلة :الدول العربية وإيران الثورة، الجزيرة نت ٢٠٠٧)، ص١١.

[2] محمد عبد العاطي، **العلاقات الإيرانية المصرية** ،رؤى **ومواقف متباينة مختلفة العلاقات** (مجلة الدول العربية وإيران الثورة، الجزيرة نت، ٢٠٠٧)،ص٣١ .

[3] خالد احمد الملا، **اثر المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية الخليجية في الفترة من ١٩٧٩-٢٠٠٠**، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص٢٣٨.

[4] أيوب،**اثر تغيير النظام الدولي**، ص١٠٢.

ولقد شهدت العلاقات الإيرانية المصرية مزيداً من التوتر والتأزم وخصوصاً بعد (إعلان دمشق)• في ٦ آذار (مارس) ١٩٩١، والذي يضم كلا من " مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست" والخاص بترتيبات أمن الخليج العربي، والذي قابلته إيران بالرفض واعتبرته تحجيما لدورها في المنطقة، وأن أمن منطقة الخليج يخص الدول المطلة على الخليج العربي، رافضة بذلك الدور المصري والسوري بهذا الشأن، واستمر التوتر بين البلدين بعد اتهام مصر لإيران بالوقوف وراء محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا بأثيوبيا عام ١٩٩١، وإعلان مصر عن ضبط تنظيم شيعي في مصر يخطط لقلب نظام الحكم [١].

شكلت زيارة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني للخرطوم في كانون أول (ديسمبر) ١٩٩١ توتر في العلاقات الإيرانية المصرية، حيث رفضت القاهرة هذه الزيارة واعتبرتها توسعاً إيرانياً لمناطق عدة عن نفوذها التقليدي، ومحاولة للالتفاف حول مصر من الجنوب واتهمت إيران بالوجود العسكري في السودان وتدريب العناصر المعارضة للنظام المصري هناك، وتورط طهران في استخدام الموانئ السودانية لتهريب السلاح الذي يصل المعارضة الإسلامية، وعلى خلفية الموقف المصري اتهمت إيران مصر بشن حرب على الإسلام وتنفيذ سياسة العداء الذي يشنها الغرب المستكبر لإزكاء روح العداء ضد طهران، وتعهد المسئولون الإيرانيون بمواجهة ذلك لمواصلة التدخل ودعم الحركات الأصولية في مصر، وفي ظل التدهور المتواصل في العلاقات الإيرانية المصرية وعلى أثر المواقف الإيرانية قامت مصر بسحب رئيس قسم رعاية المصالح المصرية في طهران في ٣٠ تشرن الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢ [٢].

أما بخصوص قضية الصراع العربي الإسرائيلي فقد رفضت إيران مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، والذي اعتبرته خيانة للقضية الفلسطينية كما رفضت اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، جاء هذا الموقف تماشيا مع موقف إيران المسبق من اتفاقية كامب ديفيد التي وقعتها مصر مع إسرائيل، حيث

•ينص الإعلان على رفض العدوان العراقي، واعتباره خروجاً سافراً على القواعد والأعراف العربية الإسلامية والدولية، كما ينص على التعبير عن الألم العميق لِما تعرَّض له الشعب الكويتي، من جراء العدوان العراقي. وأكَّد الإعلان عزم الأطراف المشاركة على السعي لإعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك، وإرساء التعاون الأخوي بين أعضاء الأسرة العربية. ثم تناول نص الإعلان ذكر مبادئ التنسيق والتعاون، بين الدول العربية، وأهداف ذلك، في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية. وأوضح الإعلان الإطار التنظيمي للتنسيق والتعاون

[1] ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، ط١، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص١٠٨.

[2] مطر، **السياسة الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية**، ص ٢٨٩.

انعكس الموقف الإيراني على العلاقات الإيرانية المصرية بمزيد من التوتر والخلاف، باعتبار مصر الراعي الأول إقليميا لعملية التسوية، واتهمت مصر الموقف الإيراني بوضع العراقيل في مواجهة السلام في المنطقة مما انعكس بالسلب على العلاقات بين القاهرة وطهران[١] .

رابعا: العلاقات الإيرانية المصرية بين عامي ١٩٩٤- ١٩٩٨

سبقت هذه الفترة خطوة أولى إيجابية على طريق تحسين العلاقات بين البلدين وهي إعادة فتح مكاتب رعاية المصالح في القاهرة وطهران في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٩١، حيث شكلت هذه الخطوة انطلاقة جديدة تهدف إلى تحسين العلاقات، ومع ذلك فإنها لم تسر على وتيرةٍ واحدة [٢]، كما شهدت هذه الفترة حالة من الهدوء النسبي في حدة التراشق الإعلامي بين البلدين، حيث شهد العام ١٩٩٤ انفراجاً في العلاقات بينهما على الصعيد الثقافي، بعدما وجهت دعوة أكاديمية مصرية لمجموعة من الأكاديميين الإيرانيين لحضور مؤتمر في جامعة القاهرة، كما وشهدت هذه الفترة تبادل لزيارات بين رجال الأعمال والمسئولين الاقتصاديين بين البلدين، وشهد مطلع العام ١٩٩٤ قدوم وفد اقتصادي مصري إلى طهران لبحث مسألة الديون الإيرانية المستحقة على مصر [٣].

وشكّل نجاح المرشح الإصلاحي محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية الإيرانية أيار (مايو) عام ١٩٩٧ نقطة تحول في مسار السياسة الإيرانية الخارجية، فبدأ في تطوير علاقات إيران مع العالم وخصوصاً الدول العربية، وتخفيف العزلة الدولية والإقليمية المفروضة عليها، وكان لهذا التحول في السياسة الإيرانية أثر ايجابي في العلاقات الإيرانية المصرية، عبرت عنه مصر بتقديم الرئيس مبارك التهنئة للرئيس خاتمي لتولي مقاليد منصب الرئاسة، كما عبرت مصر عن هذا التقارب بالمشاركة في مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الذي استضافته طهران في كانون أول (ديسمبر) ١٩٩٧ [٤].

ومع تبني الرئيس خاتمي مبادرة حوار الحضارات في محاولة للتوصل إلى تفاهم مع الغرب بما فيه الولايات المتحدة، فاعتبرت هذه المبادرة خطوة لتحسين علاقات إيران الخارجية، في محاولة

---

[1] باكينام الشرقاوي، **العلاقات الإيرانية المصرية** ، في: محمد السيد سليم (محرر)، وآخرون، **العلاقات المصرية الأسيوية**، ط١، (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠٠٠)، ص٤٦٠.

[2] غضنفر أصل ركن أبادي، **دور مصر في تطورات الشرق الأوسط وأثره على العلاقات الإيرانية المصرية** ،**محتارات إيرانية**، (العدد٣١، فبراير ٢٠٠٣)، ص٢٨.

[3] شعراوي، **أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، ص٢٧.

[4] أيوب، **أثر تغيير النظام الدولي**، ص١١٢-١١٣.

لتبديد المخاوف الدولية من النموذج الإسلامي في إيران، فأجرت الدبلوماسية الإيرانية العديد من الاتصالات على مستوى الوزراء لتطوير العلاقات الإيرانية العربية عامة والمصرية خاصة [١].

وشهدت هذه الفترة عدة لقاءات على مستوى الوفود الرسمية وغير الرسمية، كان أبرزها زيارة وزير الخارجية المصري في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧ في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي اعتبر بداية لإمكانية تطوير العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين، وجاءت زيارة وزير الخارجية المصري عمرو موسى على رأس وفد رفيع للمشاركة في الاجتماع الثالث لدول مجموعة الثماني الإسلامية •، وقد ساهمت مصر في انضمام إيران لمجموعة الـ ١٥• [٢].

كما زار وفد من رجال الأعمال والمستثمرين المصريين طهران عام ١٩٩٨ تلبية لدعوة من نظيره الإيراني وقد ضم الوفد ممثلين للقطاعات الصناعية والتجارية، وأثمرت هذه الزيارة عن التنسيق والتعاون بين البلدين في العديد من المجالات مثل: "الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الأدوية والصناعات الثقيلة" [٣].

وفي مجال التعاون الإعلامي بين البلدين قام وفد صحفي إيراني بزيارة القاهرة عام ١٩٩٨، ورداً على هذه الزيارة قام وفد صحفي مصري بزيارة طهران في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٩، كما قام وزير الإعلام المصري الأسبق صفوت الشريف بزيارة طهران في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٩ للمشاركة في اجتماع وزراء إعلام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخلال هذه الزيارة التقى برئيس الجمهورية الإيرانية محمد خاتمي وعدد من المسئولين الإيرانيين، وعلى أثر ذلك حصل انفراج جديد في التعاون الإعلامي والثقافي بين مصر وإيران [٤].

كما قام وزير الخارجية الإيراني الأسبق كمال خرازي بزيارة القاهرة في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٩٩ للمشاركة في الاجتماع الثالث لدول مجموعة الثماني الإسلامية، فلقي استقبالاً حافلاً من

---

[1] انوش احتشامي، "**النظام الدولي الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية**"، ***مجلة المستقبل العربي***، العدد ٢٥٨، (بيروت: مركز البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠)، ص١٨١.

• هي منظمة دولية تضم ثماني دول إسلامية هي مصر، ونيجيريا وباكستان، وإيران، وإندونيسيا، وماليزيا، وتركيا، وبنجلادش.

• هي منظمة دولية في القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز في بلجراد، يوغوسلافيا، في سبتمبر ١٩٨٩. تم تأسيسها لتحقيق التعاون، ولدعم منظمات دولية أخرى مثل منظمة التجارة العالمية، ومجموعة الثماني الصناعية الكبرى. تضم المنظمة دولاً من إفريقيا، وآسيا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية.

[2] الشعراوي، **أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية الإيرانية** ، ص٢٨.

3 المرجع السابق، ص٢٨.

[4] ركن أبادي، **دور مصر في تطورات الشرق الأوسط**، ص٢٩.

قبل المسئولين المصريين، وفي الفترة نفسها شاركت حوالي ثلاثون شركة إيرانية في المعرض التجاري الإيراني الذي أقيم في القاهرة في آذار (مارس) ٢٠٠١، كما قام الرئيس المصري السابق حسني مبارك بتهنئة الرئيس الإيراني السابق خاتمي بانضمام إيران لمجموعة الـ ١٥، والتي لعبت فيه مصر دوراً محورياً في إقناع الدول بالموافقة على انضمام إيران للمجموعة وقد أفلحت هذه المساعي بالموافقة بالإجماع على عضوية إيران فيها [١].

وكان تصريح الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في آب (أغسطس) ٢٠٠١ بخصوص العلاقات الإيرانية المصرية بقوله: "إن مصر وإيران بينهما علاقات ذات تاريخ مشترك، وهناك روابط قديمة تجمع بينهما"، وأن توتر العلاقات بين البلدين كان على خلفية زيارة السادات إلى القدس وتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، في الوقت الذي شهدت فيه إيران تغيراً في نظامها السياسي، وأن اتفاقية كامب ديفيد هي جوهر الخلاف بين البلدين، وفي السياق نفسه عبّر الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي عن موقف بلاده من العلاقات مع مصر بقوله: " إن مصر وإيران تشكلان جناحي الحضارة الإسلامية " ، وقال أيضاً: "إن مصر تحظى باحترام خاص بالنسبة للدول العربية والإسلامية، وأن الشعب المصري كان له دور كبير في الحضارة الإسلامية " [٢].

وشهد العام ٢٠٠٣ تحولاً كبيراً في العلاقات الإيرانية المصرية من خلال اللقاء الذي جمع الرئيسين مبارك وخاتمي على هامش قمة جنيف، وكانت المبادرة من الرئيس مبارك الذي قام بزيارة الرئيس خاتمي في مقر إقامته، ويعتبر هذا اللقاء هو الأول على مستوى الرؤساء بين البلدين منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، وساهم هذا اللقاء في إنهاء خمسة وعشرين عاماً من العداء والتباعد بينهما [٣].

وقد تسارعت الخطوات الإيجابية على طريق إعادة العلاقات الإيرانية المصرية، بعد قيام بلدية طهران بتغير اسم خالد الإسلامبولي قاتل الرئيس السادات على أحد شوارعها إلى شارع الانتفاضة، ورغم ما شهدته العلاقات بين الدولتين من تطوراتٍ إيجابية في بداية فترة الرئيس محمد خاتمي، فإن هذا لا يعني عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين، فقد بقيت بعض

---

[1] ركن أبادي، **دور مصر في تطورات الشرق الأوسط** ، ص٢٩.

[2] خليل عرنوس سليمان، **إيران ودول المواجهة مع إسرائيل،** (طهران: التقرير السنوي الاستراتيجي لإيران، أكتوبر ٢٠٠٢)، ص١٩٥.

[3] "**العلاقات الإيرانية المصرية وتحدي المبادأة**"، (**مختارات إيرانية**، العدد٤٣، فبراير ٢٠٠٤)، ص١٨.

القضايا العالقة التي تقف في طريق عودة العلاقات بشكل كامل وطبيعي بين البلدين، وتأتي على رأس هذه القضايا عملية التسوية مع إسرائيل ودعم الجماعات الإسلامية [١].

خامسا: العلاقات الإيرانية المصرية بين عامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٥

تميز الموقف المصري بمعارضة المشاركة الإيرانية في بداية التسعينيات من القرن الماضي في ترتيبات الأمن بالخليج العربي، على أساس أن النظام الأصولي في إيران يمثل تهديداً لاستقرار دول عدة في المنطقة، ولقد أشارت مصر إلى التهديد الإيراني خلال تفجير النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية في أواخر عام ١٩٩٢ على خلفية الجذر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران[٢].

ومنذ عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٥ لم يتم الحديث عن استئناف العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء، إلاَّ أنه سرعان ما برزت خلافات تحول دون تطور علاقات البلدين، وكان آخرها أزمة الفيلم الإيراني "إعدام فرعون" عن الرئيس المصري أنور السادات، وخلال تلك الفترة تمت بعض الزيارات المحدودة بين البلدين، ففي عام ١٩٩٧ زار عمرو موسى وزير الخارجية المصري الأسبق في ذلك الوقت إيران، وكان هدف هذه الزيارة التي كانت بهدف حضور القمة الإسلامية التي عُقدت في طهران في ذلك العام [٣].

ولقد اتجهت إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ لإقامة تحالف بقيادتها يضم: (سوريا وحزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين)، وكذلك عدداً من الفصائل داخل العراق لإيجاد شرق أوسط من شأنه الإطاحة بالنفوذ الأمريكي في المنطقة في حالة نشوب حرب مع إسرائيل [٤]، وسعت إيران وسوريا إلى تعمّد استغلال عدم قيام مصر بفتح المعابر مع قطاع غزة أمام المساعدات الإنسانية، وعملت على تأليب الرأي العام للقيام بمظاهرات مناهضة في كل من طهران ودمشق وبيروت وصنعاء على الدور المساند والداعم

---

[1] أيوب، **أثر تغيير النظام الدولي**، ص٦٩.

[2] الشرقاوي، **العلاقات الإيرانية المصرية** ، ص٤٧٥.

[3] هدى ميتكيس (محرر)، **التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي**، ط١، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١)، ص٢٠٣.

[4] لمزيد من التفاصيل حول زيادة التوجه الإيراني للانغماس في قضايا المنطقة يمكن الرجوع إلى:

بول سالم، "**الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي**"، (**أوراق كارنجي**، مركز كارنجي للشرق الأوسط، العدد ٩، تموز ٢٠٠٨)، ص١٥، أسامة الغزالي حرب، "**الحقبة الايرانية**"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٧٣، يوليو ٢٠٠٨)، ص٦-٧.

للتوجه الإسرائيلي في فرض الحصار على غزة منذ عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى حدوث توتر في العلاقات مع كل من إيران وسوريا، سبقهما اتهام إيراني لمصر عام ٢٠٠٨ بعدم الوقوف على مسافةٍ واحدة من السلطة الفلسطينية وحركة حماس في أثناء جهودها بالوساطة والمصالحة بينهما، وبدا الخطاب السياسي الإيراني متشدداً إزاء إسرائيل من حيث رفضه لأية مساومة على الحقوق الفلسطينية واللبنانية واستعادة الأراضي المحتلة، مما جعل إيران أكثر الإطراف إزعاجاً لـ إسرائيل في هذا الملف، ودفع لتحرك مواز من جانب مصر والسعودية والأردن ولبنان لمواجهته، بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي والأمريكي بدعوى مواجهة الهلال الشيعي [1].

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن تقييم العلاقات الإيرانية المصرية في الفترة السابقة التي تولى فيها الرئيس خاتمي الرئاسة في إيران، بأنها كانت دائماً هي المبادرة في مد جسور التعاون والتقارب مع مصر، في المقابل كانت مصر ترد على هذه الخطوات بالتردد واختلاق الذرائع، بعدم وجود بيئة سليمة بعودة العلاقات بين القاهرة وطهران، وكانت الرؤية الإيرانية بالرغبة في تحسين العلاقات مع مصر، قائمة على أساس أنه كلما اقتربت إيران من مصر ابتعدت الأخيرة عن الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتان عبرتا دائماً عن قلقهما من تحسن العلاقات الإيرانية المصرية .

اتسمت العلاقات الإيرانية المصرية بقدر من الخصوصية، فرغم العلاقات التاريخية بين البلدين ورغم ما تمتلكه الدولتان من مقومات للتشابه إضافة إلى محورية مكانة البلدين في الشرق الأوسط فهما دولتان كبيرتان بمعياري الحجم والديموغرافيا، وكذلك المعيار الاقتصادي إضافة إلى الموقع المميز للدولتين في خريطة الشرق الأوسط، إلاَّ أن العلاقات بينهما تتسم بقدر من التأرجح بحيث لا يمكن وصفها بعلاقات صداقة أو علاقات عداوة، فهي علاقات متأرجحة بين التعاون والصدام، [2] يضاف إلى هذا التأرجح في علاقات البلدين أن هناك دائماً ضوابط تحكم تلك العلاقات، بحيث لم تصل في أي مرحلة إلى القطيعة الكاملة وإنما كان هناك حد أدنى من التفاهم بين البلدين سرعان ما تبرز أزمة جديدة تعرقل ما تمَّ التوصل إليه.

---

[1] ميتكيس، **التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي**، ص٩٧.

[2] محمد السعيد عبد المؤمن، **العلاقات الثقافية بين مصر وإيران وأسلوب تطورها**، (محرر)، محمد السعيد إدريس، تطور العلاقات الإيرانية المصرية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢)، ص٢٦١ .

ورغم وجود عوامل ومحددات عدة أثرت في علاقات البلدين إلاَّ أن البعد الإقليمي شكّل عاملاً أكثر تأثيراً في تلك العلاقات، والمقصود بالبعد الإقليمي كمحدد للعلاقات الإيرانية المصرية هو أنه في إطار تطلعاتها لممارسة دور القوى الإقليمية الكبرى.

ويتضح أن إيران نجحت بقدر كبير في تحقيق ما كانت تصبو إليه، ممثلاً في القيام بدور القوة الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط، ويلاحظ أن أحد أهم أسباب نجاح إيران في المنطقة هو التركيز على الاعتبارات البراغماتية، بعيداً عن الاعتبارات الأيديولوجية فعلى سبيل المثال نظام ولاية الفقيه هو نظام غير متفق عليه لدى كل الشيعة في الدول الأخرى، ولكن إيران نجحت في الانفتاح على الشيعة الرافضين لها، إضافة إلى السنة في فلسطين كما أن لها روابط مع تمرد الحوثيين في اليمن .[١]

من حق إيران أن يكون لها أجندتها الإقليمية الخاصة بها، هذا ليس عيباً في إيران التي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة حتى لو كان من خلال التأثير على مصالح الدول الأخرى، وهذا أمر يتكرر دائماً ولكن المشكلة أن مصر هي التي انسحبت من تلك الملفات الإقليمية الهامة لتترك الفرصة أمام إيران للقيام بهذا الدور[٢].

وبذلك يصعب توقع حدوث تطور في العلاقات الإيرانية المصرية في ضوء تطلعات إيران الإقليمية، وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية بهدف تحقيق مصالحها القومية ، أثر هذا الدور على مصالح تلك الدول والدور الإقليمي لمصر، وهذا ما سنبحثه في الفصول القادمة من هذه الدراسة.

---

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، تحولات السياسة الخارجية الإيرانية الملف الإيراني ، العدد الثامن (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس فبراير، ١٩٩٨)، ص٧-٨.

[2] مصطفى الفقي، وآخرون، (محرر)، نادية محمود مصطفى، زينب عبد العظيم، **الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة**، ط١، (جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣)، ص٢٩.

الفصل الثاني

محددات السياسات الخارجية الإيرانية والمصرية

المبحث الأول

محددات السياسة الخارجية الإيرانية

- ♦مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية
- ♦محددات صنع السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الثاني

محددات السياسة الخارجية المصرية

- ♦مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية
- ♦محددات صنع السياسة الخارجية المصرية

الفصل الثاني

محددات السياسات الخارجية الإيرانية والمصرية

يعتبر الشرق الأوسط محور اهتمام العالم بأسره من مشرقه إلى مغربه، فكل ما يجري فيه من أحداثٍ يؤثر على مجريات الأمور في العالم الذي أصبح قرية صغيرة بفضل العولمة وتلاشي الحدود، وتعتبر القضايا الشائكة التي مر ويمر بها الشرق الأوسط من أهم المحطات لرصد السلوك السياسي من قبل الدول المؤثرة تجاه هذه القضايا، وقياس مدى التوافق أو التعارض في المصالح فيما بينها،وتأتي قضية الصراع العربي الإسرائيلي على رأس هذه القضايا، ثمَّ قضية البرنامج النووي الإيراني وقضية أمن لخليج العربي وأخيراً المتغيّرات التي جرت في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، وما زالت أحداثها متفاعلة في سوريا حتى يومنا هذا، فيما يُسمّى بثورات الربيع العربي.

إن إيران ومصر من أهم الدول في منطقة الشرق الأوسط حيث تأثرت العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل كبير بهذه المجريات في المنطقة، وتعارضت المصالح القومية في الكثير من القضايا الإقليمية، لذلك تتناول الدراسة في هذا الفصل السياسات الخارجية لكل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية مصر العربية، بهدف الوقوف على المحددات الداخلية والخارجية لكل من البلدين والتي تؤثر على صانعي القرار فيهما، وانعكاس ذلك على علاقتهما الثنائية ومعرفة الدور والسياسات الذي لعبه كل بلد لتوسيع دورها الإقليمي للحفاظ على مصالحها القومية وأمنها القومي.

وفي هذا الفصل سوف يتم دراسة عملية صنع القرار في كل من إيران ومصر، ومعرفة أهم القوى والمؤسسات في النظام السياسي ومدى تأثيرها على صناعة السياسة الخارجية، والذي سوف ينقسم إلى مبحثين، **الأول:** سيتناول بالتحليل المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الإيرانية، حيث سيتم دراسة وتحليل السياسات الخارجية لإيران من خلال التطرق لدراسة مؤسسات صنع القرار والصلاحيات الممنوحة لها، والبيئة المحيطة لها، كما يتناول الإطار الأيديولوجي والدستوري للنظام السياسي، ومعرفة أهم القوى والمؤسسات الموجودة على الساحة الإيرانية ومدى تأثيرها في عملية صنع القرار السياسي، **أما المبحث الثاني** فسوف يناقش محددات السياسة المصرية الداخلية والخارجية، ومن المهم خلال هذا المبحث التركيز على المؤثرات الإقليمية في تحديد السياسة الخارجية المصرية، وأهمها عملية السلام في الشرق

الأوسط خاصة وأن مصر هي أول من وقّع معاهدة سلام مع إسرائيل، مما أثر فعلاً على سياستها الخارجية، والأمر الثاني هي مؤثرات دول الجوار سواء أكانت المجاورة فعلاً، أم تلك التي تقع ضمن المنطقة العربية أو الإسلامية، بما في ذلك الدول التي تقع ضمن إطار الشرق الأوسط، كذلك تأثير الولايات المتحدة على السياسة الخارجية المصرية، لأنها تعتبر الدولة الأكثر نفوذاً على المستوى الدولي والعربي، وهناك العديد من الاتفاقيات التي تربطها بمصر، وبخصوص المحددات الداخلية للسياسة المصرية، فيمكن مناقشتها من خلال معرفة طبيعة النظام السياسي، ودور الأحزاب السياسية، والواقع الأمني والاقتصادي لمصر، فهذه المحددات تعتبر مقياساً أساسياً للواقع الداخلي المصري، لذلك سيتم مناقشة هذه المحاور بالتفصيل في ثنايا هذا الفصل.

وفى إطار هذه المقدمة يمكن القول أن كلا المحددين الداخلي والخارجي مرتبطان ببعضهما البعض سواء في إيران أو مصر، لأن السياسة الداخلية لأي بلدٍ في العالم تؤثر وبقوة في سياستها الخارجية، وهناك مقولة لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر " بان السياسة الخارجية تبدأ عند النقطة التي تنتهي فيها السياسة الداخلية " ، لذلك ومع إن الدراسة تناقش البعد الخارجي لسياسة البلدين، إلاَّ أنه من الضرورة الاطلاع على السياسة الداخلية لكل من إيران ومصر، ليتسنى لنا معرفة مدى التأثير الداخلي في السياسة الخارجية.

المبحث الأول

محددات السياسة الخارجية الإيرانية

إن النظام الإيراني بما يحمله من مشاريع إمبراطورية وإقليمية تحث الباحثين على دراسة وتحليل استراتيجياته وأهدافه ، نظرا للدور الذي تلعبه السياسة الخارجية للنظام، والتي تتوقف على مدى قوة وضعف هذا النظام، لذلك يلعب الموقع الجيواستراتيجي لإيران عنصر قوة إضافةً إلى عدد السكان ووفرة الموارد الطبيعية، حيث تبلغ مساحة إيران (مليون و٦٤٨ ألف كم٢)، ويبلغ عدد السكان نحو(٧٥ مليون) نسمة[١]، كما أن إيران تحتل مكانة هامة في امن الطاقة الدولية والاقتصاد العالمي بسبب احتياطها الكبير من النفط والغاز الطبيعي، وإيران بلد مميز لأهمية موقعها الجيوسياسي كنقطة إلتقاء ثلاث مجالات آسيوية(غرب أسيا ووسطها وجنوبها) وهى تطل على بحر قزوين والخليج العربي [٢].

لذلك كان من الضرورة الوقوف على محددات السياسة الإيرانية بشكل عام والخارجية منها بشكل خاص، لان ذلك سيساهم في فهم طبيعة القرارات والمؤثرات في مخرجات تلك السياسة ومدى تأثر العلاقات مع مصر نتيجةً لتلك المحددات .

♦مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية :

تتميز السياسة الخارجية للدول بمجموعة من الأهداف السياسية التي تحددها للتواصل مع بعضها البعض بهدف حماية مصالحها القومية، وعادة ما يحدد السياسة الخارجية مؤسسات صنع القرار في الدولة مع الأخذ في الاعتبار عند تحديدها العوامل المؤثرة فيها، ويتم رسم السياسة الخارجية الإيرانية وبشكل مباشر في سلطة المرشد الأعلى ، والسلطتين التنفيذية والتشريعية، ولكل منها سلطات محددة في هذا الشأن. ويمكن التعريف بمؤسسات وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية من واقع مواد الدستور الإيراني .

أولاً: المرشد (الولي الفقيه)

يعد منصب الولي الفقيه ، المنصب الأول في الدولة والأعلى في هرم النظام السياسي الإيراني ، وأقوى مؤسسة في صنع القرار في إيران، حيث ينوب الولي الفقيه عن الإمام الغائب في إدارة أمور المسلمين ما يعني أن إطاعته واجبة، يقول الخميني"إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي–صلى الله عليه وسلم– منهم، ووجب

---

[1] الشرق الأوسط، **إحصاء سكاني: عدد سكان إيران**، جريدة العرب الدولية.
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=688679&issueno=12298#.UotsciekOHY

[2] حسن الرشيدي، **إيران من منظور الجغرافيا السياسية**، ملفات إيرانية .
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=16760&lang

على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا. ويملك هذا الحاكم أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول-صلى الله عليه وسلم- والإمام علي بن أبي طالب-عليه السلام -على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة" [1].

يتضح مما سبق ثقل منصب الزعيم في النظام الإيراني الذي يجعل قراراته تعلو على مؤسسات النظام كافة بما لا يسمح بمخالفتها، لأن ذلك يعد مخالفة لأحكام الشرع الإسلامي. كما يعد الولي الفقيه الأقدر على معرفة مصلحة البلاد من غيره، وبذلك أعطي الولي الفقيه مساحة كبيرة من التحرك على الصعيد السياسي بما يخدم المصلحة الإيرانية، حسب نصوص الدستور الإيراني المادة الخامسة . على أنه "في زمن غيبة الإمام المهدي"عجل الله تعالى فرجه" تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وذلك وفقاً للمادة ١٠٧ من الدستور" [2].

ويمكن معرفة حجم الصلاحيات الواسعة التي يمنحها الدستور الإيراني إلى شخص الولي الفقيه وذلك حسب نص المادة (١١٠) والتي تنص على صلاحيات الولي الفقيه اذكر منها [3]:

١- تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢- الإشراف على حسن إجراءات السياسات العامة للنظام.

٣- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

٤- القيادة العامة للقوات المسلحة.

٥- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

ومن خلال ما تقدم يتضح مدى تأثير الولي الفقيه في مجريات السياسة الخارجية بما له من سلطات وصلاحيات،وكثيرا ما اتخذت القيادة قرارات بشان السياسة الخارجية الإيرانية في حدود

---

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، وآخرون، **إيران جمهورية إسلامية أو سلطنة خمينية؟**، ط١، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠)، ص٥.

[2] علاء مطر، **تحليل لمؤسسات وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية**.

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/01/10/185642.html

[3] نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، ط١، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١) ص٦٦.

للمزيد **انظر دستور الجمهورية الإسلامية في إيران** ،(طهران: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية ، مديرية الترجمة للنشر)، ص١٢٣.

سلطاتها وإمكانياتها وفي إطار الصلاحيات والحدود القانونية مثلما اتخذ" الخميني" في حياته قرارات أو أمر باتخاذها،كقبوله القرار ٥٩٨ القاضي بقبول وقف إطلاق النار مع العراق ، وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة واحتلال السفارة الأمريكية في طهران وكذلك إصدار فتوى بقطع علاقات بلاده مع مصر على خلفية توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ [١].

وخلاصة ما سبق تظهر هيمنة المرشد الأعلى في رسم السياسة الخارجية الإيرانية القائمة على أساس عقائدي قائم على مفهوم تصدير الثورة، الذي شكل مصدر تهديد لعلاقات إيران بالعالم الخارجي عامة ودول الجوار العربي خاصة، الأمر الذي سبب لإيران عداءات شديدة انعكست على علاقاتها مع مصر بالسلب وصل إلى درجة العداء في تلك الفترة ، ومن خلال التحكيم النهائي في قضايا تكون فيها السلطة التشريعية للبرلمان قوضت بسبب نقض مجلس صيانة الدستور لها .

ثانيا : مؤسسة مجمع تشخيص مصلحة النظام

أسس آية الله الخميني مجمع تشخيص مصلحة النظام في ١٩٨٨ ليضلع بمهمتين، هما حل الأزمات بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور، وتقديم النصح للمرشد الأعلى حسب المادتين (١١٠ ،١١٢) من الدستور الإيراني، حيث ينص البند الأول من المادة (١١٠) من الدستور الإيراني على أن مسؤولية تحديد السياسات العامة للنظام تقع على عاتق القائد بعد استشارة مجمع تشخيص مصلحة النظام ، ومن هذا الجانب فإن وظيفة المجمع تكون استشارية ولا تدخل تحت حيز اتخاذ القرار، وذلك يعني أن قرارات هذا المجمع غير ملزمة للقائد إذ قد يتخذ الأخير بعد استشارة الأولقرارا مغايرا لآراء المجمع بعد تناول المسألة من كافة الجوانب ، وكذا نص البند الثاني من المادة نفسها على أن المرشد هو المعني بالرقابة على حسن إجراء السياسات العامة للنظام، والذي قد يحيل هذه المهمة أيضا واقتراح الوسائل المناسبة التي تسمح بأدائها لمجمع تشخيص مصلحة النظام [٢] .

يتكون المجمع من ٣١ عضوا يمثلون مختلف التيارات السياسية الإيرانية، ويعين المرشد الأعلى للثورة أعضاء المجمع الدائمين والمتغيرين ما عدا رؤساء السلطات الثلاث فإنهم ينضمون إلى المجمع بشكل آلي بعد التعديل الجديد الخاص بقانون المجمع، ومدة المجمع خمس سنوات ويناط لمجمع تشخيص مصلحة النظام المهام التالية : [٣]

---

[1] الطباع، **العلاقات الإيرانية المصرية بين الوصال والقطيعة**، ص١٨٢.
[2] **دستور الجمهورية الإسلامية في إيران**، ص٩٩-١٠٠ .
[3] مطر، **السياسة الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية**، ص ٣٩ .

١- تقديم المشورة للمرشد الأعلى في كل الأمور المتعلقة بحق المرشد في وضع السياسة العامة.

٢- تحقيق المصلحة العليا للنظام من خلال التحكيم النهائي في قضايا تكون فيها السلطة التشريعية للبرلمان قوضت بسبب نقض مجلس صيانة الدستور لها .

وهنا يتبين أن مجمع تشخيص مصلحة النظام لا يعتبر مرجعا تشريعيا إنما يقوم بوظيفة استشارية إضافة إلى الفصل بين المجلسين حينما لا يمكنهما التوصل لحل مشترك. كما يكون ن يكون حكما بين مجلس الشورى (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور في حال نشوب أزمة بينهما، وتصبح قراراته بشأن خصومة الهيئتين نافذة بعد مصادقة المرشد عليها.

ثالثا : الرئيس

يعتبر منصب رئيس الجمهورية الإيرانية اعلي سلطة رسمية في إيران بعد منصب الولي الفقيه ، وهو المسئول عن تنفيذ الدستور ، كما انه رئيس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالولي الفقيه ، حسب ما نص عليه الدستور الإيراني في المادة (١١٣) ، حيث انه رئيس منتخب من قبل الشعب مباشرة بطريقة ديمقراطية وهو المسئول الأول عن تنفيذ القانون، هذا ويكون الرئيس مسئول أمام الشعب وقائد الثورة ومجلس الشورى الإسلامى، تنص المادة (١٢٢) على أن "رئيس الجمهورية مسئول أمام الشعب وقائد الثورة ومجلس الشورى الإسلامي"[١] .

أما مهمات وصلاحيات الرئيس، فقد جاءت المواد الدستورية موضحة لها كما يلي:[٢]

المادة (١٢٣) على رئيس الجمهورية أن يوقع على مقررات مجلس الشورى الإسلامي، وعلى نتيجة الاستفتاء العام بعد مرورها بالمراحل القانونية، وإبلاغها إياه، وعليه أن يسلمها للمسئولين لتنفيذها."

المادة (١٢٤) "يستطيع رئيس الجمهورية-للقيام بأعباء واجباته القانونية- أن يعين معاونين له، ويقوم المعاون الأول لرئيس الجمهورية-بموافقته-بمهمة إدارة جلسات مجلس الوزراء، والتنسيق بين سائر المعاونيات."

المادة (١٢٥) "يوقع رئيس الجمهورية أو ممثله القانوني- بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي- على المعاهدات أو العقود والاتفاقيات والمواثيق التي تُبرم بين الحكومة الإيرانية وسائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالاتحادات الدولية ."

---

[1] مطر، **السياسة الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية**، ص٤٠

[2] **دستور الجمهورية الإسلامية في إيران**، ص١٠٤ .

المـادة (١٢٦) "يتـولى رئـيس الجمهوريـة مـسؤولية أمـور التخطـيط والميزانيـة الوطنيـة والأمـور الإداريـــة والتوظيفيـــة للـــبلاد بـــشكل مباشـــر ويمكـــن أن يوكـــل شخـــصاً آخـــر لإدارتهـــا".
المادة (١٢٧) " في حالات خاصة ولمقتضيات الضرورة وبمصادقة مجلس الوزراء يحق لرئيس الجمهورية تعيين ممثل خاص له أو عدة ممثلين وتحديد صلاحياتهم. وفي هذه الحالات، تعتبر القرارات التي يتخذها الممثل أو الممثلون المذكورون بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء."
المادة (١٢٨) "يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية ومصادقة رئيس الجمهورية. ويقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى."

رابعا : المجلس الأعلى للأمن القومي

يتشكل المجلس الأعلى للأمن القومي من رئيس الجمهورية وعضوية كل من رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة ، ومسئول شؤون التخطيط والموازنة، وذلك حسب المادة (١٧٠)من الدستور الإيراني بهدف تامين المصالح الوطنية وحراسة الثورة ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية، ومن ضمن مهامه الرئيسية تأتي في إطار رسم السياسات الخارجية الإيرانية وذلك حسب نص المادة سالفة الذكر، وتوكل له مهام أخرى منها : [1]

١- تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها المرشد.

٢- تنسيق النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة .

٣- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

ويتم عرض القرارات التي يتخذها المجلس الأعلى للأمن القومي إلى الاستفتاء العام بعد أن يتم المصادقة عليها من قبل المرشد .

خامسا : وزارة الخارجية

يطلق على وزارة الخارجية في الأنظمة الحكومية في العالم (جهاز الدبلوماسية) والواقع أن الفارق بين عمل وزارة الخارجية وبين كافة مصادر اتخاذ القرار بشأنها هو نفس الفارق بين الدبلوماسي والسياسي ، فالأول مُنفذ والآخر مُخطط ، أما في الحالة الإيرانية يبدأ دور وزير الخارجية بعد تخطيط ورسم الإطار العام للسياسة الخارجية الإيرانية بواسطة السلطات سالفة الذكر بحيث يتم إحالة الملفات ذات الصلة إلى وزارة الخارجية للتنفيذ ولكن ليس بالمقدور اعتبار

[1] **دستور الجمهورية الإسلامية في إيران**، ص١٤٩-١٥٠ .

وزارة الخارجية فقط منفذ لان هناك بعض المهام التخطيطية ضمن فعالياتها والتي بموجبها تتخذ قراراتها بشأن السياسة الخارجية إلى جانب قيامها بالتنفيذ [١].

سادسا : : المؤسسة العسكرية

تتألف المؤسسة العسكرية في إيران من الجيش النظامي والحرس الثوري وقوات الباسيج•، ولم يكن للقوات المسلحة النظامية في إيران كيان مؤسساتي حتى قيام الثورة الإيرانية، حيث كان في عهد الشاه كياناً تابعاً وليس مستقلاً ذاتياً، وكان ولاء الجيش يركز على الشخص وليس على المؤسسة، مما أدى إلى تأخر الولاء المؤسساتي وهذا يعني أن الجيش كان جيش الشاه وليس جيش الوطن، وكان الجيش في تلك الفترة يفتقد للاستقلال الذاتي والتماسك التنظيمي والشرعية، وكل هذه العوامل تفسر لنا لماذا انهار الجيش النظامي بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، والذي كان عبارة عن مؤسسة ضعيفة على الرغم من تاريخها الطويل [٢].

وتعتبر المؤسسة العسكرية ممثلة بالجيش والحرس الثوري وقوات الباسيج تحت إشراف المرشد مباشرة وذلك حسب ما ورد في الدستور الإيراني، والتي تحدد الصلاحيات التي تقع تحت مسؤوليته، ومنها القوات المسلحة والحرس الثوري والأمن الداخلي، أما دور الحرس الثوري الذي حدده الدستور الإيراني فيسير جنباً إلى جنب مع الجيش، وهو الذي يؤدي دوراً أساسياً في تصدير الثورة الإسلامية، من خلال الجهاد لبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم، وتوضح المادة (١٥٠) من الفصل التاسع في الدستور الإيراني التمسك بالحرس الثوري وقواته لحماية الثورة ومكاسبها، وهي مؤسسة لها علاقاتها الوطيدة مع مراكز القوى في إيران وعلى رأسها المرشد، فالحرس الثوري هو مؤسسة المرشد وتدين له بالولاء وتتمتع في المقابل بامتيازات واسعة داخل وخارج إيران [٣].

---

[1] خالد وليد محمود، **صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية** .
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/06/13/23634.html

• *الباسيج "وتعني التعبئة" أو "قوات التعبئة الشعبية" هي قوات شبه عسكرية تتكون من متطوعين من المدنيين، أسسها الإمام مصطفى أحمد الموسوي الخميني في نوفمبر ١٩٧٩ .وهي تتبع الحرس الثوري الإيراني الذي يتبع بدوره إلى سلطة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران، كان لتلك الميليشيا نشاط بارز أثناء الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات. ويبلغ عددهم حاليا قرابة ٩٠.٠٠٠ متطوع ومتطوعة .*

وللمزيد من التفاصيل انظر: الأزمة الإيرانية/ النظام الإيراني في عهدة الباسيج يورو نيوز - تاريخ النشر ١٨ يونيو ٢٠٠٩ - تاريخ الوصول ١٥ فبراير ٢٠١٠

[2] كينيث كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني نشأته وتكوينه ودوره**، ط١، (أبو ظبي: ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص٤٠.

[3] مسعد ،**صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، ص٧٢.

ويعتبر الحرس الثوري من المؤسسات الضخمة في إيران والتي لها أدوارها ومواردها وميزانيتها وكوادرها وجامعاتها ومساهمتها الإنتاجية الواسعة، يضاف إلى ذلك أن الحرس الثوري له علاقات واسعة وقوية مع مراكز القوى في إيران، ويأتي في مقدمتها مركز المرشد، وكذلك يتمتع الحرس بالاستقلال النسبي في مواجهة المرشد نفسه، ونلاحظ ان العلاقات مع المرشد علي خامنئي تدل على التعقيد والتشابك والمصلحة المتبادلة، ولذلك دافع الحرس الثوري عن المرشد خامنئي في الحملة التي قادها " آية الله حسين علي منتظري " •، والذي شكك فيها بأهلية خامنئي الدينية، كما أن هنلك انتشاراً واسعاً لكوادر الحرس الثوري في العديد من مراكز ومؤسسات صنع القرار في إيران، فعلى سبيل المثال المجلس الثوري ومؤسسة المستضعفين والجيش والوزارات [١].

ويظهر دور الحرس الثوري في الحياة السياسية الإيرانية من خلال مسؤوليته عن العلاقات بين القوات المسلحة الإيرانية والقوات المسلحة في الدول الأخرى، وهي الدول التي تعد من أهم مصادر الأسلحة لإيران مثل كوريا الشمالية والصين وروسيا، وللحرس الثوري أيضاً علاقات واسعة مع القوات المسلحة السورية والسودانية والباكستانية [٢].

قوات الباسيج

أما بالنسبة لقوات الباسيج وهي تعني قوات المتطوعين "تعبئة المستضعفين"، وتعتبر قوة احتياطية شعبية تابعة للحرس الثوري وتتلقى الدعم والأوامر منه، وهي تتكون من رجال وشباب حتى كبار السن الذين أنهوا خدمتهم العسكرية، وتوكل لقوات الباسيج في وقت السلم الحفاظ على الأمن الداخلي، ويعتبر وسيلة لزيادة عدد أفراد الحرس الثوري في الأزمات والحروب، وقد برز دور الحرس الثوري والباسيج في إخماد المظاهرات الشعبية التي قامت عقب انتخاب الرئيس أحمدي نجاد لفترة ثانية حزيران (يونيه) ٢٠٠٩، وتمكنها من قمع التظاهرات التي جاءت معبرة عن رفض نتائج الانتخابات [٣].

• انتخب منتظري بعد انتصار الثورة من قبل مجلس خبراء القيادة نائبا لقائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني وأصبح خليفته قبل أن يتم عزله عام ١٩٨٩ بسبب خلافات حول عناصر مقربة منه ومواقفه التي لم تكن تنسجم وروح الثورة الإسلامية.

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/20ca65ed-f36d-4b13-9094-1296614f8cf5

[1] الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، ص٢٢.

[2] كينيث كاتزمان، **التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية**، في: جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ط١، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص٢٨٥.

[3] انتوني كوروزمان، **قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد**، في: جمال سند السويدي، إيران والخليج الحث عن الاستقرار، ص٣٧٨-٣٧٩.

وخلاصة ما سبق فإن المؤسسة العسكرية الإيرانية تؤدي دوراً بارزاً في الحياة السياسية الإيرانية على المستوى الداخلي والخارجي، نظراً لما تملكه من إمكانيات كبيرة تدعم القيام بهذا الدور، هذا كما ورد في الدستور الإيراني الذي أكد على دور المؤسسة العسكرية المتمثلة في "الجيش النظامي والحرس الثوري"، في حفظ النظام ومبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية، كما أن الحرس الثوري يعتبر أداة المؤسسة الدينية، لذا فإن هذا الأمر يزيد ويدعم قوة المؤسسة العسكرية في رسم السياسة الإيرانية داخلياً وخارجياً [1].

سابعا : الأحزاب السياسية

لقد أكد الدستور الإيراني في مسودته الأولى التي اكتملت في باريس إقامة مجتمع متعدد الأحزاب، كما أكد ذلك الدستور الجديد عام ١٩٨٩، حيث لم يحظر إقامة وتشكيل الأحزاب السياسية طالما أن مبادئها لا تتناقض مع الضوابط التي حددها الدستور، إضافة إلى أن هناك لجنة تعتني بالأحزاب الى جانب العديد من الأحزاب والتنظيمات على الساحة السياسية نذكر منها: حزب كوادر البناء، وحزب جبهة المشاركة أو حزب الشعب، وحزب الله وهو الحزب الذي يعمل بمبدأ مختلف عن بقية الأحزاب على الساحة السياسية في إيران، وهناك تنظيمات تمارس وظائف الأحزاب من تجنيد وتعبئة وهي التنظيمات التي لا تحمل اسم الحزب، ومن أهم هذه التنظيمات التنظيمان السياسيان الشهيران (روحانيات مبارز، رابطة علماء الدين المناضلين) اللذان يمثلان التيار المتشدد (روحانيون مبارز، وجمعية علماء الدين المجاهدين) واللذان يمثلان التيار المعتدل [2].

وتشهد الساحة الإيرانية العديد من الأحزاب التي لها تأثير في الحياة السياسية وهي حزب كوادر الأعمار الذي أسسه الرئيس الأسبق علي هاشمي رفسنجاني عام ١٩٩٦، ويعبر هذا الحزب ضمن برنامجه عن أفكار الطبقة الوسطى والدعوة إلى الوسطية في الحلول السياسية الداخلية والخارجية لإيران، كما أن برنامجه تضمن وضع أسس لمعالجة المشاكل الاقتصادية، وهناك حزب آخر على الساحة اسمه (جبهة المشاركة)، والذي أسسه الرئيس السابق محمد خاتمي عام ١٩٩٨، والذي يضم في صفوفه نخبة من أعوانه ومستشاريه السابقين، وهناك حزب (مجاهدي خلق) الذي يشكل جبهة المعارضة الرئيسة للنظام الإيراني الحالي [3].

---

[1] الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، ص٢٤-٢٥.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، **ندوة صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٦٥، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص٨٨-٨٩.

[3] مسعد، **صنع القرار في إيران**، ص١٥٨-١٥٩.

ولقد اقتصر التنافس بين الأحزاب السياسية بمعظمها في المشهد السياسي الإيراني، بحيث أصبحت جزءاً من التيارين الرئيسين: التيار الإصلاحي والتيار المحافظ، خصوصاً بعد وصول الرئيس محمد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٩٧ [١].

ومهما يكن من أمر فلقد ظهر التطور الحقيقي الذي مثل مرحلة الصراع بين المحافظين والإصلاحيين داخل المؤسسة الدينية، الذي ظهر بعد فوز مرشح التيار الإصلاحي محمد خاتمي بمنصب الرئاسة التي جرت في ٢٢ آيار (مايو) ١٩٩٧، في ذلك الوقت بالتحديد ظهر بقوة مصطلح الإصلاحيين ومصطلح الرئيس الإصلاحي والرؤى الإصلاحية في مقابل تيار المحافظين، وبدأ الصراع يظهر بين الطرفين وأصبح لكل منهما مشروعه وخطابه السياسي والإعلامي والديني، وقواه السياسية التي تحاول تنفيذ برامجه، وشهدت الفترة الأخيرة تراجع الاستقطاب الثنائي بعد نجاح مرشحي التيار المحافظ بأغلب مقاعد مجلس الشورى في دورتيه الأخيرتين (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، كما وانتهت بالسيطرة على السلطة التنفيذية بفوز المرشح المحافظ محمود أحمد نجاد بانتخابات رئاسة الجمهورية في دورتيها الأخيرتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩) [٢].

فالصراع الحالي في إيران ليس صراعاً بين أحزاب سياسية ولكن الصراع هو داخل المؤسسة الدينية الواحدة، والذي أفرز اتجاهين **الأول:** اتجاه التغيير الذي يقوده المعتدلون من داخل النظام وينتمون إلى التيار الإصلاحي، ويرى ضرورة إجراء تغييرات داخل نظام الجمهورية الإسلامية، بما يجعله أكثر قدرة على التوافق مع التطورات التي تمر بها إيران داخلياً وخارجياً، كما أنه يدعو إلى تغليب المصلحة على الأيديولوجيات، ويرى أن المرشد الأعلى (الولي الفقيه) ليس خليفة الله في الأرض ولا منزهاً عن الأخطاء، بل يمكن محاسبته ومراقبته من خلال الدستور، أما **الاتجاه الثاني:** والذي يقوده الجناح الأصولي المتشدد من التيار المحافظ، وهو الذي ينتمي له الرئيس نجاد هذا الاتجاه يلتزم حرفياً بالقواعد التي رسختها الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ويؤمن بالنظام المغلق في مجال السياسة ومجال الثقافة [٣].

---

[1] طلال عتريس، "**التوجهات السياسية الإيرانية نحو العالم العربي**"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، ط١، العدد ١٧، (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠١)، ص٧٧.

[2] عبد المؤمن، **إيران جمهورية إسلامية ام سلطنة خمينية ؟**، ص١٥٤.

[3] المرجع السابق، ص ١٥٤-١٥٥.

وتعتبر الأزمة التي أفرزتها الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة عام ٢٠٠٩، هي التي فجرت تنافساً شديداً أكثر سخونة وأكثر انتشاراً بشكل أحدث تغييراً رئيسياً في خارطة القوى السياسية الإيرانية، وكشف حدود التمايز بين القوى وبين حدود صلاحيات ولاية الفقيه وموقع رئيس الجمهورية في النظام السياسي الإيراني، وكيفية إدارة الملفات الأكثر أهمية بالنسبة لإيران، مثل البرنامج النووي وعلاقات إيران مع محيطها العربي والإسلامي وعلاقة إيران مع الولايات المتحدة والغرب [1].

ومن خلال ما سبق تظهر الخارطة الحزبية لإيران هيمنة الأحزاب الدينية المحافظة على الحياة السياسية، حيث يسيطر ممثلوها على مؤسسات الدولة وتوجهاتها الخارجية، وهو ما يؤثر في رسم السياسة الخارجية، إذ تجلى ذلك في مواقفها المتشددة تجاه العلاقة مع مصر مثلما رفضت بشكل أساسي أي انفراجة في العلاقات الإيرانية المصرية، والدعوى إلى التمسك بالمبادئ التي وضعتها الثورة الإسلامية ضد مصر على خلفية توقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل مما أدى إلى قطيعة في العلاقات بين البلدين.

♦محددات صنع السياسة الخارجية الإيرانية

أولا: المحدد الاقتصادي

إن لموقع إيران الجيوسياسي أهمية كبيرة حيث تقع بين منابع النفط في الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، وزادت أهمية إيران بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، حيث أعيد إحياء طريق الحرير الذي يربط أوروبا بآسيا براً، وتعد إيران الطريق الأقصر والممر المركزي للمواصلات بين هاتين القارتين، وإيران الدولة الوحيدة التي ترتبط جغرافياً ببحر قزوين ومنطقة أسيا الوسطى والقوقاز، وزادت أهمية إيران أكثر بعد اكتشاف الطاقة في بحر قزوين [2]، وتعتبر إطلالة إيران على مضيق هرمز إضافة كبيرة في أهمية إيران، والذي يعد حلقة الاتصال الوحيدة والممر الوحيد بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، حيث يتمتع مضيق هرمز بأهمية إستراتيجية عالمية وتستطيع القوى التي تسيطر عليه التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بالطاقة، ويمر من خلاله ما نسبته ٦٢% من موارد العالم النفطية، و ٩٠% من حاجات اليابان من النفط و ٧٠% من استهلاك دول الاتحاد الأوروبي و٢٢% من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية، كما يعتبر مضيق هرمز الذي تطل عليه إيران المنفذ الطبيعي أمام

[1] عبد المؤمن، **الجمهورية الثالثة في إيران**، ص٢٧.

[2] **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ٨٤، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، ١٩٩٩)، ص٤.

دول الخليج العربي (السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان وقطر والبحرين) [١].

وتعتبر إيران من الدول ذات البنية الاقتصادية القوية ممثلة في: الثروات الطبيعية والنفط والغاز والناتج القومي الإجمالي ومعدل دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي، وعدد القوى العاملة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات، ونسبة الصادرات والواردات، وأهم الصناعات والمنتجات الزراعية، فإيران من الدول الغنية بالثروات الطبيعية بحيث يقدر احتياطي النفطي لديها ١٠% من احتياط النفط العالمي، بالإضافة إلى ١٥% من احتياطي الغاز في العالم، وتعتبر ثاني أكبر دولة في العالم لديها احتياطي من الغاز بعد روسيا [٢].

كما تحتل إيران مرتبة متقدمة ضمن الدول الخليجية، حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية من حيث الاحتياطي النفطي، والذي وصل من النفط ٣,٥ مليون برميل يومياً تقريباً، ويقدر الخبراء الاقتصاديون بأن عائدات إيران النفطية تبلغ ١٥ مليار دولار سنوياً، وفي المقابل فإن إيران تحتاج إلى مبالغ إضافية سنوياً لإنعاش اقتصادها، كما تعتبر إيران ثاني أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي في العالم، وبلغت عائداتها النفطية عام ٢٠١١ حوالي ٩٥ مليار دولار، إضافة إلى ذلك بلغت عائدات إيران غير النفطية في نفس العام ٤٥ مليار دولار، وعلى الرغم من هذه الموارد المالية الكبيرة، إلاّ أن الاقتصاد الإيراني يعاني تراجعاً كبيراً وأن المواطن الإيراني يعاني ظروفاً معيشية صعبة جداً، نظراً لأن الحكومة الإيرانية توجه نسبة كبيرة من هذه الأموال على الإنفاق العسكري التقليدي وغير التقليدي (البرنامج النووي)، أضف إلى ذلك الدعم المالي والعسكري الذي تقدمه إيران إلى حلفائها في المنطقة وهم (سوريا، وحزب الله اللبناني وحركتي: حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين)، وبالطبع فإن هذا الدعم يكلف الخزانة الإيرانية ملايين الدولارات، كما يعتبر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بسبب برنامجها النووي، قد ساهم بشكل كبير في تراجع حجم صادرات إيران النفطية [٣].

---

[1] أحمد مهابة، "**إيران وامن الخليج**"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٠٥،(القاهرة: ١٩٩١)، ص٩٧.
وللمزيد انظر: يسري قنديل، "**التصعيد الأمريكي ضد إيران واحتمالات المواجهة العسكرية**"، **مجلة تقديرات إستراتيجية**، العدد ٣٣، (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١٩٩٦)، ص٣٤.

[2] حسن نافعة، "**محددات الآمن في الخليج العربي – رؤية عامة**"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد ٥، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٠)، ص٥٨.

[3] **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد ٣٧٧٨، ١٠ يناير ٢٠١٣،
Www.alwasatnews.com3778/news/read729232/1.html.

وبالتالي فإن إيران تعتبر من الدول الوفيرة بالثروات الطبيعية وبخاصة النفط والغاز اللذان يشكلا عصب الاقتصاد العالمي، وهذا الشيء يتيح لإيران القدرة على تقديم الدعم المالي والعسكري لحلفائها في المنطقة، والذي يمنحها دوراً ونفوذاً كبيراً في كافة الملفات الإقليمية خصوصا الملف الفلسطيني واللبناني والسوري لاحقاً، الأمر الذي ازدادت معه حالة التباين بين الموقفين الإيراني والمصري تجاه تعاطيهما مع الملفات الإقليمية، وخصوصا ان السياسة الإيرانية تعمل على جميع الجبهات حيث تسعى إلى التواصل مع الجهات الرسمية وغير الرسمية كدعمها لحركات وأحزاب سياسية داخل الدول، بينما مصر تسعى إلى التوصل عبر الطرق الرسمية والدبلوماسية ومع الجهات الرسمية فقط، وهذا أدى إلى فعالية اكبر للسياسة الإيرانية تجاه ملفات المنطقة كالملف الفلسطيني واللبناني والسوري، مقابل ضعف في فعالية السياسة المصرية تجاه هذه الملفات، مما أضاف مزيداً من حالة التوتر في العلاقات السياسية بين البلدين مع ترجيح كفة إيران على مصر مما احدث نوعا من الاختلال في القوة والمكانة بينهما.

ثانيا : محدد البرنامج النووي

تعتبر القيادة الإيرانية أن قضية البرنامج النووي هي قضية ملحة بالمقام الأول إلاَّ أن الحقيقة مختلفة تماماً عن الواقع، فالمواطن الإيراني العادي بعيد تماماً عن السياسة الخارجية والداخلية بما فيها قضية البرنامج النووي، فالأمر الذي يشغل بال المواطن العادي هو توفير فرص عمل، ورفع مستوى المعيشة، والتعليم والصحة، رغم أن معظم الإيرانيين يفضلون أن تكون إيران دولة مستقلة وقوية، ولكن في نفس الوقت لا يرغبون بأن يكون ثمن السعي لامتلاك قوة نووية، هو المواجهة مع المجتمع الدولي وفرض مزيد من العقوبات، وبناءً عليه تبنت الحكومة الإيرانية في عهد الرئيس نجاد عام ٢٠٠٥ مساراً أكثر صدامية وعدوانية في مواجهة المجتمع الدولي على خلفية البرنامج النووي الإيراني، كذلك انخفضت أسواق المال والعقارات بشكل كبير في إيران، وبدأت تثار أسئلة كثيرة في الداخل حول نجاعة هذا المسار[١] .

وهنا تظهر بعض التساؤلات مثل: هل تؤثر السياسة المحلية على برنامج إيران النووي ؟ وهل هناك وحدة وطنية تدعم هذا التوجه (حق إيران في التخصيب)؟، الأمر الذي يحول دون حدوث تعديل في السياسة الداخلية في إيران، وللإجابة على تلك الأسئلة يتبين من خلال سلوك النظام السياسي أن الدافع الأساسي لامتلاك التكنولوجيا النووية في إيران، هو إضفاء الشرعية على

[1] شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، ترجمة، بسام شيحا، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٧)، ص٦٠.

النظام محلياً، باعتبار أن هذه القضية هي قضية وطنية ومحاولة استغلالها لتقوية وترسيخ ركائز النظام، لذلك يحاول النظام الترويج لفكرة امتلاك تكنولوجيا نووية باعتبار أن أي أمة تحترم ذاتها هي بحاجة له [١].

وحسب استطلاعات الرأي تظهر أن ٦٠% من الإيرانيين يؤيدون امتلاك التكنولوجيا النووية، باعتبارها حق طبيعي يعطي إيران منزلة علمية متقدمة، ولهذا السبب يأخذ القادة الإيرانيون المطالبة الشعبية ذريعة في مفاوضاتهم الدولية، مع أن أحداً في إيران لا يؤيد حرمان بلدهم من التكنولوجيا النووية، لذلك استغل النظام الجدل الدائر حول هذه القضية فلم يطرح كل الحقائق المتعلقة بها على بساط البحث أمام الشعب لإبداء الرأي بل اكتفى بتغليفها بإطار من الحقوق والمساواة، وفي واقع الأمر فإن الإيرانيين لا يريدون أن يدفعوا ثمناً باهظاً مقابل امتلاك التكنولوجيا النووية وهم يأملون بأن يتجنبوا المواجهة والعزلة الدولية[٢] .

لذلك يمكن إدراك مفهوم القوة لدى إيران وسوف نرى أنها قد تكونت على امتداد قرون وبفعل العديد من التأثيرات المتنوعة التي مرت بها على مدار التاريخ القديم والحديث ولا سيما حالات القهر التي تعرضت لها إيران نتيجة هيمنة أمم أخرى عليها مما انعكس على مشاعر الإيرانيين، والذين تناقلوها جيلاً بعد جيل خاصة وأنهم سليلو حضارة عريقة، ومن هنا نجد أن علاقة الأمة بالقوة في الحالة الإيرانية تختلف عنها في حالة الغرب [٣].

ولكن البرنامج النووي الإيراني شكّل مصدر تهديد لأمن المنطقة وخصوصا دول الخليج العربي، وهو ما عبرت عنه دول المنطقة تجاه قلقها من البرنامج النووي الإيراني، وجاء الموقف المصري متسقاً مع دول الخليج وداعماً لها ومعبراً عن قلقه تجاه المسألة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وقد أعرب الجانب المصري عن وقوفه إلى جانب دول الخليج العربي حال تعرضها لأي خطر خارجي، كما تبنت مصر سياسة مفادها أن تكون المنطقة خالية من السلاح النووي، ورفضها لانتشار الأسلحة النووية في المنطقة وخاصة السلاح النووي الإسرائيلي والإيراني الذي يشكلان أكبر مصدر تهديد للأمن في المنطقة، وهكذا أصبح البرنامج النووي الإيراني من الأسباب الأساسية في تراجع العلاقات الإيرانية المصرية.

---

[1] Bennett Ramburg, "**dealing with Iran 11**,"international herald tribune, march 24, 2005.

[2] تشوبين، **طموحات إيران النووية**، ص٦١.

[3] Atheorg of human motivation (1943,originally published in poycholgireal review,50, 370 -396.

ثالثا : محدد امن الخليج العربي

اتخذت إيران موقفاً رافضاً للوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي منذ حكم الشاه، حيث عارض أن تحل القوات الأمريكية بدل القوات البريطانية، وفي مطلع التسعينيات من القرن الماضي مع اجتياح القوات العراقية للكويت، برز الموقف الإيراني الرافض تماماً للوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، واعتبر هذا الوجود يتجاوز قضية تحرير الكويت ليصل إلى حد الهيمنة على مقدرات وثروات المنطقة، ويشكل تهديداً مباشراً لمصالح إيران في المنطقة ولأمنها القومي، وعبر عن هذا الموقف الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني عام ١٩٩٠: "إن وجود القوات الأجنبية في المنطقة أحدث توتراً بها، وأن إيران البلد الوحيد الذي يستطيع العالم الاعتماد عليه في الدفاع عن منطقة الخليج ومواردها النفطية" [١].

كما مثلت رؤية الإمام أية الله الخميني لأمن الخليج القائم على استقلال دول الخليج وفك ارتباطها بالقوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية)، وقيام حكومات إسلامية في دول الخليج العربي، وما يترتب على ذلك من إلغاء الحكم الملكي والوراثي القائم في تلك الدول [٢] .

لقد ظهر الموقف الإيراني متناقضاً ويتسم بالازدواجية من الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي، فإيران تاريخياً وسياسياً ضد التواجد المكثف والدائم للقوات الأجنبية في الخليج وخاصة القوات الأمريكية، ولكنها في الوقت نفسه تغض الطرف عن التواجد العسكري الأجنبي الموجه ضد العراق، واعتبرت أن مهمة هذه القوات هي تدمير القدرات العسكرية العراقية ثم الرحيل عن المنطقة، وبذلك تكون إيران قد تخلصت من عدوها اللدود في المنطقة العراق بقيادة الرئيس صدام حسين [٣].

ومن الملاحظ أن إيران قد استسلمت للأمر الواقع في قبول الوجود العسكري الأمريكي لسببين **الأول:** يتعلق بعدم قدرة إيران على مقاومة هذا التواجد، و**الثاني:** استفادة إيران من استهداف العراق ومنعته من إعادة تسليح نفسه وهو ما يتطابق مع المصالح الإيرانية، وفي السياق نفسه اشترطت إيران خروج القوات الأمريكية والأجنبية من الخليج لتحسين علاقاتها مع دول الخليج

---

[1] محمد رضا فودة، **العلاقات الإيرانية الخليجية**، ط١، (القاهرة: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٤)، ص٣٤-٣٥.

[2] R. K. Ramazani, Revolutionary Iran: Challenge And Response In The Middle East.(Balfimore , The John Hopkins University Press , 1986), p.p 27-28

[3] أنعام عبد الرضا سلطان، **التغيير الأمريكي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي فترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠١)، ص٥٥.

العربي، إلاَّ أن وصول الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى سدة السلطة جعل إيران تتخلى كلياً عن مجمل هذه الشروط، وبدأت تتحدث عن تحسين علاقاتها مع الدول الخليجية [١].

لقد أدت مشاركة مصر وسوريا والمغرب بقوات عسكرية إلى جانب قوات التحالف الدولي لإخراج القوات العراقية من الكويت عبر القوة العسكرية، إلى صدور إعلان دمشق في نهاية عام ١٩٩٤، والذي ضم دول الخليج العربي إضافة إلى كل من سوريا ومصر، حيث أراد هذا الإعلان التأسيس لنواة إطار أمني إقليمي للحفاظ على أمن الخليج، وقد استثنى ذلك إيران والتي بدورها رفضته بشكل مطلق، لأن هذا الإعلان تجاوز دور إيران الإقليمي واعتبرت أمن الخليج يقع على عاتق الدول المشاطئة له، رافضة أي دور لمصر وسوريا وقد توافق الموقف الأمريكي مع الرؤية الإيرانية [٢].

تريد إيران أن يكون الأمن في الخليج أمناً إقليمياً لا دور فيه للأطراف الخارجية، وأن تتحمل إيران العبء الأكبر في أمن الخليج العربي من دون منافسة، وبقاء إيران متمسكة بأن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة عليه [٣]، إضافة إلى شعور إيران بالقلق العميق من مستوى التسليح المتطور الذي وصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال حصولها على كميات كبيرة من الأسلحة الغربية الحديثة [٤].

وهكذا يختلف المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي اختلافا كبيرا عن المنظور المصري، حيث ترى جمهورية مصر العربية أن مواقف إيران تضمر أهدافاً توسعية وعنصرية تجاه منطقة الخليج العربي، وتطالب مصر بوجود ترتيبات أمنية بحيث تضمن أمن دول الخليجي كافة، الأمر الذي يترتب عليه ليس استبعاد الدور الإيراني فحسب بل والتصدي لسياسة إيران التوسعية في الخليج العربي، في مقابل ذلك ترى إيران أن أمن الخليج يجب أن يقوم وفق تصور الدول الخليجية فقط، وهو ما يترتب عليه استبعاد الدور المصري في الخليج، وفي المحصلة يتضح

---

[1] غسان بن جدو، "**إيران إلى أين**"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٣٥، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص٢٤.

[2] الشرقاوي، **العلاقات الإيرانية المصرية** ، ص٤٥٢-٤٥٣.

وللمزيد من التفاصيل انظر: **علاقات إيران مع العراق ومصر وسوريا** ، اخبار BBC.

(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid- 136000/1360547.stm.9/8/2001.ps)

[3] خالد بن عبد العزيز آل سعود، **منطقة الخليج العربي من منظور وطني**، ط١، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص١٧.

[4] The Middle East and north Africa: goals and intereste on:www defens link-mil/pubs/prolife.

تباين الموقفين الإيراني والمصري من قضية أمن الخليج العربي حيث انعكس على العلاقة بين البلدين التي تتسم التنافس ومن ثم التوتر.

رابعا :محدد دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الإقليمي

أدى انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى تقدم الولايات المتحدة على المسرح الإقليمي والدولي، ومن هنا ارتأت الولايات المتحدة أن مصالحها تنبع من دائرة الخليج العربي، حيث تستورد الولايات المتحدة خُمس نفطها من دول الخليج العربي، وهذا ما جعل منطقة الخليج تمثل بوابة المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، علماً بأن إيران لها ثقل كبير في الإنتاج النفطي، وهناك تصور وخشية لدى الولايات المتحدة من إيران ومن الأخطار التي تشكلها ضد دول الخليج العربي، كما أن الطموح الإيراني بالحصول على أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل، كل ذلك عزز من مخاوف الولايات المتحدة وعبر عن ذلك (مارتن انديك) مستشار وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، عندما صرح في آيار (مايو) ١٩٩٣: " إن إستراتيجية الدفاع الأمريكية في الخليج العربي تقوم على كبح جماح إيران والعراق، باعتبارهما خصمان رئيسيان للولايات المتحدة " وبالمقابل دعمت الدور التركي في هذه المنطقة [١].

وقد أشار المسئولون الأمريكيون منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بأن الولايات المتحدة تراقب الجهود الإيرانية الحثيثة لامتلاك أسلحة نووية، وتعتبر أن المساعي الإيرانية لا تدل على أن البرنامج النووي الإيراني مخصص للاستخدام السلمي، وسبب إصرار الولايات المتحدة على الطبيعة العسكرية للبرنامج النووي الإيراني، هو رغبتها إلى حشد المجتمع الدولي لممارسة ضغوط كبيرة على إيران لحثها على وقف طموحاتها النووية [٢].

وفي هذا الإطار شددت السياسة الأمريكية تجاه إيران على ثلاثة مستويات:

١- العمل على تقييد ووقف البرنامج النووي الإيراني بكافة السبل.
٢- تصنيف إيران كأكثر الدول نشاطاً في مجال الإرهاب.
٣- التحرك بجدية في اتجاه تكثيف الحظر الاقتصادي ضد إيران [٣] .

---

[1] الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، ص٥١-٥٢.

[2] رياض الراوي ،**البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، ط٢،(دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص٢٢٤.

[3] عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي الخليجي**، ط١، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص١٥٩.

ويستنتج مما سبق ذكره أن الولايات المتحدة تسعى جاهدة من وراء سياستها الإقليمية تجاه دول المنطقة وتجاه إيران تحديداً، إلى استغلال ثروات المنطقة وضمان استمرار تدفق النفط للأسواق الأمريكية والأوروبية، إضافة إلى ضمان دور كبير للولايات المتحدة في الحفاظ على أمن المنطقة بشكل عام وأمن إسرائيل على وجه الخصوص، وأن مصالح إسرائيل الحيوية تأخذها الولايات المتحدة بعين الاعتبار في تعاطيها مع ملفات الإقليم، كما أن الأزمات المتتالية تعمل على تنشيط أسواق السلاح الأمريكية لدول الخليج الغنية، والتي تعتمد عليها دول الخليج كمصدر رئيسي لشراء الأسلحة وتحالفها ضد أي خطر إيراني يحدق بها [١].

اتسمت علاقات إيران بالولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩ بالتوتر والقطيعة والعداء، والذي خلفه حصار مجموعة من الطلبة الإيرانيين للسفارة الأمريكية في طهران، كما شكل الموقف الأمريكي تجاه إيران التي تتهمها بدعم الإرهاب ومحاولتها امتلاك أسلحة نووية بفرض عقوبات دولية وحصار عليها تقوده الولايات المتحدة، أما مصر ترتبط بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة منذ توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل اتسمت بالتعاون والصداقة، وتعارض الولايات المتحدة عودة العلاقات المصرية مع إيران .

خامسا : محدد عملية السلام في الشرق الأوسط

أدى نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ إلى أن تبادر القيادة الإيرانية الجديدة بقطع كامل علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع مصر في أعقاب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، نظراً للخلفيات الدينية والسياسية التي حملتها الثورة الإيرانية ورفض الاعتراف بإسرائيل وإغلاق سفارتها في طهران، وتحويل المبنى لمقر سفارة منظمة التحرير الفلسطينية في طهران، واعتبرت القيادة الجديدة في إيران أن إسرائيل سرطاناً في المنطقة يجب استئصاله من الوجود [٢].

كما رفضت إيران آلية مؤتمر مدريد للسلام خريف العام ١٩٩١ جملة وتفصيلاً، لاعتبارات أيديولوجيةمتعلقة بعدم اعترافها من حيث المبدأ بإسرائيل، ورؤيتها للصراع العربي الإسرائيلي القائم، على أن القوى الغربية هي التي ساهمت بغرس إسرائيل في المنطقة، ولهذا عارضت إيران

---

[1] عبد المؤمن، **الجمهورية الثالثة في إيران**، ص٢٠٥.

وللمزيد من التفاصيل انظر: آفي شاليم، **الحائط الحديدي**، ترجمة: ناصر عفيفي، ط١، (القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، ٢٠٠٠)، ص٤١٦-٤١٧.

[2] عبد المؤمن،، **الجمهورية الثالثة في إيران**، ص٢٠٦.

المسار السياسي للمفاوضات العربية –الإسرائيلية ورفضت المساران الفلسطيني الأردني بشكل تام، وتفهمت المفاوضات على المسار السوري لاعتبارات سياسية وتحالفية تجمع إيران بسوريا، وقد قامت إيران بدعم القوى الفلسطينية الرافضة لعملية السلام مالياً وسياسياً وخصوصاً حركتي: حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين [١].

أما على صعيد دعم إيران لحزب الله اللبناني فقد تبنت إيران سياسياً ومالياً وعسكرياً دعم هذا الحزب في كل مراحل مقاومته لإسرائيل في الجنوب اللبناني، حيث نجح هذا الحزب بإخراج القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان في ٢٥ آيار (مايو) ٢٠٠٠ بفعل الدعم العسكري والمالي اللامحدود، كما نجحت إيران في بناء قوة عسكرية صاروخية لحزب الله في الجنوب اللبناني، أدت إلى حدوث انتصار الحزب في حرب تموز (يوليه) ٢٠٠٦ بعد اندلاع المواجهة العسكرية بين إسرائيل وحزب الله على خلفية خطف الحزب لجنديين إسرائيليين [٢].

ويبدو أن الخلفيات الأيديولوجية والدينية والفكرية لكلا النظامين الإيراني والمصري، أوجدت تبايناً سياسياً حيال السلام كخيار استراتيجي، حيث عملت مصر في عهد الرئيس حسني مبارك بكل جهودها على دفع مسيرة التسوية والتطبيع بين إسرائيل وباقي الأقطار العربية، نظراً للعلاقات الوثيقة التي تجمع مصر بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومصالح مصر مع القوى الغربية وخصوصاً الاقتصادية والمساعدات الأمريكية السنوية التي تدفع لمصر جراء التزامها بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ورعايتها للمفاوضات السلمية بين إسرائيل وبعض الأطراف العربية وخاصة الطرف الفلسطيني، فيما عارضت إيران مسار المفاوضات برمته واعتبرته مضيعة للوقت ولا يعيد للجانب العربي حقوقه، كما أن النظرة الإيرانية لإسرائيل هي نظرة عدائية، ولهذا تصادمت الرؤية المصرية مع الرؤية الإيرانية على المستوى الإقليمي [٣].

---

[1] عبد المؤمن،، **الجمهورية الثالثة في إيران**، ص٢٠٦-٢٠٧.

[2] خيري الدين حسيب، "**حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها**"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٣١، (القاهرة : أيلول ٢٠٠٦)، ص٣٨.

[3] مصطفى، **إيران والعرب**، ص١٧٠-١٧١.

المبحث الثاني

محددات السياسة الخارجية المصرية

استطاعت مصر عبر تاريخها الطويل من القيام بدور القيادة في المنطقة العربية من خلال بناء جسور التواصل وفتح المزيد من آفاق التعاون مع الدول المحيطة بها، حيث موقعها الجيو استراتيجي مكّنها من لعب دور فاعل وهام في صياغة السياسات الإقليمية والدولية، وأعطاها مكانة خاصة في العالم بملتقاها الأسيوي والإفريقي، فضلا عن أنها من اللاعبين الكبار بمنطقة الشرق الأوسط بتاريخه المعقد والمأزوم منذ عقود، الأمر الذي توجب معرفة الديموغرافية السياسية لمصر، والتي يبلغ عدد سكانها ما يفوق ٩٠ مليون نسمة [١]، ومساحتها تبلغ مليون كيلو متر مربع، وتقع في أقصى الشمال الشرقي من قارة إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط من الشمال والبحر الأحمر من ناحية الشرق، وتقع معظم أراضيها فى قارة إفريقيا غير أن جزءا من أراضيها تقع في قارة أسيا وهو شبة جزيرة سيناء، ويمر بها أهم ممر مائي وهو قناة السويس الذي يعتبر احد أهم الممرات المائية في العالم حيث ان موقعها المميز يعطيها القدرة على تعبئة طاقاتها ومواردها في مواجهة الأخطار والتحديات الإقليمية والدولية[٢].

♦مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية

أولا : الرئيس

تتسم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية بالدور الكبير والسمات الشخصية للرئيس بغض النظر عن القيود المحيطة به ، كما أن ضعف دور المؤسسات والأجهزة التنفيذية تجعل من الرئيس الرجل الأول في رسم هذه السياسات، حيث يرتبط هذا الدور بشخصية الرئيس عوضاً عن الصلاحيات الواسعة التي يمنحها الدستور المصري لرئيس الجمهورية .

ومن خلال دراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية فمنذ قيام النظام الجمهوري عام ١٩٥٢ يتضح أن حقبة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر غلب عليها سمة العمل الجماعي طبقا لما حدث فترتي مجلس قيادة الثورة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ ومجلس الرئاسة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٤ ، وبعد ذلك كانت إدارة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر تتصف بالانفرادية [٣].

---

[1] اليوم السابع، **الإحصاء: ٩٢ مليون نسمة عدد سكان مصر** .
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=960796#.Uot0FyekOHY

[2] عدي جوني-الجزيرة نت، **أهمية مصر الجيواستراتيجية** .
http://www.aljazeera.net/news/pages/ce70d48f-4c6e-4b0f-a840-f39003468a82

[3] جمال علي زهران، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية**، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٩، يوليو ٢٠٠٢.
http://www.f-law.net/law/threads/49034-

أما في حقبة الرئيس الراحل أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١) فقد كانت القيود عليه اقل من سلفه، حيث تمكن السادات من التخلص من خصومه السياسيين في العام الأول من توليه الحكم ، وذلك ما مكنه من الانفراد بالقرار السياسي وزاد انفراده به بعد انتصار تشرين الأول أكتوبر عام ١٩٧٣ الذي اعتبره أساسا لشرعية حكمه وانفرادهبالقرارات لتغير التوجهات السياسية المصرية وتحالفاتها الخارجية وتمثل ذلك بطرد الخبراء السوفيت من مصر والتحول في العلاقات الخارجية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، وقيامه بزيارة للقدس عام ١٩٧٧ وتوقيعه اتفاقية سلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ [١] .

أما حقبة الرئيس السابق محمد حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١) وهي الحقبة الأطول في تاريخ مصر ، فعلى الرغم من الرئيس مبارك هو صانع القرار الأساسي في مصر إلا أن القيود المحيطة به والنابعة من ظروف موضوعية وإقليميةودولية مثلت له قيدا بالانفراد الكامل بالقرار السياسي على عكس أسلافه ، كما ظهرت له قيود داخلية تمثل في تطبيق الديمقراطية وضغوط الأحزاب السيلسية ، مما قلص من انفراد الرئيس بالقرار السياسي وخلال فترة حكمه كان يشرك معه مجموعة من المستشارين بالإضافة إلىوزارة الخارجية وجهاز المخابرات العامة في صنع السياسة الخارجية المصرية [٢] .

ومن خلال ما تقدم يتضح ان رئيس الجمهورية هو الذي يتحكم في صنع القرار السياسي ورسم السياسات الخارجية المصرية، وهذا يجعل الصعوبة بمكان إحداث تغيير في بنية النظام السياسي والذي يشهد في المرحلة الراهنة حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي التي أعقبت عزل الرئيس محمد مرسي ، وبالتالي لم تتضح معالم السياسة الخارجية المصرية الا في حال استطاعت السلطة المؤقتة تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وحدوث تعديل داخل الدستور المصري الجديد يتناسب مع نظام ديمقراطي حديث .

ثانيا : المؤسسة العسكرية

لعبت القوات المسلحة أدورا مهمة في بناء الدولة المصرية الحدية منذ نشابة، كما أن الجيش المصري يقوم بادوار سياسية كان أبرزها ثورة ١٩٥٢ التي قادها الضباط الأحرار وهم نخبة

---

[1] زهران، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية**، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٩، يوليو ٢٠٠٢.
[2] حسن نافعة، **أسس ومرتكزات السياسة الخارجية في عهد مبارك**، مركز الجزيرة للدراسات
http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118873617259806.htm

الجيش المصري، واستمر الجيش في قيادة الدولة حتى هزيمة الجيوش العربية بما فيها الجيش المصري عام ١٩٦٧، التي شكلت نقطة فاصلة للدور الذي يقوم به الجيش في الحياة السياسية، وبعد الفترة الصعبة التي مر بها الجيش المصري تمكن الرئيس الراحل أنور السادات من إعادة بناءه وتحديثه والذي تمكن لاحقا من تحقيق الانتصار في حرب ١٩٧٣، وهو الانتصار الذي مكّن مصر من الدخول في مفاوضات مع إسرائيل أفضت إلى توقيع اتفاقية سلام معها عام ١٩٧٩استعادت مصر بموجبها أراضيها المحتلة، وهذا يبرز الدور الذي يقوم به من خلال استخدام القوة أو الدخول في حرب من اجل تحقيق أهداف سياسية تمكّن الدولة من أعادة رسم سياساتها الخارجية وفق المصلحة القومية [١] .

استدعت ثورة ٢٥ كانون الثاني (يناير)٢٠١١ تدخل الجيش المصري في المشهد السياسي بهدف حماية الثورة وحفظ الأمن ، حيث كلف الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في خطاب التنحي المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد، وهي الفترة التي كانت قيادة الجيش هي أعلى سلطة في الدولة بعد تنحى الرئيس وتعطيل السلطة التشريعية، ثم عاد الجيش ليتصدر المشهد السياسي بعد ثورة ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣ بعد تفويض الشعب المصري والذي بموجبه قام وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي بعزل الرئيس محمد مرسى ، وتشكيل حكومة مدنية وتعيين رئيس المحكمة الدستورية المستشار عدلي منصور رئيسا مؤقتا للبلاد، الأمر الذي احدث تغيير في السياسات المصرية داخليا وخارجيا، حيث عادت العلاقات الحميمية بين مصر وكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات والكويت، وهي العلاقات التي تضررت بشكل كبير فترة حكم الإخوان المسلمين لمصر [٢].

ومن خلال ما سبق يتضح الدور الهام والبارز للجيش في التخطيط لسياسات مصر الخارجية دون إغفال دوره الرئيسي في حماية مصر وتأمين حدودها.

ثالثا : جهاز المخابرات العامة

تأسس جهاز المخابرات المصرية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، زمن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ويناط له الحفاظ على الأمن القومي المصري وخدمة السياسة الخارجية على جميع

---

[1] احمد إبراهيم محمود، **القوات المسلحة والسياسة الخارجية المصرية**، المصدر السياسة الدولية.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219702&eid=4285

[2] بشير عبد الفتاح **"الأدوار المتغيرة" للجيوش في مرحلة الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية .
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/1582

.

الأصعدة، وبرز دور المخابرات العامة في إدارة بعض الملفات الخارجية التي لها ارتباط وثيق بسياسة مصر الخارجية خصوصا في فترة الرئيس السابق محمد حسني مبارك ، وذلك من خلال سطوع نجم رئيس المخابرات اللواء عمر سليمان وثقة الرئيس مبارك به، حيث قام الرئيس المصري بنقل بعض الملفات من وزارة الخارجية إلى يد المخابرات العامة، مثل الملف الفلسطيني والملف السوداني، وملف مياه النيل وهو الأخطر على الأمن القومي المصري خصوصا بعد قيام أثيوبيا ببناء سد النهضة، ودائما ما يكون تنسيق في كافة الملفات بين وزارة الخارجية وجهاز المخابرات العامة كما كان الرئيس محمد حسني مبارك يعتمد بشكل كبير على وزارتي الخارجية والمخابرات العامة في صياغة سياسته الخارجية وتنفيذها [١] .

كانت تجربة المخابرات ناجحة في الملفات التي أسندت لها، كما أن الطرف الأخر _ أي الدولة الموكل ملفاتها كانت ترحب بهذا الدور وتعاونت بشكل جيد، واظهر هذا التعاون في كثير من الأحيان نتائج ملموسة رضت عنها جميع الأطراف، "ولم تكن المخابرات يوما منفردة بالقرار في أي موضوع كلفت به، بل على العكس خلقت صيغة تعاونية مع مختلف أجهزة الدولة المعنية، وخاصة وزارة الخارجية في جميع الملفات السياسية المكلف بها"[٢] .

شهد دور المخابرات العامة تراجعاً واضحاً بعد ثورة ٢٥ يناير وخلال فترة حكم الإخوان المسلمين ، وذلك بسبب انشغال مصر بأمورها الداخلية ، ولعدم ثقة نظام الإخوان المسلمين بمؤسسات الدولة خصوصا الأمنية منها ، بإعتبارها أجهزة تدين بالولاء للنظام القديم حسب وجهة نظرهم .

رابعا : وزارة الخارجية

تعتبر وزارة الخارجية هي الجهة المختصة بإدارة العلاقات الخارجية للدولة مع العالم الخارجي، كما أنها هي مركز النشاط الخارجي بحيث تتولى تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة والتنسيق مع باقي الأجهزة المعنية بالعلاقات الخارجية، بالإضافة إلى جمع وتقييم المعلومات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية التي تتعلق بالتطورات المؤثرة في العلاقات الخارجية للدولة، وبعد أن أصبحت السياسة الخارجية المصرية تقوم بدور فاعل في صنع القرار السياسي، أفسحت القيادة السياسية المجال أمام وزارة الخارجية ومؤسسات الدولة الأخرى للمشاركة في

---

[1] أحمد أبو الغيط، **السياسة الخارجية المصرية والمستقبل**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .
http://www.alzaytouna.net/permalink/37227.html

[2] مصطفى الفقي، **فض الاشتباك بين الخارجية والمخابرات**، مجلة روزاليوسف الاسبوعية ، ٢٠١١/٤/٩ .

عملية صنع السياسات الخارجية ، من خلال التشاور وتقييم الاقتراحات والخيارات الممكنة أمام القيادة السياسية للتعامل معها، وبما أن رئيس الدولة هو من يضع ويحدد الإطار العام للسياسة الخارجية المصرية وأولوياتها وأهدافها، فان وزير الخارجية هو المستشار الأول للرئيس في تنفيذ السياسة الخارجية بالتعاون مع كل منظومة ومؤسسات صنع السياسة الخارجية وقطاعاتها الموجودة في الدولة، سواء مؤسسة الرئاسة ذاتها أو وزارة الدفاع أو جهاز المخابرات العامة أو وزارة الداخلية [١].

وفى ظل التحديات التي تواجه مصر والمنطقة وازدياد بؤر الصراع في الشرق الأوسط، ومع تطور عملية صنع القرار في بعض دول المنطقة ، أصبح هناك حاجة إلى المزيد من المشاورات والمناقشات الواسعة قبل اتخاذ أية قرار سياسي، كما أن هناك ضرورة لاستخدام أسلوب المخاطبة المباشر مع الرأي العام في قضايا السياسة الخارجية، سيما القضايا التي تهدد الأمن القومي المصري، مثل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وقضايا ضبط التسلح الإقليمي وغيرها من القضايا التي تهم مصر على المستوى الإقليمي والدولي [٢].

من خلال تحليل مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية، يتبين أن رئيس الدولة صانع هو صانع القرار السياسي في المجالين الداخلي والخارجي في اغلب الأحيان، وفى ضوء محدودية دور الأجهزة والمؤسسات، لذلك تطلب على الوجه الاشمل تطوير آليات الممارسة الديمقراطية من خلال توسيع دوائر صنع القرار بإفساح المجال للأجهزة المختصة بالمشاركة الجادة للقيام بدورها الحقيقي، بالإضافة إلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية كأحد مقومات البيئة الموضوعية التي تقوم بتحسين القرارات على ارض الواقع، وذلك من اجل تحقيق مشروع نهضوي قومي متكامل في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لذا يجب أن يكون هناك مزيدا من الديمقراطية وإحداث تعديلات للدستور في المواد المتعلقة بالصلاحيات والقرار السياسي، ويتم التركيز على إعداد دستور يحد من صلاحيات الرئيس والمدة التي يقضيها في السلطة، واعتماد مبدأ تداول السلطة بطريقة ديمقراطية .

---

[1] **عملية صنع القرار في وزارة الخارجية**، موقع وزارة الخارجية .
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/BriefHistory/DecisionMaking/Pages/default.aspx

[2] أحمد أبو الغيط، **شهادتي...السياسة الخارجية المصرية ٢٠٠٤-٢٠١١**، ط١،(القاهرة: دار نهضة مصر للنشر،٢٠١٣)، ص٣٨٠.

♦محددات صنع السياسة الخارجية المصرية

أولا : محدد المصلحة الوطنية

يتم التمييز بين أشكال متعددة للمصلحة الوطنية على مستوياتها الأساسية والثانوية والدائمة والمتغيرة والعامة والخاصة، وفي كل الأحوال تلجأ الدولة إلى استخدام وسيلة أو أكثر لحماية تلك المصالح والدفاع عنها، مثل الحرب والتحالفات الدولية والتفاوض الدبلوماسي، والواقع أن المصلحة الوطنية هي التي تحدد حجم الدور الإقليمي الذي تقوم به الدولة، وأحيانا تفرض المصلحة الوطنية خيار عدم الانحياز، مما قد يتيح الفرصة للدولة أن تكون أكثر مرونة في الحركة الدولية، والاتجاه إلى التحالف الدولي والذي قد ينشأ استجابة لاحتياجات داخلية محلية للدولة، قد تكون عسكرية أو اقتصادية أو للمشاركة في تحقيق أهداف مشتركة موجهة ضد طرف ثالث، وتأخذ هذه التحالفات أشكالاً متعددة كالتحالفات الدبلوماسية بهدف تعظيم النفوذ الدبلوماسي لأطرافها، أو التحالفات العسكرية والتي تتفاوت فيما بينها من حيث طبيعة المواقف التي تتناولها والالتزامات التي تفرضها، ومستوى التعاون أو التكامل العسكري [١].

وبما أن مصر ترتبط بمحيطها العربي ارتباطا عضوي ومصيري ، وبحكم التاريخ والجغرافيا وضرورات السياسة والاقتصاد تعتبر مصر جزءاً مهماً من الوطن العربي، فلا يمكن التفكير بمصر خارج إطارها العربي ، كما لا يمكن فهم ما يجري في العالم العربي بمعزل عن مصر وتطورات الأوضاع بداخلها، هذا لا يعني أن علاقات مصر مع الدول العربية خالية من التعقيدات والتوترات، وهي ليست علاقات انسجام وود مطلق، بحيث شكّل الدور المصري في الصراع العربي الإسرائيلي وعملية التسوية السلمية التي رعتها مصر وانكفاء الدور المصري وتراجعه خصوصاً فترة الرئيس حسني مبارك، شكَّل ذلك عامل ضعف وتراجع على مستوى الدور المصري في الوطن العربي[٢] .

ثانيا : المحدد الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد من الركائز الأساسية التي يستند عليها أي إقليم سياسي، وتأتي الإمكانيات الاقتصادية من ضمن الركائز التي يعتمد عليها الدور المصري الإقليمي، فمصر لديها العديد من الإمكانيات الاقتصادية غير المستغلة أو التي أُسيئ استغلالها، وفي مقدمتها مواردها البشرية، إضافة إلى مواردها الطبيعية المتنوعة والتي تسببت سياسات النظام السابق في تدهور استغلالها

---

[1] جمال عبد الجواد، **مصر والعالم العربي في نهضة مصر والنظام الدولي المواجهة أو المناورة**، تحرير: محمد السيد السعيد، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩)، ص٥٥.

[2] الفقي، **الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة**، ص١٩٢-١٩٣.

وجودتها، ويمثل البعد الاقتصادي أهم محددات دور مصر الإقليمي كدولة محورية قائدة لمنطقتها، إضافة إلى موقعها الجغرافي وثقلها السكاني وتاريخها السياسي ودورها الثقافي، وظلت هذه العوامل تعزز هذا الدور إلاَّ أن البعد الاقتصادي شكل عامل إضعاف للدور المصري، بحيث عاشت مصر في السنوات الأخيرة وضعاً اقتصادياً صعباً، وأصبح الاقتصاد المصري في ظل السياسة الجديدة القائمة على فتح الباب لرأس المال العربي والأجنبي اقتصاداً ريعياً [١].

وشكل ذلك إدراكاً لدى صانع القرار بأن البعد الاقتصادي يمثل عامل ضعف في دور مصر الإقليمي، خاصة بعد أن أصبحت مصر في ضوء الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها متلقية بشكل كبير للمعونة، الحاضنة لشروط الجهات المقدمة لهذه المعونة، والتي ساهمت إلى حد كبير في توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية داخل مصر [٢]. ورغم ما شهدته الساحة المصرية من تغيير بعد ثورة كانون الثاني (يناير) ٢٠١١، إلاَّ أن الاقتصاد المصري مني بخسائر إضافية كارثية، جعلت مصر تذهب إلى الاقتراض من البنك الدولي وبعض الدول العربية (السعودية وقطر) مما يزيد الأعباء على الدولة، الأمر الذي يؤشر لمزيد من التراجع في الدور المصري على المستوى الإقليمي، وفي مواجهة التحديات والأخطار التي تهدد الأمن القومي المصري، وتؤكد بعض التقارير الاقتصادية الدولية، أن مصر ليست من الدول الأولى اقتصادياً في إقليمها (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، كما أنها ليست الدولة الأكثر تنافسية في إقليمها وتعتبر مصر من الدول المتأخرة في سلم التنمية [٣].

ثالثا : محدد الدور الإقليمي لمصر

يرسم مفهوم الدور بوضوح الطريق لصانع السياسة الخارجية بالإضافة إلى كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوماً لدور إقليمه السياسي في النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، ويتم توظيف الدور إلى وظائف رئيسية تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق أهدافها الخارجية، كما يقصد بالدور بمفهوم صانعي السياسةلماهية القرارات والالتزامات والأفعال المناسبة لدولتهم التي يجب القيام

---

[1] **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، ٢٠٠٨)، ص٢٠٣.

[2] علي الدين هلال، **مصر في التقارير الدولية**، ط١، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الدولية، ٢٠٠٧)، ص١٣٣.

[3] للمزيد حول هذه التقارير انظر: على الدين هلال، **مصر في التقارير الدولية**، ط١، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الدولية، ٢٠٠٧).

بها في عدد من الأطر الجغرافية، وعليه لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة للقيام به[١].

ويعتبر الدور الإقليمي لمصر بحكم موقعها الجغرافي الفريد، والذي يشمل دوائر جغرافية عديدة بما فيها الدائرة العربية والدائرة الشرق أوسطية والدائرة الإسلامية والدائرة الأفريقية والدائرة الأورومتوسطية، وحقيقة الأمر أن الدائرة العربية هي دائرة الانتماء الأساسية لمصر والساحة الأولى للقيام بدور إقليمي انطلاقاً من قناعات راسخة تتعلق بالأمن القومي المصري والأمن القومي العربي، فمصر هي قلب العالم العربي كما أن الدائرة العربية من بين كل الدوائر الجغرافية الأخرى تعد بمثابة القلب بالنسبة لمصر، وعادة ما يستند الدور الإقليمي إلى رؤية واضحة لمكانة الدولة ووظيفتها في نظامها الإقليمي، تتبناها وتطرحها قيادة سياسية تتمتع بقدر من الكاريزما، إذ يرتبط الدور بالأساس لشخصية صاحب القرار وقدرته على استغلال إمكانياته[٢].

وينطلق الدور الإقليمي المصري من الدوائر التالية :

أ- الدائرة العربية

تعد العلاقات العربية في السياسة المصرية دائرة الانتماء الأساسية والمحور الأول لدورها الإقليمي، حيث تشكل مصر فى الخبرة العربية القلب النابض للعالم العربي من خلال دورها القيادي للمنطقة العربية عبر تاريخها الطويل، إضافة إلى مد جسور التعاون والتواصل مع محيطها العربي، وتعبئة مواردها وطاقاتها لمواجهة الإخطار والتحديات الإقليمية والدولية، فضلا عن الإرث التاريخي والثقافي والرابط الديني، الجوار الجغرافي، شكل هذا النمط من العلاقات العربية بما أصبح يعرف بالنظام الإقليمي العربي، بإطاره الجامع لكل صور وأنماط التفاعلات العربية[٣].

ظهر الدور المصري كقائد للنظام الإقليمي العربي منذ بدايات تأسيسه، من خلال الدور الكبير الذي لعبه في إنشاء جامعة الدول العربية في منتصف الأربعينات من القرن الماضي، كما ساهمت في صياغة سياسته وتحالفاته، فعبر مراحله التاريخية كانت مصر هي التي تتحرك

---

[1] الفقي، **الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة**، ص١٩٥.

[2] منير بدوي، **الدور الإقليمي لمصر إشكالية المصالح الوطنية أولاً**. في: نادية محمود مصطفى، زينب عبد العظيم (محرران)، **الدور الإقليمي في مصر في مواجهة التحديات الراهنة**، ط١، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧)، ص١٩٥.

[3] ميتكيس، **التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي**، ص٥١.

وترسي قواعد اللعبة الإقليمية، وتحدد جدول الإعمال العربي، ومارست أدوراً عديدة مثل الدفاع والحماية والدور التحريري والدور التوحيدي والدور التنموي[١].

الذي مثّلت جزءاً كبيراً من فكر جمال عبد الناصر حيث كان ينظر من منظور الدولة الكبيرة، تلك الفكرة ظلت تشغل العقلية المصرية حتى فترة السبعينات من القرن الماضي، حيث مثّل دور مصر الاستقلالي النشط خلال الستينات من القرن الماضي، ودورها في تحقيق التكامل العربي والدفاع الإقليمي العربي خصوصا في عهد الرئيس جمال عبد الناصر [٢].

ونخلص من ذلك إن الدائرة العربية تحتل موقعَ الصدارة في السياسة الإقليمية لمصر، انطلاقا من الأهمية المتبادلة بين مصر والوطن العربي، وبالإضافة إلى امتلاك مصر مقومات تؤهلها القيام بدور إقليمي مؤثر وفاعل في محيطها العربي، لذلك يمكن تفسير الاهتمام الإيراني في الوقت الحاضر الذي يهدف إلى تأسيس علاقات جيدة مع مصر، بسبب إدراك إيران أهمية الدور المصري في محيطها العربي باعتبارها بوابة لدخول إيران إلى العالم العربي.

ب-الدائرة الشرق أوسطية

ارتبطت الدائرة الشرق أوسطية في بادئ الأمر بالعالم العربي خاصة منطقة الخليج العربي وما حولها طريق الهند، ثم تطور مفهوم الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى ليشمل العالم العربي ودولاً أخرى غير عربية مثل تركيا وإيران، وتعتبر الدائرة الشرق أوسطية من أكثر مناطق العالم توتراً من الناحية الأمنية، حيث شهدت العديد من الحروب منها الحروب العربية الإسرائيلية والحرب للعراقية الإيرانية والاجتياح العراقي للكويت والاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق وأزمة البرنامج النووي الإيراني والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وحروبها المستمرة العدوانية على لبنان وغزة، ولعل تلك الصراعات هي التي جعلت الدائرة الشرق أوسطية تشغل مكانا متميزاً في اهتمامات السياسة الخارجية المصرية [٣] .

---

[1] ميتكيس، **التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي،** ص٥٢.

[2] الفقي، **الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة،** ص١٩٦.

[3] محمد سلمان محمد طايع، **الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية،** رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨)، ص٧٦.

ج-الدائرة الإسلامية

يحتل الدين مكاناً مهماً في صدارة أهم المحددات الإقليمية والدولية التي تؤثر بشدة في الدور الخارجي للدولة بصفة عامة، خاصة مع ازدياد أهمية الدين كمتغير أساسي محيط بكافة السياسات الخارجية للدول ولسياسة مصر تحديداً، فلقد اتسم الدور المصري بالسعي الدائم لإيجاد حلولاً للقضايا والمشكلات التي تواجه الأمة الإسلامية، وإعداد تصور متكامل لمفهوم أمن الأمة الإسلامية، يأخذ بالاعتبار الأخطار التي تتعرض لها الأقطار الإسلامية في قارات العالم المختلفة وكيفية تعبئة طاقات هذه الأقطار، ولقد طرحت مصر برنامجاً شاملاً وعملياً لمواجهة الأخطار الناجمة عن الحملة الظالمة التي تشن ضد الأمة الإسلامية، والالتزام بالعمل بقوة للمحافظة على القوة الذاتية لجميع المجتمعات الإسلامية، وتعزيز تماسك نسيجها الاجتماعي وحمايتها من أخطار الفتنة والتمزق [١] .

د-الدائرة الأفريقية

تمثل الدائرة الأفريقية بعداً استراتيجياً مهماً بالنسبة لمصر، وقد أدى موقع مصر الجغرافي المنفرد في القارة الأفريقية إلى ريادتها وثقلها السياسي، مما جعل دورها يتعدى مجرد الانتماء إلى أفريقيا إلى أن تكون بمثابة النافذة بمعناها المادي والمعنوي التي تطل منها القارة على الشمال والشرق، وبصفة عامة حظيت وما زالت الدائرة الأفريقية في اهتمامات الدور الإقليمي لمصر بأولوية متقدمة، إذ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مصر والدول الأفريقية من كافة النواحي الاقتصادية والثقافية والتاريخية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، ويعود الارتباط الوثيق بين مصر والقارة الأفريقية إلى فترة الكفاح المشترك مع دول القارة من أجل الاستقلال والتخلص من الاستعمار ولتبعية، ثم تواصلت الجهود للاقتراب من الاستقرار الشامل في القارة السوداء [٢].

تعتبر الدائرة الأفريقية من أهم أولويات السياسة الخارجية المصرية ذلك لما تشكله من أهمية للأمن القومي والاقتصادي وخصوصاً دول حوض النيل، فالدائرة الأفريقية في السياسة الخارجية المصرية تمثل بعداً استراتيجياً بالغ الأهمية، وقد أدى موقع مصر الجغرافي في القارة الأفريقية إلى ريادتها، إضافة إلى ثقلها السياسي مما جعل دورها يتعدى مجرد الانتماء إلى أفريقيا، بل تعتبر مصر البوابة الشمالية والشرقية لأفريقيا التي تطل على العالم، حظيت الدائرة الأفريقية في

[1] عبد المنعم المشاط (محرر)، **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط،** (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص٤.

[2] ميتكيس، **التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي**، ص٥٤.

اهتمامات الدور المصري بأولوية عالية، إذ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مصر والدول الأفريقية في كافة النواحي الاقتصادية والثقافية والتاريخية [١].

لكن في العقدين الأخيرين شهد الدور المصري تراجعاً واضحاً على المستوى الأفريقي خصوصا في قضية انفصال جنوب السودان عن الدولة الأم، وقضية التهديد المائي لمصر من قبل أثيوبيا التي لديها مشاريع بناء بعض السدود على أرضها دون التشاور مع مصر، ما يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري، أضف الى ذلك بروز منافس إقليمي لمصر في المنطقة تمثل في الدور الإسرائيلي وعلاقاتها الجديدة مع دولة جنوب السودان، ودعمها لمشروعات أثيوبيا المائية، وتقدم لها الدعم الفني والمادي في محاولة منها زيادة الضغط على مصر وإدخالها في أزمات جانبية [٢].

أيضا الدور الإيراني في القارة الأفريقية خصوصاً علاقاتها مع السودان، حيث يوجد تعاون عسكري واقتصادي بين البلدين، وعبرت مصر أكثر من مرة عن قلقها من النفوذ الإيراني في السودان، بحيث اتهمت مصر إيران أكثر من مرة أنها تقوم بتقديم الدعم والتدريب للحركات الإسلامية الأصولية في مصر بهدف زعزعة الأمن، وعلى أثر ذلك توترت العلاقات الإيرانية المصرية من جهة والعلاقات السودانية المصرية من جهة أخرى [٣].

وهناك تحدٍ يواجه الدور المصري في إعادة صياغة سياسة خارجية نابعة على أساسه تحقيق المصالح القومية المصرية وذلك بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ وإسقاط نظام الرئيس مبارك، ما أثير عن بعض مشروعات الري والسدود التي تقيمها إسرائيل في بعض دول منابع النيل، وهو الأمر الذي يعتبر موجه بصفة خاصة ضد مصر.

إن الوجود الإسرائيلي في جنوب السودان لا يهدد فقط الأمن القومي السوداني بل الأمن القومي العربي خاصة مصر، حيث تسعى إسرائيل إلى محاصرة مصر بعد سقوط نظام مبارك، وخلال زيارة (أحمد إبراهيم الطاهر) رئيس المجلس الوطني السوداني، لمصر في شباط

---

[1] ميتكيس، **التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي**، ص٥٣.

[2] باسل يسري، "**الدور الإسرائيلي في أفريقيا**"، ط١، الأهرام ،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=81897&eid=160

[3] طارق فهمي، "**خارطة الطريق: الموقف – التوجهات – المؤشرات**"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص١٧٦-١٧٧.

(فبراير) ٢٠١٢، أوضح أن إسرائيل وضعت أقدامها في أفريقيا بهدف تطويق المصالح المصرية، وناشد الحكومة المصرية إلى الإسراع بالعودة إلى أفريقيا التي يتسابق العالم للاستثمار بها نظراً لإمكانياتها الواسعة، حتى تتمكن القارة من الإفلات من محاصرة النظام الغربي لها والذي يستنزف مواردها [١].

رابعا : محدد الدور الإقليمي المصري في الصراع العربي الإسرائيلي

تحتل عملية السلام العربية الإسرائيلية في الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص حيزاً كبيراً في السياسة الخارجية المصرية، خاصة بعدما شهد الدور المصري الإقليمي من تراجع وانسحاب على مستوى قضايا الشرق الأوسط، وبروز أدوار لدول جديدة تحل محل الدور المصري وتنافسه، وتطرح نفسها بديلاً له مثل تركيا وقطر وإيران وسوريا والسعودية[٢].

وبالرغم من الإدراك المصري بأن القضية الفلسطينية تمثل قضية أمن قومي بالدرجة الأولى لمصر، وما عزز هذا الإدراك أن القوة العسكرية غير قادرة على إعادة الحقوق العربية المسلوبة، إلاَّ أن مصر لم تغير من سياستها بهذا الاتجاه ولم تدرك مخاطر عقد اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل، مما أدى إلى إضعاف وتراجع مركز مصر الإقليمي لحساب الدول الرافضة لعملية التسوية وعلى رأس هذه الدول إيران، لذلك سعت مصر إلى تعميم واعتماد مبدأ السلام بين إسرائيل والدول العربية كخيار استراتيجي، والذي يعطي لمصر دور الريادة العربية والإقليمية من جديد [٣].

وفي ظل الموقف الإسرائيلي الرافض لعملية التسوية مع الفلسطينيين وعدم قبوله برؤية حل الدولتين واستمرار الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بمزيد من مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، والاعتداءات المتكررة على قطاع غزة ممثلة في الحربين الأخيرتين (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ و ٢٠١٢)، وفي ظل انحياز الراعي الأمريكي الذي يقف دائماً داعماً لإسرائيل، وقبول

---

[1] عامر خليل، "**موقع اسرائيل في جنوب السودان يتعاظم بعد عام من الانفصال**"، موقع فلسطين اليوم، http://paltoday.ps/ar/post/141737

[2] قاسم حجاج، "**أثر الحجم على أداء الدول في ظل العولمة، دراسة حالة الدول الصغيرة**"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦، ص٦٠-٧١.

[3] الفقي، **الدور الإقليمي لمصر**، ص٢٩٦.

إسرائيل بالدور الأمني المصري فقط مع الجانب الفلسطيني والقاضي بزيادة الضغط على الفلسطينيين بمنع تهريب السلاح إلى غزة وإغلاق الأنفاق [١].

وفي المقابل قامت إيران بتقديم الدعم المالي والعسكري لحركات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة (حركتي: حماس والجهاد الإسلامي)، وهو الأمر الذي لم تقدمه أي دولة عربية بما فيها مصر، بل ذهبت إيران إلى أبعد من ذلك باتهامها مصر أكثر من مرة بأنها لم تقف على مسافة واحدة في جهود المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، وفي ظل تصاعد الخطاب السياسي الإيراني ضد إسرائيل الرافض لأي مساومة على الحقوق الفلسطينية، وعلى مستوى الخلاف الداخلي الفلسطيني – الفلسطيني، حيث أصبحت إيران لاعباً مهماً في القضية الفلسطينية ينافس الدور المصري، الأمر الذي جعل مصر تنسق مع كل من السعودية والأردن والحكومة اللبنانية من جهة والجانب الأمريكي من جهة أخرى بدعوى مواجهة الهلال الشيعي الذي تدعمه إيران [٢].

وفي ظل تراجع النظام العربي بشكل عام والمصري بشكل خاص وخصوصاً بعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ وحتى وقتنا الحاضر، حيث أصبح الموقف المصري عامل ضغط على فصائل المقاومة في قطاع غزة، بعكس الدور الإيراني الذي تقدم لملء الفراغ الذي خلفه تخلف مصر والعرب عن تقديم الدعم للشعب الفلسطيني، وهو ما أبرزته القمة التي انعقدت في قطر في ١٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩ بعنوان **(مناصرة ودعم غزة)** والتي شهدت حضوراً إيرانياً بارزاً إلى جانب عدد من الدول العربية أبرزها سوريا، وغياب كل من مصر والسعودية والأردن عن هذه القمة [٣].

خامسا : محدد الدور الإقليمي المصري في الخليج العربي

شكلت دول الخليج "منذ عقود كثيرة " الشريان الرئيسي لمصر وكانت العلاقة تأخذ طابع التعاون لملامح العلاقات المصرية الخليجية رغم وجود أبعاد صراعية شابت هذه العلاقة في

---

[1] حيدر عبد المجيد، "**مصر وقطاع غزة – معضلة علاقات خاصة جداً**"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٧٠، أكتوبر ٢٠٠٧، ص١١٧.

[2] ميتكيس، **التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي**، ص٩٦-٩٧. للمزيد انظر: بول سالم، **الشرق الأوسط : مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، العدد ٩، يوليو ٢٠٠٨، ص٢٤.

[3] احمد يوسف احمد، "**كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل ؟ ستون عاماً من الصراع العربي الإسرائيلي .. جدلية المقاومة والتسوية**"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٧٢، أبريل ٢٠٠٨، ص٥٦-٥٧.

بعض الفترات، وانحسر الخلاف حول ممارسة الدور الإقليمي بين مصر والسعودية في ظل مناخ عربي، ان جاز لنا التعبير " الحرب الباردة العربية " ، وقيام مصر بدور إقليمي لا يعني منع الآخرين من القيام بأدوار أخرى، فهناك مساحة كبيرة لتقاسم الأدوار خصوصاً وأن منطقة الخليج العربي بدأت تتميز بعدد من السمات منها: الجغرافية والإستراتيجية والاحتياطات النفطية والفوائض المالية والمشروعات الاستثمارية وتوسيع شبكة العلاقات التجارية، وذلك ما يفسر الأهمية الاقتصادية للخليج العربي في المنطقة والعالم [1].

إن الدور المصري في الخليج العربي يواجه الكثير من المعوقات، ففي الوقت الذي توجد فيه مصر كدولة واحدة وحكومة واحدة وسياسة واحدة، لا يوجد في الخليج سياسة واحدة بل هناك ست دول خليجية تمثل مواقف مختلفة تجاه مصر، فالعلاقات السعودية المصرية تختلف عن العلاقات القطرية المصرية وهكذا، وهذا يعني أنه لا يوجد موقف خليجي واحد يعبر عن دول المجلس الست يمكن التحاور معه [2].

وهناك مصلحة قومية لمصر في المحافظة على الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الخليج العربي، وينبع هذا الاهتمام لما تشكله من تركيبة دينية وعرقية وانتشار التطرف الديني، وهو ما يثير عدم الاستقرار فيها علاوة على ذلك يقع على حدودها نظام راديكالي وهو النظام الإيراني الذي يشكل تهديداً مباشراً لدول الخليج العربي، خصوصاً بعد تولي الرئيس أحمدي نجاد السلطة في إيران، حيث تراجعت العلاقات الإيرانية مع دول الخليج، ووصلت الى مرحلة التأزم على خلفية الدور الإيراني في التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الخليجية ذات الوجود الشيعي (البحرين، الكويت، السعودية، اليمن، العراق) [3].

إن الدور المصري في منطقة الخليج قائم على حدوث حالة من الاستقرار سواء على مستوى المشكلات الداخلية أو التهديدات الخارجية، حيث مرت المنطقة بحروب متعددة منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بداية من الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، وحرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إضافة لما تشهده المنطقة من توتر على خلفية أزمة البرنامج النووي الإيراني، وهو ما ينذر إلى احتمال أن تتجه المنطقة إلى

---

[1] عبد المنعم المشاط، "**الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية**"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨، ص٣٠-٣٢.

[2] ميتكيس، **التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي**، ص١٤٣.

[3] المرجع السابق، ص١٤٨.

حرب في المستقبل، الأمر الذي أدخل المنطقة في حالة من الصراع لتحقيق توازناً عسكرياً بين الدول الخليجية وإيران، واعتماد دول الخليج العربي على الاستعانة بالقوات الأمريكية الموجودة في المنطقة أصلاً، هذه العوامل أدت إلى تراجع الدور المصري في منطقة الخليج لعدم قدرة مصر على وقف التهديدات الخارجية الإيرانية على المنطقة [١].

وهنا يمكن القول بأن تراجع الدور المصري لا يرتبط فقط بقيود سياسية، فرضتها القيادة السياسية على نفسها، وإنما ارتبط بمجموعة من القيود التي أدت إلى تراجع الدور المصري الإقليمي ممثلة في اتفاقية السلام مع إسرائيل والعلاقات المميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

سادسا : محدد الدور الإقليمي المصري والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

قطعت العلاقات المصرية الأمريكية حتى شباط (فبراير) ١٩٧٤ ثم استؤنفت في آذار (مارس) من العام نفسه، وتطورت بشكل سريع حيث أصبحت الولايات المتحدة تشكل أهم المحاور المؤثرة في السياسة الخارجية المصرية انطلاقاً من القوة الأمريكية المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط على الصعد السياسية والعسكرية والأمنية، وكذلك لما تقدمه الولايات المتحدة من دعم مادي لمصر، كما أن تقارب وجهات النظر في العديد من القضايا الشرق أوسطية جعل التأثير والتأثر بين السياستين المصرية والأمريكية تجاه الشرق الأوسط يبدو بمزيد من الوضوح، كذلك فإن عملية السلام في المنطقة العربية لعبت دوراً في العلاقات المصرية الأمريكية، ومن الواضح أن رؤية الولايات المتحدة لمصر تنطلق من رؤيتها للمنطقة بشكل عام، كما أن مصالح الولايات المتحدة تحدد علاقتها تجاه مصر والمنطقة بشكل عام، ومن أهم تلك المصالح البترول وأسعاره وضمان أمن إسرائيل والاستثمارات الأجنبية في المنطقة، كذلك تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية أيضاً للحفاظ على علاقات طيبة مع حلفاء الولايات المتحدة من الدول العربية[٢].

ويمكن القول أن الولايات المتحدة تسعى باستمرار للاستفادة من الدور القيادي لمصر في المنطقة العربية، لأن مصر لها ثقلها السياسي بفضل عدة عوامل تميزها عن غيرها، هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة تستفيد دوماً من الصوت المعتدل لمصر في

---

[1] أشرف العيسوي، "**أمن الخليج تحديات ومخاطر جديدة**"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٧١، يناير ٢٠٠٨، ص٧٥.

[2] أحمد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠١-٢٠١١**،ط١، (بيروت: مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات،٢٠١٣)،ص ٣٦-٣٨.

الهيئات والمجالس الدولية، مما يسترعى منها أن تحافظ على العلاقة مع مصر، وتمثل معاهدة السلام والتعاون العسكري بين البلدين مصلحة مشتركة [1].

ومن خلال ما تقدم فإن العلاقات المصرية الأمريكية تؤثر بشكل كبير في العلاقات الإيرانية المصرية ، لأن كلاهما يرتكز إلى المصلحة المنفعة، الواضح أن إيران تتأثر بالعلاقة المصرية الأمريكية فكلما اقتربت مصر من الولايات المتحدة ابتعدت عن إيران والعكس صحيح، وفى العديد من التصريحات الإيرانية عن طبيعة الجفاء في العلاقات الإيرانية المصرية ، كان السبب يدور حول العلاقات الأمريكية المصرية.

[1] الفقى، **الدور الإقليمي لمصر**، ص ٢٧٣-٢٧٤.

الفصل الثالث

واقع المتغيّرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية المصرية

المبحث الأول

الحرب على العراق وأثرها على العلاقات الإيرانية المصرية

المبحث الثاني

أثر الحرب الاسرائلية على لبنان عام ٢٠٠٦ على العلاقات الإيرانية المصرية

المبحث الثالث

العدوان الإسرائيلي على غزة عامي (٢٠٠٨) – (٢٠١٢) وأثره على طبيعة العلاقات الإيرانية المصرية

المبحث الرابع

الحِراك العربي ودوره في التأثير على العلاقات الإيرانية المصرية

الفصل الثالث

واقع المتغيّرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية المصرية

شهدت منطقة الشرق الأوسط تغيّرات عديدة منذ أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠١١، أثرت على مجمل العلاقات الإقليمية والدولية، فالحملة التي قامت بها الولايات المتحدة بعد تلك الأحداث طالت العديد من البلدان، سواء بشكل مباشر كالحرب على أفغانستان والعراق، أو بشكل غير مباشر كعقد التحالفات، وضمان وقوف تلك الدول المتحالفة إلى جانب الولايات المتحدة، وفقاً لما صرح به الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن: "من ليس معنا، فهو ضدنا"، وبناءً عليه انقسم العالم إلى قسمين: قسم تحالف مع الولايات المتحدة، وأيد كافة سياساتها وإجراءاتها ضد الدول التي كانت تسعى إلى محاربتها بدعوى ضلوعها في عمليات إرهابية ضدها، وقسم آخر لم يكن مؤيداً لسياساتها، بل كان معارضاً في الأساس لسياساتها في العالم بشكل عام وتجاه قضايا الشرق الأوسط بشكل خاص.

وبما أن هذا الفصل يناقش المتغيّرات الإقليمية وأثرها على العلاقات الإيرانية المصرية وما بعد تلك الأحداث وبالتحديد خلال فترة الرئيس الإيراني أحمدي نجادي، أي تلك الفترة الممتدة ما بين العام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠١٢ كان لابد للدراسة أن تقف على أهم تلك المتغيّرات لأنها تشكل التحليل الأساسي، لطبيعة التغيّر في العلاقات بين الدول التي اصطفت خلف التحالف الأمريكي بشكل عام وبين تلك التي وقفت ضده بشكل خاص.

ويناقش هذا الفصل علاقة بين نموذجين اختلفا في التوجه حيال التعامل الأمريكي مع منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي أثر ذلك على طبيعة العلاقات بينهما، حيث سيتناول في المبحث الأول، تحليل موقف البلدين من الغزو الأمريكي للعراق وأثره على العلاقة بين مصر وإيران، أما في المبحث الثاني، فسيتم الوقوف على الحرب الإسرائيلية عام ٢٠٠٦ على لبنان ومدى تأثيرها على العلاقة بين البلدين من خلال استعراض مواقف البلدين من تلك الحرب وتحليل تلك المواقف، بهدف تبيان آثارها السياسية،وفي المبحث الثالث تحاول الدراسة استعراض موقف البلدين من الحربين على غزة عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٢ بهدف معرفة مدى تأثير تلك الحربين على طبيعة العلاقة بين البلدين، خاصة وأن مصر قد شهدت تغيّراً في نظامها السياسي، بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠١١، الأمر الذي يدفعنا إلى دراسة مدى تأثير هذا التغيّر في الموقف المصري وانعكاسه على العلاقة مع إيران،والمبحث الرابع سيتناول الحِراك العربي الذي

بدأ أواخر العام ٢٠١٠ من تونس ومدى تأثيره على العلاقات بين البلدين، خاصة وأن كلا البلدين يشكلان ثقلاً سياسياً في المنطقة، ولهما مصالح في قيادة المنطقة، ولعدم إمكانية استعراض معظم الحِراك الذي حصل في تلك الفترة ستحاول الدراسة الحديث عن معظمه بشكل عام والوقوف على المتغيّر السوري بشكل خاص لتميزه في أن مدخلاته ومتغيّراته بحاجة إلى المزيد من البحث والتحليل، ولأن الحِراك في سوريا ساحة مفتوحة تتنافس فيها أطراف دولية وإقليمية.

المبحث الأول

الحرب على العراق وأثرها على العلاقات الإيرانية المصرية

لقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى تداعيات على مجمل الأوضاع في الشرق الأوسط بأكمله، وتأثرت بلدان الشرق الأوسط بشكل مباشر أو غير مباشر بهذا الحدث، فبعد أن كان التواجد الأمريكي في المنطقة بدعوى حماية المصالح الأمريكية بموافقة الدول المضيفة لهذا التواجد، أصبح بعد احتلال العراق تواجداً عسكرياً احتلالياً يمارس مهامه من قاعدة لا يتدخل بها أحد ويسيطر عليها بشكل كامل، ومصر وإيران من الدول التي تأثرت بهذه الحرب ونتائجها، ولهذا فإن هذا المبحث يهدف إلى التعرف على الرؤية المصرية والإيرانية لمختلف جوانب الموقف والمحاذير والدوافع وراء هذه الرؤية، وأثر ذلك على طبيعة العلاقات بين البلدين.

الموقف المصري للغزو الأمريكي على العراق

إن الموقف المصري كان رافضاً للتدخل العسكري أبان الغزو الأمريكي للعراق، والذي عبّر عنه الرئيس السابق محمد حسني مبارك، حيث أعرب بعد الغزو عن أسفه لما يجري في العراق، وطلب من الرئيس الأمريكي بوش الابن ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير العمل بسرعة على استقرار العراق لتجنب الفوضى التي شهدها العراق في أعقاب عملية الاحتلال، كما حذر الرئيس مبارك بعد لقائه مع وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل من غياب حالة الأمن وعدم تحسن مستوى المعيشة لدى المواطنين العراقيين، كما قال: "إن انهيار العاصمة بغداد بهذه السرعة، شكل مفاجئة للجميع بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا"، ثم بدأ الموقف المصري يتبلور على أسس مفادها أن العراقيين يجب أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وهو ما عبّر عنه الرئيس مبارك، في كلمته الافتتاحية في الجلسة العلنية للقمة العربية في ٢٣ آيار (مايو) ٢٠٠٤، حيث قال " إن نجاح العرب يتطلب وقفة جادة في التعامل مع قضية العراق، تكفل تحقيق وحدة أراضيه واحترام سيادته واستقلاله، ووحدته الوطنية، وتضمن الالتزام بعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وضمان انسحاب القوات الأجنبية، وتسليم السلطة للعراقيين في أقرب فرصة " [١].

ويستدل من كلمات وخطب الرئيس مبارك أن الموقف المصري حيال الغزو تجسد في الثوابت التالية:

---

[1] شعراوي، **أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، ص٦٩-٧٠.

١- حدث تطور في خطاب الرئيس المصري من مجرد التعبير عن رفض العدوان والمطالبة بالعمل على استقرار العراق إلى إتباع لهجة أكثر إيجابية، حيث دعا إلى مساعدة العراق على تنفيذ القرار الأممي (١٥٤٦) والذي ينص على إنهاء احتلال العراق، وأن يتم تخصيص كامل المسؤولية والسلطة إلى العراق المستقل .

٢- إن الخطاب المصري لا يتبنى فكرة الهجوم أو إدانة الولايات المتحدة، وذلك حرصاً على مصالح مصر مع الولايات المتحدة، مع التأكيد على أهمية تسليم السلطة للعراقيين في أقرب فرصة.

٣-ربطت مصر بين جهود التنمية في العراق بضمان انسحاب سريع للقوات الأجنبية منه.

ويعتقد السفير حسين هويدي مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون الآسيوية، أن الموقف المصري قد عارض الغزو لأن مصر ترفض تدمير مقدرات وإمكانيات دولة مركزية في الشرق الأوسط مثل العراق، وأن مصر شعرت أن هدف الغزو هو محاولة لفرض الإرادة الأمريكية على دول الشرق الأوسط وترسيخ السيطرة الأمريكية على منابع البترول [١] .

وخلاصة القول فإن الرؤية المصرية أكدت على التالي: [٢]

١- رفض تغيير النظم بالقوة.
٢- التحذير من العنف الطائفي والانقسامات السياسية الذي قد يؤدى الى تقسيم العراق.

وللتأكيد على الموقف المصري فإن العديد من الأطراف والقوى العراقية وخاصة من أهل السنة في العراق، طالبت مصر بإعطاء العراق المزيد من الاهتمام بالشأن العراقي عن طريق العودة للظهور النشط على الساحة العراقية"، لكن مصر رفضت إرسال قوات مصرية إلى العراق، وأن مصر قامت بعقد المؤتمر الدولي بشأن العراق في شرم الشيخ في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤، حيث شاركت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في هذا المؤتمر لدعم العملية السياسية الوليدة في العراق، وحث جميع القوى السياسية والمذهبية على أهمية المشاركة في العملية السياسية [٣].

---

[1] شعراوي، **أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية الإيرانية** ، ص٧١.

[2] حسن أبو طالب، **الفرص المتاحة لدعم العلاقات المصرية العراقية**، ***أوراق الشرق الأوسط***، العدد ٤١، (يونيو ٢٠٠٨)، ص٣٢.

[3] ابو الغيط ، **شهادتي**، ص٣٣٤.

ولم يغفل عن بال مصر أهمية التصدي لأخطار الحرب الأهلية في العراق ومنع سقوطه فريسة لأطماع إيرانية، وباتت مصر والجميع أمام إشكالية بحيث يمكن مقاومة النفوذ الإيراني، ومصر غير متواجدة على الأرض العراقية ، حيث قامت مصر بفتح سفارتها في بغداد وإعادة القائم بالإعمال المصري هناك وتقديم الدعم والمشورة للأحزاب السنية في مفاوضاتها مع الأحزاب الشيعية لتشكيل حكومة في العراق [١] .

الموقف الإيراني للغزو الأمريكي على العراق

تركز الموقف الإيراني على الرفض المطلق للحرب سواء صدر قرار عن مجلس الأمن الدولي أم لم يصدر، واعتبرت إيران أن الحل السلمي للأزمة هو الحل الأمثل ويجب احتواء الأزمة، كما أكدت على التزامها موقف الحياد الايجابي في حالة وقوع الحرب وأنها لن تنحاز لأي طرف من أطراف الصراع، لقد حرص الإيرانيون على تجنب أي مواجهة أو خلاف مع العراق، حتى لا يفهم ذلك على أنه انحياز للموقف الأمريكي، كما حرصت إيران على عدم التصعيد ضد الولايات المتحدة وتجنب المواجهة معها، وبذلك تكون إيران قد تبنت موقفاً مفاده التهدئة مع الطرفين العراقي والأمريكي [٢].

كما وكثفت إيران من تشاورها مع دول الجوار الجغرافي الأخرى وخاصة دول الخليج ومصر ونشطت جهود التشاور بين مصر وإيران في هذا الشأن، وحينما تيقنت إيران من جدية الولايات المتحدة في شن الحرب على العراق وأن الحرب باتت خياراً حتمياً، بدأ الموقف الإيراني في التغيير إلى حد ما، إذ سعت إيران إلى اتخاذ مواقف تدرأ عنها المخاطر وتنظم المكاسب[٣].

ولهذا أخذ الموقف الإيراني يتدحرج على الشكل التالي: [٤]

١-التراجع عن الرفض الإيراني المطلق للحرب كأسلوب وحيد لحل الأزمة العراقية.

٢-زيارة كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني لبريطانيا للحصول على ضمانات من الحكومة البريطانية بعدم تعرض إيران لضربة عسكرية بعد انتهاء الحرب على العراق.

٣-إعلان الناطق باسم الحكومة الإيرانية بأن إيران لن تسمح للرئيس العراقي صدام حسين بالهرب الى أراضيها في حالة اندلاع الحرب.

---

[1] المرجع السابق، ص٣٣٥.

[2] أيوب، **أثر تغيير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات الإيرانية المصرية (١٩٨٩-٢٠٠٩)**، ص١٥٨.

[3] محمد عبد العاطي، **العلاقات الإيرانية المصرية رؤى مختلفة ومواقف متباينة**، الجزيرة نت،
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5816bad0-62c3-435f-98d2-0cf2c43124c5

[4] أيوب، **أثر تغيير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم**، ص١٦٠.

٤- الدعم الإيراني لأنشطة حركات المعارضة العراقية بالتنسيق غير المعلن مع الجانب الأمريكي، حيث دعت إيران الى مشاركة وفد من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية لحضور مؤتمر لندن للمعارضة العراقية الذي عقد في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٢.

٥- مشاركة إيران في المؤتمر الإقليمي الذي عقد في اسطنبول على مستوى وزراء الخارجية، بمشاركة وزراء خارجية كل من "مصر وسوريا وإيران والسعودية" بالإضافة لتركيا للتباحث حول الأزمة العراقية.

مهدت الولايات المتحدة وبريطانيا مع بعض الدول الأوروبية الأخرى للحرب على العراق بالإعلان أن العراق يملك أسلحة الدمار الشامل، وهذا السلاح الذي اعتبر ممنوع دولياً، فإنه مسموح لإسرائيل بامتلاكه لأن إسرائيل تعتبر الدولة الأكثر امتلاكاً لأسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة البيولوجية والكيميائية والأسلحة النووية [1].

وبدأت التهديدات الأمريكية بالقيام بعمل عسكري كبير في العراق للإطاحة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين، تتصاعد منذ خطاب الرئيس الأمريكي بوش عن حالة الاتحاد في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢، الذي أشار فيه إلى ما أسماه بالدول التي تمثل محور الشر من وجهة نظره، وهي: العراق وإيران وكوريا الشمالية، وقد جاء العراق في مقدمة هذا الاستهداف، الذي لا رجعة عنه ولا هوادة في تنفيذ مقتضياته، ومن ثم بعد أن فرغت الولايات المتحدة من الحرب في أفغانستان وإسقاط حركة طالبان وحليفها تنظيم القاعدة، أعلنت أن إسقاط نظام الرئيس صدام حسين في العراق هو الهدف القادم، وعلى الرغم من إعلان وزير الخارجية العراقي ناجي صبري، عن استعداد بلاده لقبول عودة مفتشي الأسلحة الدوليين الذين عادوا بالفعل بموجب قرار الأمم المتحدة رقم (١٤٤١)، وذلك لتفويت الفرصة على الولايات المتحدة، إلاَّ أنها أعلنت أن المشكلة ليست في أسلحة الدمار الشامل أو اللجنة الدولية، وإنما في نظام يشكل تهديداً للأمن الإقليمي وللمصالح الأمريكية [2].

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول تطورات الموقف الإيراني إزاء الغزو الأمريكي للعراق، انظر:

Kayhan barzegar, (**Iran's foreign policy in post-invasion Iraq**), middle east policy, vol. xvsno.4, winter 2008, p.p. 47-50.

- **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص٢٢٢.

[2] محمد سعد أبو عامود، "**العلاقات الخليجية – الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ٢٦، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر، ٢٠٠٢)، ص٦٠.

وقال الرئيس الأمريكي جورج بوش " أنه من غير المؤكد ضمان عدم قيام العراق بمغامرات عسكرية في المستقبل "، والأمر اللافت للنظر، أنه ابتداءً من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ تصاعدت الاستعدادات العسكرية والسياسية والإعلامية ضد العراق، بل إن الإدارة الأمريكية والإدارة البريطانية لم تجد مانعاً من أن تُزوّر بعض الوثائق لتعطي مبرراً لاحتلال العراق، فقد جاء في هذه الوثائق المزورة ادعاءات وتأكيدات بأن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وقد تأكدت المعلومات فيما بعد بأن هذه الوثائق مزورة، وقد قتل أحد العلماء البريطانيين المعروف باسم "كيلي" نتيجة لهذه الوثائق المزورة [١].

وعلى الرغم من انحسار الموقف الدولي المؤيد للحرب بعد التعاون الجيد الذي أبداه العراق مع القرار رقم (١٤٤١)، إلاَّ أن الولايات المتحدة شنت حرباً على العراق في ٢٠ آذار (مارس) ٢٠٠٣، وانهار نظام صدام حسين بدخول القوات الأمريكية المحتلة قلب العاصمة العراقية بغداد، ومن ثم كان هناك سعي أمريكي حثيث لاستصدار قرار مجلس الأمن رقم (١٤٨٣)، الذي يتعامل مع الاحتلال كأمر واقع بعدما فشلت سابقاً بنيل شرعية الحرب [٢].

وقد أفضت المساومات وضغط المقاومة الشعبية إلى اقتناع الإدارة الأمريكية بتأسيس مجلس الحكم الانتقالي في العراق، الذي تم الإعلان عنه مطلع تموز (يوليه) ٢٠٠٣، حيث ضم ٢٥ حزباً وشخصية سياسية واجتماعية تم تعيينهم من قبل الجنرال الأمريكي "بريمر" الحاكم الأمريكي المدني للعراق، بعد التشاور مع الأحزاب النافذة، وتم توزيع مقاعده على النحو التالي: ١٣ مقعد للشيعة ٥ للسنة العرب و ٥ للأكراد ومقعد واحد لكل من: المسيحيين والتركمان، ويتضح هنا أن أغلبية المقاعد ذهبت للشيعة علما بأنهم لا يمثلون الأغلبية في العراق [٣] .

ولقد أتاح سقوط النظام العراقي الفرصة أمام تفعيل دور الشيعة في العراق، وهذا يصب في مصلحة إيران رغم وجود اختلافات مع بعض الأحزاب الشيعية التي ظهرت بعد سقوط النظام العراقي، ومع سقوطه تخلصت إيران من المصدر الرئيسي لكبح طموحاتها الإقليمية، وبدأت

---

[1] حسن خلاف، **قضايا ومشكلات العالم العربي**، ط١، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧)، ص٢٢٦.

[2] أحمد منيسي، **إيران وتحديات واقع ما بعد الحرب على العراق**، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام)، ص٣٢٢.

[3] ظافر العاني، **العراق من الداخل ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤**، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، (الإمارات: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٤)، ص١٢٠-١٢١.

تبسط نفوذها داخل العراق الذي كان يعج بالفوضى ولكن سيطرة الولايات المتحدة عليه مثّل قيداً أكبر خطورة على مصالحها في المنطقة.

ولقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط العاصمة بغداد في ٩ نيسان (أبريل) ٢٠٠٣ إلى حدوث تغيير في الخريطة الإقليمية للمنطقة التي كان العراق أحد أطرافها الرئيسة، وشهدت المنطقةكذلك تزايداً لتأثير النفوذ الإيراني في الشأن السياسي العام وفي العراق، وحديثاً عن تبعية صريحة للقوى السياسية العراقية المتواجدة على رأس السلطة لطهران [١].

فقد بدأت ملامح النفوذ الإيراني في التنامي الواضح في الشرق الأوسط من خلال التدخل في شؤون الدول الأخرى، وبرز ذلك جلياً بعد تفاقم المشكلات الطائفية داخل المنطقة، حيث لم يظهر في أي فترة زمنية، أي صراع مذهبي بين السنة والشيعة بهذا الكم والكيف، منذ سقوط الرئيس صدام حسين حتى الآن، ليس هذا في العراق وحده بل وصلت تأثيرها إلى اليمن والسودان وشمال أفريقيا، وشهدت السنوات التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق، تصاعداً غير مسبوق لإيران في منطقة الشرق الأوسط، فقد تجاوزت السياسة الإيرانية كل الحدود التقليدية، التي أحاطت بها خلال العقود الثلاث الماضية من القرن العشرين ولم يعد يمكن تجاهلها في التعامل مع معظم القضايا المثارةحالياً، كما أن تدخل إيران في العراق يرتبط بشكل كبير بالمصلحة والأمن القومي الإيراني [٢].

فمنذ سقوط نظام الرئيس صدام حسين عاد آلاف العراقيين إلى العراق، وذلك بعد تهجيرهم وتشريدهم خلال فترة حكمه، وحسب الإحصائيات الصادرة عن اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، فإن عدد اللاجئين العائدين إلى العراق وصل إلى حوالي ١٠٨ ألف لاجئ، وذلك بعد طرد النظام العرقي للعديد من العراقيين الشيعة متهماً إياهم بأنهم إيرانيين فارسيين، وألقى بهم على الحدود دون أوراق ثبوتية مما أدى إلى اعتبارهم لاجئين في إيران [٣] .

---

[1] محمد عبد الله نافع الدبار، **سياسة دول الجوار غير العربية تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣-٢٠٠٦)**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٧)، ص٦٧.

[2] موسى عبد الوالي أبو قاعود، **الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠١٠**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص١٣٩.

[3] أبو قاعود، **الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠١٠**، ص ١٤٠ .

هنا تجدر الإشارة أن جنوب العراق يعتبر مهد المذهب الشيعي، وذلك لوجود مدن وأضرحة شيعية مثل: النجف وكربلاء، والتي تعتبر على مدى قرون مراكز للتعليم الديني والثقافة الشيعية، والتي تلقى معظم أفراد الطبقة الدينية والسياسية في إيران تعليمهم في مدارس ومجالس هذه المدن، وتكونوا فيها واستمدوا العقيدة الشيعية منها، إضافة الى ذلك يقوم مئات آلاف من الحجاج الإيرانيين بزيارة هذه الأضرحة المقدسة كل عام[١]، وعليه فان ما سبق يؤكد مدى قوة العلاقة الدينية بين البلدين، ذلك أن نسبة كبيرة من سكان العراق خاصة في الجنوب وتحديدا محافظة البصرة تنتمي للطائفة الشيعية.

لذلك تسعىإيران دائماً لتلعب دوراً كبيراً في العراق والتدخل قدر الإمكان في الشأن العراقي من أجل تشكيل حكومة عراقية مستقرة ذات أغلبية شيعية تكون موالية لها، وهذا ما أكدته العديد من التقارير التي بينت وجود تعاون غير مُعلن بين إيران والولايات المتحدة في الانتخابات التي جرت في العراق في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥، حيث أسفر هذا التعاون على تقديم الدعم للقوى الشيعية المشاركة في الانتخابات لضمان وصول من يخدم المصلحة المشتركة بينهما [٢]. هذا من جهة ومن جهة أخرى حرصت إيران على أن تكون حكومة عراقية شيعية، لكي تشكل ورقة ضغط مهمة في يد إيران على الولايات المتحدة، لذلك حاولت إيران أن تقوم بما يلي في الشأن العراقي : [٣]

- التأثير على العملية السياسية في العراق بشكل يضمن استمرار التورط الأمريكي في العراق أطول فترة ممكنة.
- تكوين شبكة لوجستية مصحوبة بدعم مادي لبعض الحركات للقيام بعمليات تفجيرية ضد القوات الأمريكية في العراق.
- إقامة علاقات وطيدة مع مختلف القوى العراقية لضمان تأييدها في حال اتخاذ أي سياسات عدائية أمريكية ضد طهران.

ويتضح مما سبق أن اهتمام إيران بالشأن العراقي إنما ينبع من حرصها الشديد ووعيها بضرورةالمحافظة على استقرار العراق ووحدة أراضيه، من أجل مساعدتها في تلبية طموحاتها

---

[1] خالد العناني، "**النفوذ الإيراني في العراق**"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد ١٦٥، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٠٦)، ص١١٠.

[2] **"Iran in Iraq : how much influence? International crisis group ice"**, middle east report, N 38, March 21, 2005, p.12.

[3] محمد سعيد عبد المؤمن، "**العراق ورؤية جديدة**"، ***مختارات ايرانية***، العدد ٦٥، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ديسمبر ٢٠٠٥)، ص٣٠-٣٣.

الإقليمية بالسيطرة والتواجد الفاعل من جهة، ومن جهة أخرى ضمان استقرارها على المستوى الداخلي بابتعادها عن إثارة الحروب والمشاكل الداخلية، من أجل السعي قدماً في تطوير برنامجها النووي، وهو ما يمنح الفرصة لإيران بأن تمارس دورها بشكل مريح، مما يعطيها الفرصة لفرض أجندتها الخاصة في المنطقة [1].

بعد حدوث الغزو وبروز مقاومة جادة للمحتل الأمريكي على التراب العراقي، حدث تطور كبير على الموقف الإيراني بفعل الخسائر الأمريكية الكبيرة وحالة عدم الاستقرار الشديدة، ولهذا بدأ الموقف الإيراني يتشكل على النحو التالي : [2]

١- ضرورة تكوين حكومة عراقية صديقة أو معادية.

٢- اعتبار ما يحدث في العراق مساساً بالأمن القومي الإيراني المباشر نتيجة الحدود الجغرافية المشتركة.

٣- أهمية سيطرة القوى الشيعية الجديدة على مراكز صنع القرار في الحكومة العراقية الجديدة.

٤- أهمية أن استغلال إيران للوضع الناشئ حديثاً لتمرير نفوذها السياسي والأمني على الحكومة العراقية الوليدة.

ويستدل من عرض المعطيات السابقة إزاء الموقفين: المصري والإيراني حيال أزمة الغزو الأمريكي للعراق، أن كلا الدولتين لم ترغبا في مواجهة الولايات المتحدة وظلت تراقبان الأوضاع دون أن تتخذ مواقف حاسمة ضد الغزو، ولكن بعد احتلال العراق وتشكيل الحكومات العراقية ذات الغالبية الشيعية وخصوصاً رفض السنة المشاركة في العملية السياسية الوليدة، أدى ذلك إلى بروز دور إيراني واضح في تحريك جماعات المعارضة الشيعية، وباتت إيران الطرف القوي في التحكم في مسار العملية السياسية والانتخابية، وهذا ما أزعج مصر كثيراً أو دفعها نحو التحرك على الساحة العراقية، ودعوة إياد علاوي رئيس الوزراء العراقي لزيارة القاهرة ولقاء الرئيس مبارك لإيجاد توازناً سياسياً مع نوري المالكي الحليف القوي لإيران، حيث قامت مصر ورغم سوء الوضع الأمني في بغداد بإعادة فتح السفارة المصرية فيها، مما أدى إلى خطف وقتل سفيرها إيهاب الشريف في بغداد على أيدي جماعات مسلحة، وقد اتهمت مصر جماعات مسلحة موالية

---

[1] أبو قاعود، **الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط**، ص١٤٢.

[2] العناني، **النفوذ الإيراني في العراق**، ص١٠٩.

لطهران بتنفيذ عملية الخطف والقتل منعاً لعودة دور مصر على الأرض العراقية، وهذا ما دفع الرئيس مبارك للقول: " إن العرب الشيعة أكثر ولاء لإيران من دولهم العربية" .

وبالتالي فإن احتلال العراق انعكس على العلاقة بين إيران ومصر، فالتجاذب واضح من قبل إيران، حيث سعت إلى تعزيز النفوذ الشيعي، بينما مصر سعت إلى تعزيز دورها الإقليمي، وأكدت مراراً على ضرورة احترام حرية العراق وأهله.

يتضح مما سبق أن الاحتلال الأمريكي للعراق مثل محور التقاء وتباين لكلا السياستين الإيرانية والمصرية، حيث التقى البلدان على ضرورة وحدة أراضي العراق، ورفضهما الواضح لتقسيم أراضيه، في مقابل ذلك فتح احتلال العراق فرصة أمام تغلغل النفوذ الإيراني، حيث اتساع نفوذ الأخيرة الذي شكل بدوره موضع خلاف شديد بين مصر والعالم العربي من جهة وإيران من جهة أخرى، وهو ما عبرت عنه القاهرة وبعض العواصم العربية من سيطرة الشيعة في العراق والتوجس من قيام دولة شيعية في العراق.

المبحث الثاني

أثر الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ على العلاقات الإيرانية المصرية

لم تكن الحرب الإسرائيلية على لبنان وليدة لحظة اختطاف الجنديين الإسرائيليين من قبل عناصر حزب الله اللبناني بل هي حلقة من حلقات الصراع العربي الإسرائيلي، فقد أعدت لها إسرائيل مسبقاً وانتظرت اللحظة التي تراها مناسبة لشن هذه الحرب، والواقع فإن تلك الحرب كان لها امتدادات وأبعاد إقليمية ودولية، على كافة الصعد والمستويات السياسية والعسكرية والأمنية، وبما أن الدراسة تركز على العلاقات الإيرانية المصرية ودور المؤثرات الإقليمية فيها، فإنه من الضرورة بمكان الوقوف على أبعاد تلك الحرب على العلاقات الإيرانية المصرية، خاصة وأن إيران تعتبر حزب الله ذراعاً عسكرياً متقدماً في المواجهة مع إسرائيل .

الموقف المصري من حرب تموز ٢٠٠٦

لقد كان الرد المصري على حرب تموز (يوليه) ٢٠٠٦ منسجما مع الموقف السعودي الذي صدر في ١٣ تموز (يوليه) ٢٠٠٦، وقد أكد البيان السعودي: على وجوب التمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال، وبين المغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة اللبنانية من دون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية، وكان هذا البيان يشير ضمناً إلى حزب الله اللبناني[1].

وفي اليوم التالي صدر في القاهرة بيان مشترك في أعقاب مباحثات جرت بين الرئيس المصري والعاهل الأردني وفيه دانا العمليات العسكرية في لبنان، كما حذر البيان من انحراف المنطقة لمغامرات لا تخدم المصالح العربية، وجاء في البيان المصري الأردني المشترك، تحميل حزب الله جزءاً كبيراً من مسؤولية اندلاع الحرب، لإقدامه على خطف جنود إسرائيليين [2].

ويشير وزير الخارجية المصري الأسبق أحمد أبو الغيط: بأن الرئيس مبارك طلب منه القيام بزيارة فورية إلى سوريا والالتقاء مع الرئيس بشار الأسد لمناقشة خطف حزب الله للجنود الإسرائيليين، حيث طلبت مصر من سوريا عدم التورط عسكرياً في الحرب وأن تبدي سوريا مسؤولية في ذلك، كما إن مصر طلبت من إسرائيل ضبط النفس وعدم القيام بعمل عسكري ضد

---

[1] حنان قنديل، **الموقف المصري الرسمي من الحرب(اللبنانية- الاسرائلية)**، في، عبد المنعم المشاط ،**تداعيات الحرب الاسرائلية اللبنانية على مستقبل الشرق الاوسط**، ط١،(القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨)ص ٤٩٣.
[2] احمد يوسف احمد، **الحرب الإسرائيلية على لبنان، التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**، ط١، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص٢٤٨-٢٤٩.

حزب الله، ويقول أبو الغيط: " إن تسيفي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية ردت عليه بالقول: "إن إسرائيل لا تستطيع السكوت عن هذا الاستفزاز الخطير، وأن إيران وسوريا تقفان وراء ذلك"، وقالت أيضا "إن إسرائيل ستتحرك للنيل بقوة ضد حزب الله " [١].

وكان قد سبق اندلاع حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، في وسط العاصمة بيروت شباط (فبراير) ٢٠٠٥، وفي أعقاب ذلك حدثت أزمة سياسية وداخلية كبيرة وانشطر اللبنانيون إلى شطرين: "قوى الرابع عشر من آذار الموالية للمملكة العربية السعودية ومصر، وقوى الثامن من آذار الموالية لسوريا وإيران"، وقد دعمت مصر قوى الرابع عشر من آذار، ودعمت مطالبهم بتشكيل المحكمة الخاصة لمعرفة قتلة الحريري، وقد قاوم حزب الله بصورة كبيرة تشكيل هذه المحكمة، واعتبرها أداة أمريكية إسرائيلية لتلطيخ سمعة حزب الله وسوريا وأن إسرائيل من تقف وراء اغتياله [٢].

الموقف الإيراني من حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦

تميز الموقف الإيراني بوقوفه مع حزب الله خلال حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦، استناداً الى العلاقة الوثيقة التي تجمع إيران بحزب الله، وهي علاقات متعددة روحياً ومادياً وتعود جذور العلاقة بينهما إلى ما يقرب من ربع قرن، حيث تقدم إيران دعماً سنوياً لحزب الله بنحو ١٠٠ مليون دولار، كما أنها زودته قبل الحرب بحوالي اثني عشر ألف صاروخ قادرة على ضرب العمق (الإسرائيلي)، كما قامت بتدريب مقاتلي حزب الله في لبنان وفي معسكرات الحرس الثوري الإيراني في طهران، كما أن الصاروخ المطور المضاد للسفن الذي أطلقه حزب الله صيني الصنع قامت إيران بتحويله إلى حزب الله [٣].

ورغم الدعم العسكري والمالي واللوجستي المقدم من إيران لحزب الله إلاّ أن إيران نفت علمها أو تخطيطها لاختطاف الجنديين الإسرائيليين، وهو ما أكده هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في خطبة الجمعة في طهران في ٢١ تموز (يوليه) ٢٠٠٦، حيث نفى

---

[1] أبو الغيط، **شهادتي**، ص٣٤٥.

[2] زياد الحافظ، **من ثقافة الهزيمة إلى ثقافة الثقة بالنفس**، في: أحمد يوسف وآخرون، الحرب الإسرائيلية على لبنان، ص٩٩.

[3] للمزيد من التفاصيل، حول الموقف الإيراني من الحرب على لبنان ٢٠٠٦، انظر: محمد السعيد إدريس، **الموقف الإيراني من الحرب**، في عبد المنعم المشاط، **تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الاوسط**، ط١، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨)، ص٥٧٧-٦٠١.

رفسنجاني أي مسؤولية لإيران فيما حدث، وانتقد تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي الاسبق أيهود أولمرت " بأن الخطف لم يكن مصادفة، بل هو مخطط إيراني لتشتيت انتباه المجتمع الدولي عن البرنامج النووي الإيراني "، وهو ما أكده كذلك سفير إيران في لبنان محمد رضا شيباني بعد اجتماعه مع وزير الخارجية اللبناني في ٢٢ من الشهر نفسه بأن إيران لن تتدخل عسكرياً إلى جانب حزب الله والسلوك السياسي الإيراني، يفسر أن إيران ورغم الدعم السياسي والعسكري والمالي، لا ترغب في التورط عسكرياً إلى جانب حزب الله وأنها تفضل أن يقوم حزب الله بالمهمات القتالية بالوكالة عنها [١].

أما سياسياً فقد قام المسئولون الإيرانيون بالتحرك سياسياً ودبلوماسياً للمطالبة بإصدار قرار دولي لوقف إطلاق النار، وقد قام وزير الخارجية الإيراني بنو شهر متكي بزيارة لدمشق واجتمع مع الرئيس بشار الأسد ونائبه فاروق الشرع ووزير الخارجية وليد المعلم، لبحث آليات وقف إطلاق النار، وتحقيق مطالب حزب الله ولبنان في القرار الدولي (١٧٠١)، وقد تحفظت إيران على دور القوات الدولية في الجنوب اللبناني، وقالت: " بأن أي دور لقوات أجنبية، يجب أن يكون تحت راية الأمم المتحدة، وعندما صدر القرار (١٧٠١) سجل متكي تحفظه من زاوية، عدم نص القرار على إدانة إسرائيل وجرائمها في لبنان " [٢].

أشكال الدعم الإيراني لحزب الله اللبناني

وفقاً لحديث الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام حالياً، فإيران سوف تستمر في دعم لبنان طالما ظلت أراضيه محتلة أو مهددة، وسنبقى مقدرين وفقاً له، للمواقف الشجاعة لشعب لبنان وحكومته في دعم جبهة المقاومة أمام محاولات التوسع للنظام الصهيوني، وأكد على استمرار دعم إيران للمقاومة الشعبية في لبنان، باعتباره واجباً مذهبياً وثورياً [٣].

كما أن المعارضة في إيران تتفق مع موقف الدولة في دعمها لحزب الله، وبالتالي يمكن القول: إنه من الأشياء القليلة التي تحظى بإجماع النظام والمعارضة هو دعم حزب الله [٤].

---

[1] نيفين مسعد، **التداعيات الإقليمية: إيران**، في: أحمد يوسف وآخرون، الحرب الإسرائيلية على لبنان، ص٣٠٢-٣٠٩.

[2] المرجع السابق، ص٣١٢.

[3] محمد عباس ناجي، **قراءة في الخطاب الإيراني: المساندة للمقاومة**، في: نادية مصطفى وآخرون، **العدوان المقاومة الحضارية في حرب لبنان: الدلالات والمآلات**، ط١، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧)، ص١١٩.

[4] محمد سعيد عبد المؤمن،" **هل تورطت ايران في الازمة اللبنانية**"، مجلة مختارات ايرانية، العد ٧٣، ٢٠٠٦، ص٣٧.

وتصاعدت حدة الخطاب الإيراني الداعم للمقاومة اللبنانية في مواجهة إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة ،ارتباطا في هذه اللحظة بأزمة الملف النووي الإيراني بعد صدور قرار مجلس الأمن الصادر في الفاتح من آب (أغسطس) ٢٠٠٦، والذي طالب إيران بوقف نشاطاتها النووية قبل نهاية هذا الشهر، وإلاَّ واجهت احتمال فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية عليها، الأمر الذي دفع المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي إلى تأكيد دعم إيران للمقاومة في وجه طغيان الولايات المتحدة وعدوانها، والتحركات الشريرة التي تقوم بها إسرائيل، ووقوفها بجانب جميع الشعوب المظلومة وبخاصة الشعبين: " اللبناني والفلسطيني "معتبراً أن الطريق الوحيد لمواجهة الذئب الإسرائيلي الوحشي، والتصدي لعدوان الشيطان الأكبر، هو المقاومة المصحوبة بالتضحيات، فموقف الاستسلام والرضوخ أمام الإدارة الأمريكية المغامرة والمثيرة للفتن، إنما يزيد هؤلاء طمعاً ويجعل الأمر أصعب للشعوب، وحذر خامنئي الإدارة الأمريكية من تعرضها لصفعة قوية وضربة ساحقة من المسلمين لدعمها الجرائم والمجرمين الإسرائيليين الذين يعتدون علناً على حقوق الشعوب المسلمة [١].

لا خلاف إذن بين الجميع في إيران على دعم حزب الله دعما مفتوحاً، حيث يشعر الجميع أنه أحد امتدادات الثورة الإسلامية في إيران وأن دعمه يتجاوز المصلحة، وحتى مبادئ الثورة إلى التعاطف العقائدي والوجداني، وإيران مع نفيها ما تردده إسرائيل حول الوجود الإيراني العسكري في لبنان أو تزويد حزب الله بالصواريخ المتطورة لا توضح تفاصيل أو نوع الدعم الذي تقدمه لحزب الله، ومن الواضح أنها حالة خاصة في إطار الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية وقضايا جماعات المقاومة الإسلامية بشكل عام، لأن هذا الدعم لم يعد ينسحب على باقي فصائل المقاومة الفلسطينية، مع ثبات الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية ومن إسرائيل[٢].

فالدعم الإيراني لأية دولة أو حزب أو جماعة غير إيرانية أو شيعية، يخضع لمراجعات كثيرة ويكون هدفه تحقيق مصلحة مباشرة لإيران، ولذلك فقد توقف دعم إيران لمنظمة التحرير الفلسطينية بدعوى انخراطها في مباحثات السلام مع إسرائيل، وهو ما لا يحقق في رؤيتها مصلحة للفلسطينيين، وكذلك انتهى الدعم الإيراني تجاه سائر المنظمات الفلسطينية المنطوية تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية، في حين بقية الدعم الإيراني يقدم إلى الحركات الإسلامية في فلسطين وعلى رئسها حركتا: " حماس والجهاد الإسلامي "،ومع أن إيران لديها خبرات جيدة

---

[1] ....، "**خامنئي يتوعد إسرائيل وأمريكا بصفعة قوية وضربة ساحقة**"، الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/٨/٣.

[2] عبد المؤمن، "**هل تورطت إيران في الأزمة اللبنانية ؟**"، ***مختارات إيرانية***، العدد٧٣، ص٣٩.

في مجال التفاوض، فإنها لم تعرض هذه الخبرات على الفلسطينيين في مفاوضاتهم مع إسرائيل واكتفت بموقفها السياسي من القضية [1].

وعلى أية حال فإن الخطاب الإيراني من الأزمة يمكن أن يفجّر تحديات عدة في مواجهة إيران خلال المرحلة القادمة، خصوصاً وأن إيران مقبلة على مرحلة حاسمة في أزمة ملفها النووي، أهمها: حالة الاستنفار التي بدت عليها الدول العربية المعتدلة خصوصاً: مصر والسعودية ضد النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة، الأمر الذي دفعها إلى انتقاد حزب الله، ووصف العملية التي قام بها في ١٢ تموز (يوليه) ٢٠٠٦، بأنها "مغامرة لا تتحملها المنطقة"، وثمة مؤشرات عدة تؤكد أن مصر تعتبر حزب الله امتداداً لإيران وأنه لا يمكنها تصديق أن حزب الله اتخذ قرار العملية التي قام بها بدون علم الإيرانيين.

بالإضافة إلى ذلك فإن تعمد قيام إسرائيل بشن حرب ضد الشعب اللبناني واستهداف البنية التحتية اللبنانية، كان هدفه تحميل حزب الله المسئولية عن نشوب الحرب، ومن ثم تدعيم موقف القوى التي تنادي بنزع سلاح حزب الله، مما يعنى انكشافه ليس إقليمياً ودولياً فحسب بل ولبنانياً أيضاً الأمر الذي ستكون تداعياته سلبية على إيران، لأنها في هذه الحالة سوف تخسر "ذراعاً طولياً" لها في مواجهة إسرائيل، كان يمكن أن تستند إليها عند نشوب أي مواجهة عسكرية بين الطرفين، وحتى في حالة تأجيل حسم مسألة نزع سلاح حزب الله بعد قرار الحكومة اللبنانية في ١٥ آب (أغسطس) برفض نزع سلاح الحزب بالقوة، فإن قرار مجلس الأمن رقم (١٧٠١)، والذي وافقت عليه كل من إسرائيل ولبنان بعد إجراء تعديلات بسيطة عليه جاء منحازاً الى إسرائيل، حيث تم تحميل حزب الله مسؤولية تفجير الأزمة الأخيرة، وذلك من خلال جعل الخطوة الأولى لوقف النار مطلوبة منه، كما أعطى إسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها والرد على هجمات حزب الله، من خلال النص على "وقف فوري من جانب حزب الله لكل الهجمات، ووقف فوري من جانب إسرائيل لكل العمليات العسكرية الهجومية"، أضف إلى ذلك، فإن القرار حدد بشكل ضمني عمق الهجوم البري حتى خط الليطاني، وذلك عبر الفقرة المتعلقة بنشر قوات دولية جنوب النهر حتى حدود إسرائيل، وهذا يعني أن الولايات المتحدة ترغب في منح إسرائيل من خلال القرار نصراً سياسياً، عبر دعمه لأهداف عملياتها العسكرية، حتى قبل أن تنتهي هذه

---

[1] عبد المؤمن، "**هل تورطت إيران في الأزمة اللبنانية ؟**"،المرجع السابق، نفس الصفحة.

العمليات وإضفاء الشرعية الدولية على مضي إسرائيل قدماً في هجومها البري والجوي ضد مواقع حزب الله والبنية التحتية اللبنانية[١].

هذه الخطوات التي يتطلبها تنفيذ قرار مجلس الأمن هدفها تقليص قدرة حزب الله على تهديد شمال إسرائيل في المرحلة القادمة، وهو ما تدركه إيران جيداً ومن ثم جاء موقفها من القرار (١٧٠١)، مشوباً ببعض التردد، حيث أعربت عن تأييدها لأي قرار تتخذه الحكومة اللبنانية، لكنها في الوقت نفسه أيدت حزب الله في تحفظاته على القرار وذلك ضماناً لمصالحها.

هذا التردد يمكن إرجاعه أيضاً إلى رغبة إيران في انتظار ما سوف تؤول إليه تطورات أزمة ملفها النووي، التي دخلت مرحلة حاسمة بعد رفضها قرار مجلس الأمن بتحديد مهلة لإيران حتى ٣١ آب (أغسطس) ٢٠٠٦، لتوقف عمليات تخصيب اليورانيوم، وإلاَّ تعرضت لعقوبات، بما يعني أن تطورات أزمة الملف النووي سوف تحسم إلى حد بعيد الموقف الإيراني من حزب الله.

وخلاصة القول يتبين إن الموقف المصري من حرب تموز ٢٠٠٦ يختلف جذرياً عن الموقف الإيراني، وهو ما أضاف سببا آخر لأسباب التنافس والتوتر بين البلدين، يتجلى ذلك من خلال دعم كل منهما لفريق من الفرق المتنافسة على الساحة اللبنانية، فضلا عن ذلك أن مصر حملت المسؤولية عن حرب تموز لحزب الله باعتبار أن خطف الجنود الإسرائيليين يعتبر مغامرة غير محسوبة، في مقابل ذلك وقفت إيران بكل إمكانياتها العسكرية والسياسية والمالية إلى جانب حزب الله خلال الحرب ترتب على هذه المنافسة بين مصر وإيران، بالإضافة إلى عوامل أخرى أن أصبحت الساحة اللبنانية ساحة صراع ومنافسة بين السياسة الإيرانية والمصرية.

---

[1] ناجي، **قراءة في الخطاب الإيراني: المساندة للمقاومة**، ص١٢١.

المبحث الثالث

العدوان الإسرائيلي على غزة (٢٠٠٨) – (٢٠١٢)
وأثرهما على طبيعة العلاقات الإيرانية المصرية

لقد شكلت خيبة الأمل لدى إسرائيل وإخفاقها في ضرب البنية التحتية لحزب الله في حرب عام ٢٠٠٦ ذريعة للبحث في كيفية رد الاعتبار لها وإعادة ترميم قوة الردع الإسرائيلية، التي تآكلت بشكل ملموس خلال مجريات الحرب، بالإضافة إلى التنامي المتزايد للدور الإيراني في المنطقة وقرب امتلاكها السلاح النووي، والذي ترى فيه إسرائيل خطراً عليها، لذلك سعت جدياً للبحث عن ساحة أخرى لإعادة هيبتها العسكرية، وقد شكل قطاع غزة الساحة المفضلة إسرائيلياً لتحقيق ذلك عبر القيام بعملية عسكرية كبيرة لتدمير القدرات العسكرية لحركة حماس صاحبة السلطة في قطاع غزة [١].

أولا : الموقف المصري من العدوانين على غزة عام (٢٠٠٨) – (٢٠١٢)

لقد رعت مصر هدنة بين حركة حماس وإسرائيل مدتها ستة شهور قابلة للتجديد تقوم إسرائيل بمقتضاها بالسماح لمواد البناء بالدخول عبر معابر القطاع والسماح للمواد الأولية كذلك التي منع دخولها بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وأن تقوم حركة حماس بمنع إطلاق الصواريخ تجاه المدن والبلدات الإسرائيلية، وبعد انتهاء المدة لم تلتزم إسرائيل بشروطها، مما دفع الفصائل الفلسطينية للإعلان عن عدم قبولها استمرار الهدنة، وقد رد أحمد أبو الغيط على تقارير غربية تفيد بأن العملية العسكرية كانت تستهدف إسقاط حكم حماس في قطاع غزة، ومن ثم تمكين السلطة الفلسطينية من العودة لحكم القطاع وهذا حسب تقارير دبلوماسية غربية، حيث يقول أبو الغيط: " إنّ هذا التفكير ساذج وسطحي للغاية، لأن السلطة الفلسطينية رفضت بشكل قاطع مثل هذا التصور للعودة إلى قطاع غزة ".

وقد تحرك جهاز المخابرات العامة المصرية ورئيسه عمر سليمان للتواصل مع قيادة حماس بالداخل وفي دمشق، طالباً من حماس وقف التصعيد مع إسرائيل، ويضيف أبو الغيط: إنه وبطلب من الرئيس مبارك أجرى اتصالاً هاتفياً مع تسيفي ليفني وزير الخارجية الإسرائيلية لدعوتها للحضور إلى القاهرة لمناقشة التصعيد في الموقف [٢].

---

[1] أبو الغيط، **شهادتي**، ص٤٣١.

[2] المرجع السابق، ص٤٣٢.

طلبت وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني اجتماعاً منفرداً مع الرئيس مبارك، وبعد خمس عشرة دقيقة تم دعوة ابو الغيط وعمر سليمان للجلسة، وأن ليفني أبلغت مبارك في الجلسة المغلقة أن إسرائيل سترد وأنها لا يمكن أن تسكت أكثر من ذلك"، حيث طالبها الرئيس مبارك بضبط النفس، وأن مصر ستقنع حماس بوقف الصواريخ فوراً، وأن مبارك مارس ضغطاً شديداً لثني إسرائيل عن تنفيذ تهديداتها، وقد خرج أبو الغيط وليفني لعقد مؤتمر صحفي هددت ليفني فيه بأن إسرائيل ستضرب قطاع غزة بكل قوة، وهو ما اعتبر إعلان إسرائيل الحرب على غزة من القاهرة[١].

وهو ما اعتبرته مصر في حينه تضليلاً من قبل وسائل الإعلام للموقف المصري الحقيقي الرافض للحرب، ويعتقد بأن إدارة الرئيس بوش الابن ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس قد شجعت إسرائيل على المضي في ضرب قطاع غزة والعمل على إسقاط حكم حماس في القطاع، وبحسب أبو الغيط، فإن عمر سليمان فور انتهاء زيارة ليفني قام بإرسال تحذيرات إلى حماس بعمليات عسكرية مؤكدة، وأن مصر يمكن أن توقف العدوان الإسرائيلي في حالة واحدة فقط، وهي توقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية، وفي تحليله لمجريات الموقف، يعتقد أبو الغيط بأنه من غير المستبعد أن تكون سوريا وإيران تقفان وراء التدهور الخطير في الموقف[٢].

ويذكر أبو الغيط: إنه خلال جلوسه في مكتبه في ٢٧ كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٨، بدأت القنوات الفضائية بنقل بدء غارات جوية كبيرة على مواقع الشرطة الفلسطينية في غزة، وقال: "صدمت صدمة كبيرة من حجم الخسائر، واستغربت كيف أن الفلسطينيين ومع كل التحذيرات الصادرة إليهم فشلوا في اتخاذ الإجراءات الدفاعية التقليدية لتحقيق انتشار أفرادهم"، بمعنى لماذا لم تخلِ حماس مواقعها في تلك الفترة وأنها لم تأخذ التحذيرات المصرية على محمل الجد، وأن مصر حذرت حماس مما هو قادم وأن نيات إسرائيل للحرب كانت واضحة للجميع [٣].

إن مبعث الشكوك حول دور مصر في حرب عام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ ومبادرتها للحرب على سلطة حماس، هو عدم اعتراف مصر بنتائج انتخابات عام ٢٠٠٦، وما ترتب عليه من أحداث أدت إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة في حزيران (يونيه) ٢٠٠٧، وبالتالي عدم اعتراف مصر بالوضع الجديد القائم في قطاع غزة وإغلاقها لمعبر رفح، على اعتبار أن حماس

---

[1] أبو الغيط، **شهادتي** ، ص٤٣٣.

[2] المرجع السابق، ص٣٣٤.

[3] المرجع السابق، ص٤٣٥.

غير الشرعية هي التي تسيطر عليه، والشكوك الكبيرة لدى القيادة المصرية من ارتباط حماس بالإخوان المسلمين، الذين كانوا يشكلون القوة الكبيرة في المعارضة المصرية، وتخوفها من تأثير نجاح تجربة حماس في الحكم والسلطة على تشجيع الإخوان المسلمين لتحدي سطوة النظام السياسي الحاكم في مصر وكذلك رغبة مصر في إفشال تجربة حماس في الحكم حتى تكون عبرة للإسلاميين في العالم العربي [1].

واللافت للنظر ذلك الاهتمام المصري بأمن قطاع غزة وتواصله المستمر لعدم تدهور الأوضاع فيه، وهذا يعود لعدة أسباب أهمها: ما يشكله قطاع غزة من بعد أمني وقومي لمصر، فهو يمثل خاصرة لها لا بد من الحفاظ على هدوئها واستقرارها، وعدم السماح لأي طرف بجعله ساحة ساخنة لمصلحته، لما لذلك من انعكاس على الأمن المصري بالدرجة الأولى.

ومن المفارقة الغريبة أن يختلف الموقف المصري من حرب ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ عن حرب الثماني أيام عام ٢٠١٢ اختلافاً جذرياً، حيث صدر التحذير المصري في الحرب الأخيرة لإسرائيل، بعد الساعات الأولى محذرة إياها من مغبة مواصلة عدوانها على غزة، وإقدامها في اليوم ذاته على سحب سفيرها من تل أبيب، والطلب من سفير إسرائيل مغادرة القاهرة وقيام السلطات المصرية بفتح معبر رفح الحدودي لمدة أربع وعشرين ساعة متواصلة، وتحرك القوى السياسية الثورية في مصر للتظاهر ومطالبة الرئاسة المصرية بموقف قوي وفعال، ينسجم مع ما أقرته الثورة المصرية الجديدة وطلب مصر باجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب، لمناقشة العدوان وتسهيل وصول عشرة وزراء خارجية عرب لقطاع غزة ومن بينهم وزراء خارجية كل من (تركيا ومصر وقطر والأردن وتونس والعراق ولبنان وليبيا)، والزيارة الخاصة لرئيس الوزراء المصري الدكتور هشام قنديل، وهي سابقة في السياسة الخارجية المصرية وفتح مستشفياتها أمام الجرحى الفلسطينيين.

ومن خلال المقارنة بين الموقف المصري من الحربين على غزة وبعد مرور وقت كافٍ على حدوثهما، يمكن القول: إنّ الخطوات المصرية الدبلوماسية والسياسية، ما بعد الثورة المصرية شهدت تغيراً شكلياً في التعاطي مع الأزمة، حيث كان الاختلاف فقط في النواحي الإنسانية أما المواقف السياسية فلم تتغيّر، واتضح ذلك بعد رعاية الرئيس المصري محمد مرسي اتفاق وقف إطلاق النار بين حركة حماس وإسرائيل في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢ .

---

[1] **عينة من عداء مصر – مبارك لمحور حماس – سوريا – إيران** ، الأخبار .
http://www.al-akhbar.com/node/11963

ثانيا : الموقف الإيراني من العدوانين على غزة (٢٠٠٨) – (٢٠١٢)

لقد دعمت إيران حركة حماس في حربي غزة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، و ٢٠١٢ واعتبرت ذلك واجباً دينياً وشرعياً وأخلاقياً تقوم به وتعترف به وتصر على أدائه، معللة ذلك بغياب الدور العربي في نصرة القضية الفلسطينية والحفاظ على المقدسات الإسلامية في القدس، بعد أن تبنت الدول العربية مفهوم السلام في التعامل مع إسرائيل، كخيار استراتيجي، الأمر الذي تعارضه إيران وحلفائها في المنطقة، لذلك سعت إيران إلى بناء جبهة الممانعة داخل الدول العربية، والمكونة أساساً من: "سوريا وحماس وحزب الله " للتصدي لمن تطلق عليهم إيران: (جبهة الاعتدال)، التي تزعمتها مصر والسعودية حتى اندلاع الحِراك في العالم العربي، وسقوط عدد من هذه الأنظمة، وعلى رأسها النظام المصري السابق برئاسة مبارك، اما السعودية فهي لا تزال تتمسك بالمبادرة العربية التي أعلنتها في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ [١].

أشكال الدعم العسكري الإيراني لحركات المقاومة الفلسطينية

أولا – الجانب العسكري: والمتمثل في الدعم: العسكري بالسلاح والمال والتدريب للحركات الإسلامية خاصة حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي.

ثانياً – الجانب المالي: وذلك عبر تقديم إيران مئات ملايين الدولارات سنوياً لحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي لتمويل أنشطتها: " العسكرية والاجتماعية والسياسية والإعلامية ".

ثالثاً – الجانب السياسي: وذلك عبر توفير الغطاء السياسي والدبلوماسي لحركات المقاومة والمشاركة الفعالة دبلوماسياً في الجهود المبذولة لوقف إطلاق النار بين " إسرائيل وحزب الله وحماس " خلال معارك ٢٠٠٦و ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ [٢].

أما تسليح إيران لحماس فقد تمثل في تهريب كميات كبيرة من صواريخ أرض – أرض (الكاتيوشا) وصواريخ مضادة للدبابات من طراز تورنيت القادرة على اختراق الدروع المصفحة، وقد تم تهريب هذه الأسلحة عبر السودان وصولاً إلى سيناء ثم عبر الأنفاق الحدودية التي تربط مصر بقطاع غزة [٣] .

---

[1] **مجلة مختارات إيرانية**، العدد ١٠٣، فبراير ٢٠٠٩.

[2] ضياء الكحلوت، "**النفوذ الإيراني في قطاع غزة**"، الجزيرة نت، ٢٠١٢ ، http://www.aljazeera.net/books/pages/a7e0bad2-f1a5-4d6f-83c9-ea13e7de6686

[3] حسين ميزان ،**سواء غزة او لبنان**، مجلة مختارات إيرانية ،العدد١٥٠،يناير ٢٠١٣،ص٨٢-٨٣.

وقفت إيران إلى جانب حركة حماس في حربي عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، و ٢٠١٢، بكافة الوسائل والإمكانيات العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وهو ما أكده خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، بأن جزءاً من الصواريخ التي أطلقت من غزة على إسرائيل جاءت من إيران أو بتمويل إيراني، وهو ما أكده كذلك رمضان شلّح أمين عام حركة الجهاد الإسلامي، بأن إيران ساهمت في تحقيق الانتصار وخاصة في حرب الثماني أيام عام ٢٠١٢، وأن دور إيران هو داعم ومساند للمقاومة الفلسطينية في غزة[1] .

مثل الدور الإيراني المتنامي في قطاع غزة خاصة بعد سيطرة حركة حماس على القطاع، محور صراع وتوتر شديدين في العلاقات بين إيران ومصر، حيث اعتبرته الأخيرة تهديداً مباشرةً لأمنها القومي، بسبب ما يشكله الموقع الجغرافي للقطاع الذي يرتبط بحدود برية مع مصر، من أهمية بالغة للأمن القومي المصري، فضلاً عن ذلك إن القضية الفلسطينية تقع في محور الاهتمام المصري، وبناء على ذلك شكل النفوذ الإيراني في قطاع غزة تهديداً للدور الإقليمي المصري، كما أن تعاظم النفوذ الإيراني في قطاع غزة خصوصاً بعد سيطرة حماس عليه في حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٧، يأتي على حساب الدور المصري ويفك الاحتكار المصري للملف الفلسطيني، ويضعف من قدرتها على أن تكون اللاعب الإقليمي الرئيسي في الملف الفلسطيني.

ومن العرض السابق يمكن الاستدلال على ما يلي :

- إن مصر تحركت سياسياً خوفاً وخشية من تنامي الدور الإيراني المتنامي في غزة، خاصة بعد سيطرة حماس على مقاليد الحكم فيها، وقيام إيران بتوجيه الأموال والسلاح لفصائل المقاومة الفلسطينية في غزة.
- قيام إيران باتهام مصر ومسؤوليتها بالتواطؤ بضرب غزة ومقاومتها وفرض الحصار والتجويع على قطاع غزة.
- إن قطاع غزة المرتبط جغرافياً وأمنياً بمصر شكل ساحة صراع مصري إيراني، حول من له السيطرة والتحكم في مجريات الأمور السياسية والأمنية، رغم اتهام مصر لإيران بإعاقة جهود المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية.
- إن السلوك السياسي الجديد لمصر بعد الثورة لوحظ عليه اختلاف في النبرة والإجراءات السياسية، لمواجهة عدوان عام ٢٠١٢ ومن المبكر الحكم على السياسة المصرية الجديدة بكل تفاصيلها في الوقت الراهن.

[1] لقاء للامين العام لحركة الجهاد الإسلامي ،(السيد رمضان شلح) ،على قناة الجزيرة، برنامج لقاء اليوم، بتاريخ٢٠١٢/١١/٢٠.

المبحث الرابع

الحِراك العربي ودوره في التأثير على العلاقات الإيرانية المصرية

شهد أواخر عام ٢٠١٠ موجة من الحِراك الشعبي الذي بدأ في تونس مروراً بمصر وليبيا واليمن والبحرين وانتهاء بسوريا، وقد أسفر هذا الحِراك الشعبي عن سقوط النظامين التونسي والمصري، والتي تعتبرهم إيران أحد أهم حلفاء واشنطن في المنطقة، وسقوط نظام معمر القذافي في ليبيا، عبر تدخل عسكري مباشر من قبل حلف الناتو وبدعم من بعض الدول العربية وعلى رأسها: قطر والسعودية، كما تنحى الرئيس علي عبد الله صالح عن موقع الرئاسة في اليمن، بناءً على تدخل سعودي عبر المبادرة الخليجية وتولي نائبه مقاليد الحكم، أما في البحرين فلقد أدى الحِراك الشعبي إلى تدخل قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية في البحرين لدعم الحكومة السنية، ودعم الحكم الملكي الموالي للسعودية، والوقوف في وجه التدخل الإيراني الواضح، الذي يدعم الشيعة في البحرين ضد النظام الملكي السني، أما سوريا، فلقد اندلعت شرارة الأحداث في المدن السورية الداعية إلى إسقاط نظام بشار الأسد ولا تزال هذه الأحداث مستمرة حتى فترة الدراسة[١].

الموقف الإيراني من الحِراك الشعبي العربي

إن إيران اعتبرت بأن هذه التداعيات والتطورات الإقليمية التي تدور في الدول العربية تصب في مصلحتها على أساس أنها تقدم مؤشراً على فشل الجهود الأمريكية، التي تلقى دعماً من بعض الأنظمة العربية والإقليمية، لكبح طموحاتها النووية خصوصاً النظامين: التونسي والمصري اللذان سقطا بفعل هذه الموجات الثورية، ومن هنا فقد باركت إيران الحِراكين: التونسي والمصري، حيث اعتبرتهما بوادر يقظة إسلامية في العالم العربي مستوحاه من الثورة الإسلامية الإيرانية، وهذا ما عبر عنه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي في خطبة الجمعة في ٤ شباط (فبراير) ٢٠١١، بل ذهبت إيران لمحاولة استثمار نجاح الحِراك المصري والإطاحة بنظام

---

[1] محمد عباس ناجي، "**إيران والربيع العربي، اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة**"، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، http://acpss.ahramdigital.org.eg/news.aspx?serial=54

الرئيس مبارك، مع حلول الذكرى الثانية والثلاثين لنجاح الثورة الإسلامية في إيران، وذلك للدلالة على قوة تأثير الثورة الإسلامية في محيطها العربي [١].

وللتأكيد على الموقف الإيراني فقد أشار الرئيس أحمدي نجاد في شباط (فبراير) ٢٠١٢: "أن المجتمعات العربية تشهد اتجاهاً تغييراً كبيراً، في اتجاه الطريق الإلهي الإنساني الأصيل – إن ثورتنا تعد التمهيد الأساسي لمثل هذه الأحداث التي وعد بها الأنبياء، وأن هذا الحدث الأخير الذي جاء تنفيذاً لتلك الوعود قد بدأ، ونحن في قلب هذه الأحداث إننا نملك الآن الفرصة لخدمة وإطلاق المبادرات اللازمة، ويجب علينا أن نعي خطورة هذه الأمور" [٢].

وقد شعرت إيران بنشوة لأن إسرائيل فقدت أهم حلفاءها في المنطقة، ممثلاً بنظام الرئيس المصري مبارك الذي اعتبرته إسرائيل كنزاً استراتيجياً، بسبب حرصه الدائم على التوافق الدائم مع سياساتها سيما إزاء التعامل مع القضية الفلسطينية، وخصوصاً فيما يتعلق بممارسة الضغط على حركة حماس والمشاركة في حصار قطاع غزة [٣].

الموقف الإيراني من الحراك الشعبي في البحرين

ارتأت إيران ونظرا لعلاقاتها التاريخية والجغرافية والمذهبية بمملكة البحرين، بأن ما يحدث داخلها من حِراك شعبي بقيادة الشيعة، ضد النظام الملكي السني وفر لها فرصة ذهبية عبر تدخلها المباشر بتقديم الدعم للمعارضة الشيعية النابع من أساس مذهبي، ولاعتبارات تاريخية وجغرافية، حيث تعتبر إيران أن البحرين محافظة من المحافظات الإيرانية، وأن هناك مطالبات من نواب إيرانيين بضم البحرين إلى إيران.

وفي المقابل تدخلت السعودية لمواجهة النفوذ الإيراني في البحرين ولتقديم الحماية للنظام الملكي السني فيه، من خلال التدخل العسكري في البحرين عبر قوات درع الجزيرة وضخ مبالغ مالية كبيرة لخزينة البحرين لرفع مستوى المعيشة لسكان المملكة [٤].

---

[1] نورهان عبد الوهاب قاسم، "**المهدوية والثورات العربية**"، مختارات إيرانية، العدد ١٤٢، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو ٢٠١٢)، ص١٠.

[2] المرجع السابق، ص١٠-١١.

[3] محمد عباس ناجي، "**إيران والربيع العربي، اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة**"، http://acpss.ahramdigital.org.eg/news.aspx?serial=54

[4] داوود أحمد زادة، "**طهران – الرياض: الصراع في الساحات الاستراتيجية**"، مختارات إيرانية، العدد ١٤٤، يوليو ٢٠١٢، ص٧٣.

الموقف الإيراني من الأزمة السورية

لقد أيدت إيران جميع الحركات الشعبية في البلدان العربية باستثناء سوريا، حيث اعتبرت إيران منذ البداية ما يحدث في سوريا هو تظاهرات محدودة جداً، وإنها ليست ثورة شعبية ضد النظام الحاكم، كما اتهمت دولاً عربية وإقليمية ودولية بدعم الفتنة المذهبية في سوريا، وحسب الموقف الإيراني فإن ما يجري في سوريا هو مؤامرة خارجية لإسقاط نظام المقاومة والممانعة في المنطقة، والذي يقدم الدعم لحركات المقاومة ضد إسرائيل: حزب الله في لبنان وحركتي: حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين [1].

إن التحالف الإيراني السوري الوثيق والمستمر منذ نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ووقوف سوريا إلى جانب إيران في حرب الثماني سنوات ضد العراق، والذي استمر خلال العقود الثلاثة الأخيرة والذي نجم عنه تأسيس حزب الله اللبناني، حليف إيران وسوريا الوثيق والذي أثبت فعاليته خلال جولات الصراع العسكري مع إسرائيل، ونجاحه في إخراج القوات الإسرائيلية من لبنان دون قيد أو شرط، جعل إيران تتبنى بالكامل رؤية النظام السوري، لأن ما يجري الآن داخلها هو مؤامرة خارجية هدفه الإطاحة بخط المقاومة الوحيد في المنطقة.

إن الدوافع الإستراتيجية التي تدفع إيران للوقوف الى جانب نظام الرئيس بشار الأسد وهي أسباب كثيرة منها: إن سوريا تشكل الحديقة الخلفية لإيران، كما أن سوريا هي الحديقة الخلفية والممر اللوجستي لحزب الله اللبناني، كما أن سوريا وايران لهما من المصالح الكثيرة في لبنان وخاصة مع حلفائهما الشيعة في لبنان (حزب الله، وحركة أمل)، ولهذا فإن موقف إيران من سوريا هو استثناء عن باقي الدول العربية ويأتي ذلك الى الارتباط الايديولجي بين العلويين الذين يحكمون في سوريا باعتبارهم احد الفئات الشيعية ، كما أن مخاوف إيران من تداعيات سقوط الأسد على الداخل الإيراني، وتحريك قوى المعارضة التقليدية للنظام الإسلامي في إيران تجعل إيران في غاية الحذر لما يدور في سوريا، لأن سقوط الأسد سيكون له تداعيات حتمية على ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة بالنسبة لإيران، وخاصة الأنظمة العربية السنية التي تنافس إيران في الإقليم وخاصة مصر والسعودية وتركيا [2].

---

[1] ناجي، "**إيران والربيع العربي**"، ص٢.

[2] محمد فايز فرحات، "**الربيع العربي، إيران في شرق أوسط جديد**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أغسطس ٢٠١١، http://acpss.ahramdigital.org.eg/Articals.aspx?serial=848154&arrch=16

الموقف المصري من الأزمة السورية

منذ تولي الرئيس محمد مرسي مقاليد السلطة في مصر بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٢ ، وفي كلمة ألقاها في جامعة الأزهر وهو خطاب التكليف، أعلن وقوف مصر إلى جانب الشعب السوري وطالب بتنحي الرئيس بشار الأسد، متهماً إياه بارتكاب المجازر والإبادة ضد شعبه، وإنه بات فاقداً للشرعية السياسية والأخلاقية.

وقد تجسد الموقف المصري هذا في خطاب الرئيس مرسي في قمة دول عدم الانحياز المنعقدة في طهران عام ٢٠١٢، حيث أعلن صراحة عن موقف مصر المطالب بتنحي الرئيس الأسد عن السلطة، وترك الشعب السوري يقرر مصيره بنفسه، وهو ما اعتبر موقفاً متميزاً لأنه انطلق من طهران الحليف القوي والداعم لنظام الأسد [١].

كما حاولت مصر لعب دور إقليمي في حل الأزمة السورية من خلال إطلاق مبادرة سياسية في قمة مكة في آب (أغسطس) ٢٠١٢، بتشكيل خلية أزمة رباعية تضم كل من: " مصر والسعودية وإيران وتركيا "، وهي الدول ذات الثقل الإقليمي في المنطقة وذات التأثير في حل الأزمة، وفي محاولة لإيجاد صيغة سياسية تكفل وقف نزيف الدم السوري، وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية مؤقتة للخروج من الأزمة، وخلال اجتماع اللجنة في القاهرة الذي عقد على هامش اجتماع دول منظمة التعاون الإسلامي، وحضره عن إيران الرئيس نجاد والرئيس المصري مرسي ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ومقاطعة السعودية لهذا الاجتماع، لاعتبارها أن إيران هي جزء من الأزمة وليس جزء من الحل.

لقدظهر بوضوح التمايز بين موقفي إيران ومصر من الأزمة السورية، حيث ترى إيران أن النظام السوري هو صمام الأمان للوضع السوري الداخلي، وأما مصر فترى أنها مطالبة باستعادة نفوذها السياسي والإقليمي بعد حِراكها عام ٢٠١١، الذي غيّر الكثير من ملامح نظامها السياسي، الذي يجب أن يتبعه تغيير مماثل في سياستها الخارجية، بعد التغييب القسري الذي فرضته الولايات المتحدة على النظام المصري السابق، أما إيران فترى في الحفاظ على نظام الرئيس الأسد حماية لنفوذها الإقليمي في المنطقة وخاصة في العراق ولبنان وفلسطين [٢].

---

[1] محمد السعيد إدريس، "**مصر وإيران بعد قمة عدم الانحياز في طهران**"، مختارات إيرانية، العدد ١٤٦، ديسمبر ٢٠١٢، ص٧.

[2] صافيناز أحمد، "**الأزمة السورية في العلاقات الإيرانية المصرية في ضوء التفاعلات الإقليمية الراهنة**"، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية.

http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=102

ويمكن الاستدلال مما تقدم أن الملف السوري بات يشكل ساحة تباين جديدة بين مصر وإيران تزيد من حدة التنافس بين البلدين ويضعف من فعالية تحسين العلاقة بينهما في ظل الحديث عن عودة العلاقات المصرية المقطوعة منذ عقود خلت، وخصوصا بعد الحراك العربي، وبالطبع فقد فاقم من حدة التباين الأزمة السورية بعد الحراك الثوري في سوريا، فإن لم تحل الأزمة السورية سيبقى موقف الدولتين منها عقبة في عودة العلاقات بين طهران والقاهرة، وحتى يحدث تطور ملموس في العلاقات بين البلدين، فإن طهران يجب أن تكون جزء من الحل وليس جزء من الأزمة، وعليه يمكن القول إن ما يحدث في سوريا في هذه الغضون، من محاولة تغيير النظام تحت شعار الحرية والديمقراطية والحكم النزيه، يجري في نفس الوقت تدمير سوريا والتخوف أن يؤدي ذلك كله إلى تدمير وتقسيم سوريا.

الفصل الرابع

معوقات العلاقات الإيرانية المصرية

المبحث الأول

أثر العامل المذهبي في إعاقة العلاقات الإيرانية المصرية

المبحث الثاني

تدخل إيران في شؤون الدول العربية ذات التواجد الشيعي

المبحث الثالث

أثر التجاذب في منطقة الخليج العربي على إعاقة العلاقات الإيرانية المصرية

المبحث الرابع

الدور الأمريكي وأثره على إعاقة العلاقات الإيرانية المصرية

الفصل الرابع

معوقات العلاقات الإيرانية المصرية

تتصف العلاقات الإيرانية المصرية بكثير من الخصوصية والتأرجح الواضح بحيث أنها لا تندرج تحت إطار علاقات الصداقة، وفى نفس الوقت فهي ليست علاقات عداوة، وتتفاوت في كثير من الأحيان بين التعاون والصدام، لأن كثيراً من الضوابط تحكم العلاقات بين البلدين مثل: التوجهات العامة لسياسة البلدين تجاه العديد من القضايا على الساحتين: الإقليمية والدولية، والواقع فإن العلاقة بين البلدين تأخذ منحنيات عدة، وهذا ما تم ملاحظته خلال الفصول السابقة من هذه الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون وصول العلاقات بين مصر وإيران إلى حد يكون فيه التعاون أكبر مما هو عليه، ومن هذه المعيقات ما هو ذاتي مثل: التوجهات الأيديولوجية لكلا البلدين، والتي تختلف تماماً فيما بينها، كذلك مصالح البلدين في المنطقة العربية خاصة الخليج العربي، والنفوذ الكبير الذي تسعى إليه كل منهما في سبيل تعزيز هيمنتهما على المنطقة، وكما نجد محاولات متكررة من إيران لاستقطاب عناصر قوة لها في المنطقة تجعل من وجودها ما يعزز التوجهات الإيرانية السياسية، وبنفس الاتجاه تسير مصر التي تحاول الحفاظ على إرثها التاريخي السياسي في ريادة المنطقة.

ومن ناحية ثانية هناك معيقات موضوعية للعلاقات بين البلدين مثل: الدور الأمريكي المهيمن على العالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص، وبالتالي تسعى الولايات المتحدة دوماً إلى استغلال التجاذبات والاختلافات السياسية بين الدول لصالحها بهدف تعزيز نفوذها، وبقاء الآخر تحت سيطرتها، وأدل مثال على ذلك حرب الخليج الأولى التي هدفت إلى إنهاك القوتين: الإيرانية والعراقية، وبشكل عام لو تأملنا الخلافات والنزاعات في الشرق الأوسط سنجد أن القوى الخارجية الكبرى وأهمها الولايات المتحدة قد ساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في تأجيج الصراعات بين بلدان المنطقة، وبالتالي فإن تأزم العلاقات الإيرانية المصرية أو انفراجها مرتبط بالسياسة الأمريكية في المنطقة التي تؤثر على كل مكوناتها.

وعليه فإن هذا الفصل سوف يتناول بالدراسة والتحليل أهم المعوقات في تطور العلاقات الإيرانية المصرية ، وذلك لأهمية معرفة أصول الخصوصية للعلاقات بين البلدين، كما أن

الوقوف عليها يطلعنا على كيفية الوصول إلى علاقات إيرانية مصرية، يسودها جانب أكبر من التعاون، لذلك فإن المبحث الأول سيناقش أثر العامل الديني المذهبي على العلاقة بين البلدين خاصة وأن مصر قد شهدت عام ٢٠١١ تحولاً في تركيبة نظامها السياسي بسيطرة الإخوان المسلمين على النظام السياسي المصري، فهل هذا التحول أبرز العامل الديني كمؤثر في العلاقة بين البلدين، بالإضافة إلى ذلك سيقدم هذا المبحث مدخلاً تاريخياً لأثر العامل الديني على العلاقة بين البلدين.

أما المبحث الثاني فسيكون أكثر تحديداً في فهم طبيعة أثر العامل المذهبي في إعاقة العلاقة بين البلدين، حيث سيتطرق هذا المبحث إلى التدخل الإيراني في الشئون الداخلية للدول العربية ذات الوجود الشيعي، الأمر الذي ترى فيه مصر تدخلاً غير مقبول ويؤثر على علاقات البلدين.

وفى المبحث الثالث تحاول الدراسة مناقشة التجاذبات في منطقة الخليج العربي ودورها في إعاقة تطور العلاقات الإيرانية المصرية ، فمصر لها رؤيتها الخاصة بهذا الخصوص وكذلك إيران التي تتعامل مع الخليج العربي، على أنه خليج فارسي يجب أن يخضع لنفوذها.

وسيناقش المبحث الرابع من هذا الفصل أثر الدور الأمريكي في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط واستغلال التجاذب الحاصل بين مصر وإيران بهدف تعزيزه، وهو ما يعتبر معيقاً هاماً في تطور العلاقة بين البلدين واستقرار المنطقة بشكل عام.

المبحث الأول

أثر العامل المذهبي في إعاقة العلاقات الإيرانية المصرية

لمحة تاريخية عن أثر العامل المذهبي في إعاقة العلاقات الإيرانية المصرية

إن السياسة الخارجية للدول وفي إطار رسم علاقاتها الخارجية تعتمد على مجموعة من المحددات، منها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية، مع الأخذ بالاعتبار مصالح الدولة وتفاعلاتها بالدول الأخرى، وما تفرضه البيئة الإقليمية والدولية على سياسة الدولة لتحقيق مصالحها، ويندرج المحدد الطائفي ضمن المحدد الثقافي والاجتماعي الذي يؤثر بشكل كبير في رسم السياسة الخارجية للدولة، فقد يكون المحدد الطائفي في علاقات الدول هامشياً ويمكن أن يكون أساسياً في علاقاتها بدولة أخرى، لذا تلعب المصالح الثقافية والاجتماعية للدول دوراً أساسياً في السياسات الخارجية وعلاقاتها بالدول الأخرى.

تعد مصر من الدول ذات الغالبية السنية المسلمة لكن التشيع لم يكن منعدماً، فقد عرفته على مدى فترات من تاريخها، بدايةً من المظلومية الشيعية في العهدين: الأموي والعباسي وامتداداً إلى عهد الدولة الفاطمية، هذا على المستوى الشعبي، أما على المستوى الرسمي فقد كانت هناك دعوات للتقارب بين السنة والشيعة في أربعينيات القرن الماضي، وهو تقارب لم يكن هدفه دعوة أحد الطرفين إلى اعتناق مذهب الآخر، وجاءت دعوات أخرى للتقريب بين السنة والشيعة بدأت عام ١٩٤٦، وقد دعمتها جماعة الإخوان المسلمين المصرية في ذلك الوقت وتبناها الكثير من رجال الأزهر الشريف [1].

وفي حقبة السبعينيات نشأت بعض الجمعيات والهيئات الشيعية التي مارست نشاطها بحرية نسبية، وكان في مقدمتها جمعية "آل البيت" التي ظهرت إلى الوجود عام ١٩٧٣، وتعتبر مركز الشيعة في مصر وكان يتبعها عدد من الفروع التي تسمى بالحسينيات نسبة الى الإمام حسين بن علي بن أبي طالب، وقد انحصرت نشاطاتها في المساعدات الاجتماعية والخدمات الثقافية والعلمية والدينية، وبحلول عام ١٩٧٨ توقفت أنشطة جماعة التقريب وجمعية آل البيت بعد نجاح الثورة الإيرانية، ومن الملاحظ أن علاقة الدولة المصرية بالشيعة في الداخل كانت تتأثر سلباً

---

[1] محمد السعيد إدريس، **المحدد الطائفي بين الخطابات المعلنة والسياسات الفعلية**، في: نادية مصطفى، وآخرون إيران والعرب، مرجع سابق، ص٢٣٢

وإيجاباً بعلاقاتها الخارجية بإيران على وجه التحديد، فتم إغلاق جمعية آل البيت بقرار إداري من الحكومة المصرية وضم المسجد التابع لها لمساجد الحكومة [1].

ومع الصعود السياسي الإقليمي للشيعة في السنوات الأخيرة، وكذلك صعود الدور الإقليمي الإيراني وبخاصة النفوذ الإيراني المتزايد في العراق، ازداد التضييق الأمني والسياسي ضد المنتسبين إلى التشيع في مصر، واستمرت سياسة المنع والحجب وعدم الاعتراف بهم، كما ظل الحق في التعبير لتلك الفئة الشيعية ممنوعاً إعلامياً وتنظيمياً لتأسيس جمعيات اجتماعية للشيعة في مصر، وتواصلت الملاحقات الأمنية وكان آخرها اعتقال محمد الدريني الذي نصب نفسه زعيما للشيعة في مصر، وقد حذر تقرير اللجنة المتابعة بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف من تنامي موجه انتشار الفكر الشيعي في مصر في الآونة الأخيرة، والذي يعتمد في ترويجه على الحرب التي خاضها حزب الله مع إسرائيل في جنوب لبنان صيف عام ٢٠٠٦، كما أن رئيس جامعة الأزهر السابق في مصر الدكتور أحمد الطيب، أشار في مؤتمر الدوحة لحوار المذاهب الإسلامية الذي انعقد في الفترة ما بين ٢٠-٢٢ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧ إلى توزيع كتب شيعية في مصر في إطار الترويج لنشر التشيع بين المصريين، وقال: " إن هذه الكتب تدعو لترك المذهب السني وإتباع المذهب الشيعي ".

تعتبر العلاقات الإيرانية المصرية نموذجاً لهذا الخصوص، فالمحدد الطائفي كان دوره هامشياً في العلاقة بين البلدين قبل ثورة ٢٣ تموز (يوليه) ١٩٥٢، حيث أدت عوامل كثيرة أدواراً مميزة في تميز هذه العلاقات أبرزها التقارب والتجانس في بنية النظامين الحاكمين في البلدين، وأيديولوجياتهما السياسية ومع وجود حلف دولي واحد مشترك هو بريطانيا، وبعد انتهاء النظام الملكي في مصر بعد قيام الثورة المذكورة وخلال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر مرت العلاقات الإيرانية المصرية بحالة من التوتر كان العامل القومي الأبرز، والمحدد للعلاقات الخارجية خصوصاً من جانب مصر، وأدى فيها الصراع الدولي حول الشرق الأوسط وظاهرة الاستقطاب الثنائي العالمي وسياسة الأحلاف دوراً أخر لا يقل أهمية، حيث كان الانقسام حول الأحلاف الدولية بارزاً بين انحياز مصر للحليف السوفيتي وانحياز إيران للحليف الأمريكي، وتدعم هذا التوتر باختلاف الأيديولوجية السياسية الحاكمة في البلدين [2] .

---

[1] إدريس، **المحدد الطائفي بين الخطابات المعلنة والسياسات الفعلية**، ص٣٣٣-٣٣٤.

[2] المرجع السابق، ص٣٣٤ .

وفي ظل حكم الرئيس أنور السادات شهدت العلاقات تقارباً بين البلدين مع اعتماد القاهرة سياسة التقارب مع الولايات المتحدة ودخول مصر في مفاوضات سلمية لحل الصراع مع إسرائيل بعد حرب عام ١٩٧٣، ولكن التوتر تفاقم بعد انهيار نظام الشاه في إيران وتأسيس نظام الجمهورية الإسلامية في شباط (فبراير) ١٩٧٩ وإعلان المبادئ الحاكمة للسياسة الإيرانية الخارجية ممثلة بمعاداة الاستكبار الأمريكي والكيان الإسرائيلي وانتهاج سياسة نصرة المستضعفين، وعلى الأخص الدول الإسلامية وتبني سياسة تصدير الثورة إلى الدول المجاورة وتقديم الدعم للجماعات الإسلامية المتشددة في الوقت الذي كانت فيه مصر في أوج توترها مع هذه الجماعات التي اغتالت الرئيس المصري السادات في ٦ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨١، وفي ظل هذا التوتر الجديد بدأ المحدد الطائفي يكتسب أهمية بين مشروعين: إسلامي راديكالي في إيران وآخر محافظ مدني لا ديني في مصر، يتزعم فيه دعوة الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي ويحرص على توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة باعتبارها شريكاً في عملية السلام[1].

وشهدت فترة الرئيس السابق محمد حسني مبارك تبني مصر المسؤولية عن ملف عملية السلام بين إسرائيل والعرب، وهو ما تسبب في التباعد بين البلدين، وذلك على خلفية تباعد الرؤى بين القاهرة وطهران في العديد من الملفات الإقليمية أبرزها ملف التسوية السلمية ثم الملف الخليجي وملف تنامي النفوذ الإيراني على المستويين: الإقليمي والعربي، فإذا كانت العلاقات قد قطعت بين مصر وإيران في عهد الرئيس السادات على خلفية توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، فان التناقض والاختلاف بين الرؤية المصرية والإيرانية حول الملف الفلسطيني كان من أبرز معالم التوتر العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس مبارك [2].

هنا يمكن القول أن تناقض الرؤى بين البلدين في منهج إدارة حل الصراع العربي الإسرائيلي، كان له الدور الأساسي في توتر العلاقات بين البلدين، في ظل شيوع حالة من الحساسية المفرطة لدى النظام المصري، إزاء الدور الإيراني الذي يقدم الدعم لفصائل المقاومة في: فلسطين ولبنان، أو أي إدانة إيرانية لدور مصر الوسيط لعملية السلام مع إسرائيل، وهذا ما يفسر النظرة المصرية للدور الإيراني، باعتباره محاولة لتعرية مصداقية الخيار المصري، في المقابل

---

[1] إدريس، **المحدد الطائفي بين الخطابات المعلنة**، ص٢٠٨-٢٠٩.

[2] محمد السعيد إدريس، "**العلاقات الإيرانية المصرية في عهد مبارك**"، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118883320356689.htm

دعم إيران لثقافة المقاومة على حساب ثقافة السلام التي شكلت مصر أحد ركائزها خلال فترة حكم مبارك [1].

وبنجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وقيام الجمهورية الإسلامية تركزت السياسة الخارجية لها على أساسين **الأول:** المصلحة القومية **والثاني:** الأيديولوجية الإسلامية، وتبرز الأيديولوجية الدينية من خلال وجود نص صريح ضمن مواد الدستور الإيراني، والذي يتضمن إقراراً بأن المذهب الجعفري الاثنى عشري هو المذهب الرسمي للدولة (المادة ١٣)، كما نصت المادة (١١٥) لخاصة برئيس الجمهورية والتي تقر بأن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد [2].

كما أفرزت الثورة الإيرانية مجموعة من المعطيات الهامة على صعيد صياغة أسس عقائدية ودينية في رسم سياساتها الداخلية والخارجية، وذلك بهدف أحكام سيطرة رجال الدين على السلطتين: السياسية والدينية، وعلى هذا الأساس انطلقت الإستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية الجديدة على الأساس التالي : [3]

١- مبدأ تصدير الثورة.

٢- حياد الثورة لا شرقية ولا غربية.

وبناءً على ما سبق فقد انعكس ذلك على سياسة إيران الخارجية لدول الجوار العربي بشكل خاص، وبدأت تُظهر الدول العربية التخوف من التمدد الشيعي، الذي أصبح يشكل مصدر قلق كبير لدى بعض الدول العربية، حيث ترى أن إيران تبدي اهتماماً كبيراً في التمدد والانتشار نحو الدول العربية السنية، مستغلة بذلك حالة الضعف التي يمر بها العالم العربي، لذلك تعمل إيران على اختراق الدول العربية السنية كما هو الحال في مصر، وينطلق الإدراك الإيراني تجاه مصر لما تشكله من أهمية وثقل إقليمي ودولي، كما أن هناك حنين لدى الشيعة في إيران لا يزال يعاودهم إلى مصر منذ القضاء على الدولة الفاطمية عام ١١٧١م، وهو ما دفع الكثيرين في الوقت الحالي وفي ظل الحديث عن عودة العلاقات الإيرانية المصرية إلى التحذير من موجة التشيع في مصر التي قد تكون إيران هي المحرك لها [4].

---

[1] المرجع السابق.

[2] دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، http://arabi-maleki.blogfa.com/post-171.aspx

[3] الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط،** ص٦٥ .

[4] المشاط، **تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان على مستقبل الشرق الأوسط،** ص١٠٥.

وبعد تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة والذي صاحبه صعود شيعي أيضاً، بدأ يظهر القلق لدى بعض الدول العربية (مصر، والسعودية، والأردن)، وهي الدول السنية التي تقود السياسة العربية بشكل عام والتي عبرت عنه من خلال تصريحات لقادة هذه الدول، حيث حذر الملك الأردني عبد الله الثاني من مغبة إنشاء هلال شيعي ينطلق من إيران والعراق وسوريا وينتهي في لبنان، والذي على أثره ستندلع حرب مذهبية ومواجهات بين السنة والشيعة على غرار ما حصل في العراق ولبنان، وحسب قول الرئيس المصري السابق محمد حسنى مبارك "إن ولاء الشيعة العرب لإيران، أكثر من ولائهم لأوطانهم، مما ينعكس بالسلب، على العلاقات بين الدول العربية وإيران"[1].

الطائفية كمعيق للعلاقات الإيرانية المصرية بعد العام ٢٠٠٠

الواقع أن هناك التباساً في فهم إدارة العلاقات الثنائية بين مصر وإيران، اكتسب خلاله المحدد الطائفي أهمية كبيرة في صياغة العلاقات بين البلدين نظراً إلى التدخل الكبير بين المحددات الحاكمة لهذه العلاقات، وفي ظل وضوح الخطاب السياسي المعلن من الجانبين: المصري والإيراني وبروز المحدد الطائفي في الفترة الأخيرة في إدارة العلاقات بينهما، وبخاصة في الرؤية الإستراتيجية لكلا البلدين إلى جانب مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية ابتداءً من أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ وبداية الحرب الأمريكية بما أسمته (الحرب على الإرهاب)، حيث بدأت الحرب على أفغانستان بهدف القضاء على حكم طالبان ثم غزو العراق واحتلاله والسعي إلى ترسيخ مفهوم نظام إقليمي جديد (الشرق الأوسط الكبير) وفرض حالة من الاستقطاب الإقليمي بين محورين:

الأول: محور الاعتدال والذي يضم الدول التي تحالفت مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، **والثاني:** محور الشر الذي يضم الدول المناوئة للولايات المتحدة والتي منها: إيران وسوريا وحركات المقاومة في كل من: لبنان وفلسطين، هذه المتغيرات أدت إلى تعاظم الدور الإقليمي الإيراني وخصوصاً في: العراق ولبنان وفلسطين، وأيضاً على صعيد البرنامج النووي الإيراني، وذلك على غير رغبة الولايات المتحدة والدول العربية التي تمثل محور الاعتدال، وعلى

[1] إيمان حسن، موقع **المجتمع المدني العربي ، في المشاط، تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص ٦٧١ .كذلك حسن أبو طالب، **المد الشيعي في العالم العربي بين الديني والسياسي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦)،ص١٣٣ .

رأسها: مصر والسعودية، من هنا بدأ ظهور المحدد الطائفي ليكون أساسياً للعلاقات بين مصر وإيران [1].

ومما لا شك فيه أن ظهور النزعة الطائفية له انعكاساته السلبية على وحدة وتماسك البنية المجتمعية للدول العربية خصوصاً ذات الوجود الشيعي، وأن أي توتر طائفي يعد تهديداً للأمن القومي لهذه الدول مثل ما يحدث في (العراق، البحرين، الكويت، اليمن، لبنان، السعودية)، وفي ظل هذا السياق الذي امتزج فيه البعد المذهبي مع البعد السياسي، ينطلق الإدراك المصري والعربي على الأساس التالي:

بما أن إيران دولة شيعية كبيرة وتحدها دول سنية تستغل نفوذها المذهبي بحيث تصبح دولة قائدة بالمعيار المذهبي والحامية لكل الشيعة في العالم، وبذلك تكون إيران من حالة تصدير الثورة التي رسمت سياسة إيران الخارجية، إلى حالة تصدير المذهب الشيعي الاثنى عشري إلى الدول العربية السنية وإنها أي إيران تستغل وتوظف المنظمات والتجمعات الشيعية المنتشرة في بعض البلدان العربية للقيام بأعمال وتحركات من شأنها أن تؤثر على أمن واستقرار وتماسك هذه الدول، وهذا ما حذرت منه القيادات السياسية والدينية في بعض الدول العربية مثل: مصر والسعودية والأردن، مما انعكس بالسلب على علاقات هذه الدول وإيران على خلفية استغلال الأخيرة القضايا المذهبية في علاقتها بالدول العربية [2].

وفى موقف آخر يدلل على ما ذكر سابقاً، فإن شيخ الأزهر أحمد الطيب قد وجه انتقادات لإيران، خلال زيارة الرئيس محمود أحمدي نجاد • لمشيخة الأزهر، "متهماً إياها بالتدخل في الدول السنية وحملها مسئولية المشاحنات بين رجال دين من الطرفين: السني والشيعي، وأكد أن استمرار ذلك يحول دون تطور العلاقات بين مصر وإيران، وفى نفس السياق أكد على أن مصر "كانت وما زالت معقلاً لأهل السنة والجماعة وأن الأزهر الشريف يرفض جميع محاولات نشر التشيع في مصر" [3].

---

[1] إدريس، **المحدد الطائفي بين الخطابات المعلنة**، ص٢٠٩ .

[2] **تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان على مستقبل الشرق الأوسط**، ص٩٦.

• كانت هذه الزيارة في السادس والسابع من شباط (فبراير) ٢٠١٣، على هامش المشاركة في قمة التعاون الإسلامي المنعقدة في القاهرة.

[3] محمد السعيد إدريس، "**مصر وإيران وشروط تحالف ما زالت غائبة**"، ***مختارات ايرانية***، العدد ١٥١، فبراير ٢٠١٣، ص٦.

وفى ردود الأفعال على الزيارة أبدى حزب النور السلفي المصري تحفظاً على هذه الزيارة، ودعا في بيان له إلى ضرورة الانتباه إلى الدور الذي تقوم به إيران في المنطقة ودعمها للتيارات الشيعية المسلحة في: العراق ولبنان، وبث الفتن في دول الخليج العربي ونشر التشيع، وأكد الحزب مخاوفه من أن زيارة الرئيس الإيراني نجاد إلى مصر قد تتجاوز الغرض المعلن للزيارة لانجاز تقارب سياسي مع مصر على حساب مصالح عليا لمصر ولأهل السنة والجماعة الجسد الأصلي للأمة الإسلامية [١].

ولم تقتصر ردود الأفعال على زيارة الرئيس نجاد إلى القاهرة على الأزهر الشريف وحزب النور السلفي، بل امتدت لتشمل قطاعات أخرى مثل: فصائل التيار الليبرالي خشية من أن يمتد نظام "حكم المرشد" إلى مصر وأن تتحول مصر إلى دولة دينية يحكمها رجال الدين والجماعات الإسلامية، وعليه فإن الموقف المصري الشعبي يرفض أيضاً زيادة مستوى العلاقات مع إيران، خاصة في ظل حكم الإخوان المسلمين لمصر، الأمر الذي يشكل عاملاً مساعداً لمعيقات تطور العلاقة بين البلدين [٢].

وعليه يمكن القول أن العامل الطائفي واحداً من أهم المعيقات لتطور العلاقة بين البلدين، فقد أثر بشكل واضح منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ على مجمل العلاقات الإيرانية خاصة مع مصر في ظل تشكيل نظام جديد يعتبر نظاما أيديولوجياً ولو بشكل مختلف عما هو الحال عليه في إيران، وأصبح للطائفية أثر كبير في تحديد طبيعة العلاقات مع دول المنطقة، كذلك أثر على التوجهات الإيرانية تجاه الكثير من القضايا الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى ذلك فان المتغير المذهبي يظل متغيراً مهماً في التأثير على التفاعلات بين مصر وإيران ليس فقط نتيجة انتماء النخبة الحاكمة في مصر لجماعة الإخوان المسلمين، ولكن أيضاً بسبب طبيعة التحالف السياسي الذي تستند إليه الجماعة، والذي يتكون من القوى السلفية التي تتبنى موقفاً معادياً للشيعة بصفة عامة، وهو ما أثر على موقفها السياسي من زيارة الرئيس مرسى إلى إيران خلال قمة عدم الانحياز في آب (أغسطس) ٢٠١٢.

[1] "**نجاد في مواجهة الأزهر .. وهواجس التمدد الإيراني وولاية الفقيه**"، معهد العربية للدراسات، مصر – إيران بعد الثورة.
http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/06/264828.html

[2] إدريس، **مصر وإيران وشروط تحالف ما زالت غائبة**، ص٦.

المبحث الثاني

تدخل إيران في شؤون الدول العربية ذات الوجود الشيعي

إيران والجوار العربي

احتلت السياسة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط مساحة كبيرة من النقاش والتحليل في العالم، ولعل طبيعة النظام السياسي الإيراني، الذي تشكل بعد نجاح الثورة الإسلامية كان له كبير الأثر في طرح الكثير من الأسئلة حول السياسة الخارجية الإيرانية مع الإقليم الخارجي، وإن كانت السياسة الخارجية الإيرانية وتأثيراتها على الإقليم موضع جدل حتى قبل قيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩،فالنظام الملكي الذي حكم إيران قرابة الستة عقود كان محوراً للجدل والتساؤل لا سيما حول ماهية ما تريده إيران من المنطقة، وما هو الدور الذي تريده لنفسها في الإقليم ولما كان المحيط العربي الأقرب لهذه التأثيرات التي تفرضها السياسة الخارجية الإيرانية، فإن التركيز سيكون على تفاعلات تلك السياسة مع المحيط العربي ومآلات تلك السياسة ودورها في تحديد مكانة إيران وقدراتها على مد جسور الصداقة لهذه الدول، والتي ستنعكس بالطبع على مستقبل العلاقات مع مصر [١].

يلاحظأن الحدود الجغرافية بين إيران ودول الجوار العربي غير مستقرة، حيث لا تزال إيران تدعي ملكيتها للبحرين واحتلالها للجزر الإماراتية الثلاثة ومشاكلها الحدودية مع العراق (منطقة شط العرب)، "وإيران تتميز بكثافة سكانية ومساحة شاسعة وتكوين سياسي عريق وراسخ وأمة قوية ترفض الاندماج داخل النظام العالمي وحراك اجتماعي وسياسي داخلي، كما أن هناك نضجاً في التكوين الاجتماعي" ، مقابل دول الخليج حيث الندرة السكانية وعدم رسوخ الوعي بالدولة وفقر في التكوين السياسي والاجتماعي، كل ذلك يفسر الحضور المميز لإيران في الخليج، بحيث ينظر إليها من قبل دول الجوار العربي على أن إيران تشكل مصدر تهديد لها، فدول الخليج تفتقد للقوة البشرية باستثناء المملكة العربية السعودية، كما أن اختلال التوازن في منطقة الخليج العربي يصب في صالح إيران، هذا ما يدفعها إلى التدخل في هذه الدول متى اقتضت مصالحها لذلك [٢].

---

[1] محجوب الزويري، "**حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر**"، مركز الجزيرة للدراسات،
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.htm

[2] عياد البطنيجي، **في تفسير التدخل الإيراني في دول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث.
http://albutniji.hiablog.com/post/135065.

اشكال التدخل الإيراني في الدول العربية ذات الوجود الشيعي

يبدو أن السمة الغالبة التي تواجهها المنظومة الحالية للأمن القومي الإيراني هي قلق إيران من محيطها الإقليمي وتحديداً بعض دول الجوار، وإذا ما عرفنا أن هناك دولا عديدة تحيط بإيران من كل الجهات ولا يجمع بينهم نظاماً أمنياً إقليمياً منسقاً وواضحاً، والمسألة بالنسبة للإيرانيين لم تعد اليوم مجرد حسابات نظرية يتم على أساسها رسم مشهد إجمالي لمصادر التهديد، فالوقائع والتحولات التي جرت خلال العقد المنصرم كشفت أن المجال الجيوسياسي والأمني لإيران قد تشكل بفعل الأزمات والحروب المفتوحة، وهذا التدخل يعد بمثابة أحد نتائج هذه الحروب [١].

والواقع أن الدول العربية تتفاوت بشكل كبير في التوجهات المذهبية بشكل عام، حيث أن الدول العربية ذات الوجود الشيعي الكبير محدودة بشكل ملحوظ، إذ تشكل: العراق والبحرين ولبنان النسبة الأكبر في العالم العربي من حيث أعداد الشيعة فيها، ولذلك ستركز الدراسة في هذا المبحث على التدخل الإيراني في هذه الدول والموقف المصري منه.

أولاً : العراق

شكل الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بداية الاستقطاب السياسي والطائفي والمذهبي على الساحة العربية والإقليمية، ابتداء من أحداث التفجيرات الأمريكية في ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وفي الولايات المتحدة بحربها ضد الإرهاب ترجمتها بغزوها لأفغانستان وإسقاط حكم حركة طالبان السنية، ومن الجدير ذكره في هذا السياق أن إيران لم تعترف قط بحكم حركة طالبان في أفغانستان خوفاً من تأثيرها على الداخل الإيراني خصوصاً أن أفغانستان ترتبط مع إيران بحدود طويلة نسبياً خلال عملية التحضير للغزو الأمريكي، فقد غضت إيران الطرف ولم تعلن صراحة رفضها لاحتلال أفغانستان [٢].

كما احتضنت إيران زعماء المعارضة العراقية الشيعية لسنوات طويلة وخاصة المجلس الإسلامي الأعلى وحزب الدعوة الإسلامي وهما فصيلان عراقيان شيعيان، وقد شاركت الفصائل العراقية الشيعية والفصائل الكردية في مؤتمر لندن الذي عقد في نهاية عام ٢٠٠٢، الذي وضع الخطوط العريضة لشكل النظام العراقي المقبل وحصة الطوائف العراقية في السلطة الجديدة ولما

---

[1] الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، ص١٠٧.

[2] تريتا بارزي، **حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة**، ط١، (القاهرة: الدار العربية للعلوم والنشر، ٢٠٠٨)، ص٣٣٤-٣٣٥.

قامت الولايات المتحدة بالفعل بغزوها للعراق حلت مؤسسات الدولة العراقية كافة بما في ذلك مؤسسة الجيش واستبدالها بمؤسسات على أسس المحاصصة الطائفية، حيث حظي الشيعة بنصيب الأسد في مؤسسات: الجيش والأمن والشرطة بالتنسيق مع الأكراد والتشاور الكامل مع إيران، التي دعمت بالمال الموالين لها لخوض الانتخابات التشريعية عامي: ٢٠٠٥، ٢٠١٠، حيث حقق الشيعة فوز ساحق في هذه الانتخابات، مما كفل لهم تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة، علماً بأن الأحزاب السنية قاطعت هذه الانتخابات وهكذا نجحت إيران في غرس أقدامها في العراق برضا كامل من الولايات المتحدة وأصبحت إيران اللاعب القوي الرئيسي على الساحة العراقية [١] .

ثانياً : لبنان

تمكنت إيران من خلال تأسيس حزب الله اللبناني ذو التوجهات المذهبية والأيديولوجية الشيعية الإثنى عشرية، والمرتبطة عضوياً مع إيران عام ١٩٨٥ ودعم من خلال قوات حرس الثورة الإيراني ودعم الحزب: مالياً وعسكرياً وسياسياً ، وذلك مكّن الحزب بإجبار إسرائيل على الخروج من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ دون قيد أو شرط، وهي المرة الأولى في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي التي تنسحب فيها إسرائيل، من دون فرض معاهدة سلام، وقد واصل حزب الله الشيعي تحسين قدراته الصاروخية والعسكرية في لبنان حتى تمكن عام ٢٠٠٦ من التصدي القوي للقوات الإسرائيلية في جنوب لبنان، وإفشال أهداف إسرائيل من الحرب، حيث بات ذلك مقدمة كي تواصل إيران جهودها في الساحة الإقليمية [٢].

لقد احتد الصراع الطائفي على الساحة اللبنانية وتمثل في دعم إيران لتحالف قوى الثامن من آذار بقيادة حزب الله وحركة أمل الشيعيتان في مقابل قوى الرابع عشر من آذار بقيادة سعد الحريري المدعوم سعودياً ومصرياً والذي يمثل الطائفة السنية في لبنان، وقد تجسد هذا الصراع باندلاع صدامات مسلحة في ٨ أيار (مايو) ٢٠٠٨ بين تيار المستقبل السني برئاسة سعد الحريري وقوات حزب الله وحلفائها في بيروت، حيث سيطر أتباع حزب الله على العاصمة بيروت لعدة أيام وقتل جراؤها العشرات من أنصار سعد الحريري حتى تدخلت قوى إقليمية وعلى

---

[1] للمزيد حول الموقف الإيراني من العراق، انظر: حمدونة، **السياسة الايرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣-٢٠١٠**، ص٢٨-٣٠.

[2] المشاط، **تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الاوسط**، ص ٨٠٢.

رأسها: السعودية، وقطر، ومصر، والاتفاق في الدوحة على تشكيل حكومة لبنانية جديدة ولا زال الطابع الطائفي للصراع السياسي في لبنان قائم لغاية الآن [١].

ومن الجدير بالذكر أن الدور الإيراني الكبير على الساحة اللبنانية عبر: سوريا وحزب الله وحركة أمل بقيادة نبيه بري رئيس مجلس النواب، شكل أحد العقبات الرئيسة في العلاقات الإيرانية المصرية ، لأن تيار المستقبل وحلفاءه مدعومون سياسياً ومالياً من السعودية والتي تربطها علاقات متينة مع نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك وهو المعروف بتيار الاعتدال العربي [٢].

ثالثاً:البحرين

اتسمت العلاقات البحرينية –الإيرانية بالتوتر والجمود في ظل مطالبات النظام الإيراني بضم البحرين إلى إيران، فقد بادرت إيران في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٧ بإثارة قضية تبعية البحرين لها في عصبة الأمم المتحدة، وأكدت في المذكرة التي قدمتها إلى المنظمة الدولية في ذلك الوقت أنها كانت قد سيطرت على البحرين في معظم عصور التاريخ، وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، شنت الصحافة الإيرانية حملة كبيرة ضد بريطانيا تطالب فيها بالسيادة الإيرانية على البحرين، وفي عام ١٩٤٥، أفادت صحيفة "طيروز إيران" على لسان وزير الخارجية الإيرانية، حيث طالب الولايات المتحدة بالتريث في استخراج النفط من الحقول البحرينية نظراً للحقوق الإيرانية في البحرين،وقد أقدمت إيران على إصدار قرار من مجلس وزرائها عام ١٩٥٧، يقضي بضم البحرين، وأن قيام المنامة بإدخال تعديلات على قانون الجنسية، الذي صدر في عام ١٩٣٨، والذي نص على عدم جواز الجنسية البحرينية الاَّ لمن تكون له ملكيات غير منقولة بشرط إجادته اللغة العربية [٣].

وقد شكل نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ مقدمة لتذبذب العلاقات بين إيران والبحرين، حيث شهدت العشر سنوات الأولى من عمر الثورة الإيرانية حالة من القطيعة بين الدولتين بسبب خوف البحرين من تصدير الثورة إليها وبسبب الغالبية الشيعية التي تقطن البحرين، وعلى الرغم من حالة التوتر التي تسود علاقات البلدين فقد أقدم الرئيس هاشمي رفسنجاني عام ١٩٩٦ على

---

[1] حسن نصر الله، "**المال والدعم الذى تقدمه ايران يغنينا عن كل مال العالم**"، الملتقى التربوي .
http://www.sef.ps/vb/multka358432/#.UZuVW0qszcI

[2] **إيران والعرب، المصالح القومية وتدخلات الخارج،** ص٢٣٠-٢٣٣.

[3] عبد المؤمن، **الجمهورية الثالثة في إيران،** ص٢١٤-٢١٥.

عبور الجسر الذي يربط السعودية بالبحرين والتقى بأميرها في ذلك الوقت الشيخ عيسى بن سلمان، وقد شكلت هذه الزيارة للرئيس الإيراني بداية التحسن في العلاقات بين البلدين [١].

وقد شهد عام ١٩٩٧ حالة من التحسن الملموس في علاقات البلدين بسبب وصول الرئيس محمد خاتمي للسلطة وتوجهاته العامة بالانفتاح وتطبيع العلاقات مع دول الجوار العربي وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، أما العامل الثاني فهو التقارب السعودي الإيراني الذي لعب دوراً في تطوير العلاقات بين المنامة وطهران وعمل على إعادة العلاقات بين إيران والبحرين في يناير ١٩٩٩، وبرزت ملامح هذا التحسن بقيام وزير التجارة الإيراني بزيارة البحرين في آذار (مارس) عام ٢٠٠٠ لحضور الاجتماع الأول للجنة الاقتصادية البحرينية الإيرانية، حيث اتفقت كلٌ من البحرين وإيران على إعادة فتح الخط البحري بين الدولتين، كما قام وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي بزيارة المنامة في ٢٨ من الشهر نفسه، غير أنه يجب ملاحظة أن التقارب البحريني الإيراني لم يكتمل بسبب قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، التي وقفت عائق حقيقي أمام تنامي العلاقات الإيرانية البحرينية [٢]، وعلى الرغم من التقارب الإيراني البحريني فقد شهد شهر تموز (يوليه) ٢٠٠١ أزمة بين البلدين حيث اتهمت البحرين إذاعة طهران بالتدخل في شؤون البحرين الداخلية.

ومن الجدير بالذكر أن استقلال مملكة البحرين قد حسم في استفتاء شعبي عام ١٩٧١ بإشراف وتنفيذ الأمم المتحدة واكتسب سنده القانوني والشرعي من خلال اعتراف المجتمع الدولي بدولة البحرين كدولة مستقلة ذات سيادة، وبالتالي حصلت على عضوية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وقد اعترفت إيران باستقلال البحرين وتبادلت معها التمثيل السياسي والدبلوماسي وتمت إقامة لجنة مشتركة بين البلدين تعقد سنويا وبشكل دوري في عاصمة الدولتين [٣].

في أحدث المواقف بهذا الشأن بالنسبة للتدخل الإيراني في الشأن الخليجي وعلى خلفية طرح مشروع الاتحاد بين السعودية والبحرين، والذي جاء على خلفية اندلاع الحراك الشعبي في البحرين عام ٢٠١١، مما أثار موجة رفض واستنكار من المسئولين الإيرانيين الذين سارعوا إلى

---

[1] عبد المؤمن، **الجمهورية الثالثة في إيران**، ص٢١٥ .

[2] العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل، موقع البينة نت .
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1471&lang

[3] أبو قاعود، **الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠١٠**،مرجع سابق،ص١٠٠-١٠١.

انتقاد المشروع الذي يهدد الأطماع الإيرانية في البحرين والتي تخطط بقلب نظام الحكم في مملكة البحرين من خلال تقديم الدعم للشيعة داخل المملكة الذين يطالبون بإسقاط نظام الحكم السني، ولقد وصلت ذروة هذه التدخلات من خلال تصريح رئيس مجلس الشورى الإيراني على لاريجاني: "إن البحرين ليست لقمة سائغة تبتلعها السعودية"، كما أن النائب في البرلمان الإيراني حسين علي شهرياري، قال وخلال كلمة له ألقاها في البرلمان الإيراني: "إن البحرين كانت المحافظة الرابعة عشرة في إيران، حتى ١٩٧١، ولكن للأسف وبسبب خيانة الشاه، والقرار السيئ لمجلس الشورى الوطني آنذاك، فإن البحرين انفصلت عن إيران" [1].

وبخصوص موقف مصر من التدخل الإيراني في البحرين فقد عبر الأزهر الشريف وعلى لسان شيخ الأزهر عن موقفه الواضح أمام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، من خلال مطالبته بعدم التدخل في الشأن البحريني واعتبار دول الخليج العربية خطاً أحمراً بالنسبة للسياسة المصرية، ومطالبته الرئيس الإيراني بالكف عن محاولات إيران نشر التشيع في الدول السنية وما يسببه ذلك من آثار للتشاحن بين أبناء الدين الواحد، كما طالب شيخ الأزهر من الرئيس الإيراني بإعطاء الشعوب الإيرانية والشعب العربي في الأحواز وأهل السنة والجماعة في إيران حقوقهم الشرعية إلى جانب الكف عن دعم النظام السوري [2]. كما أن الرئاسة المصرية شددت على أهمية أمن الخليج العربي، وذلك على لسان الرئيس المصري محمد مرسي بقوله: "إن أمن الخليج العربي هو أمن مصر" مشدداً على أن هذا الموقف ثابت [3].

لقد عبرت مصر وبعض الدول العربية (السعودية والأردن) عن قلقها العميق من الدور الإيراني في المحيط العربي، حيث عبر عن هذا القلق الرئيس المصري السابق حسني مبارك من خلال لقاءه بقناة العربية الفضائية في ٨ نيسان (أبريل) ٢٠٠٦، والذي قال فيه: "إن العراق يملكه الشيعة بالتأكيد، فالشيعة يشكلون ٦٥% من الشعب العراقي، وهناك مجموعات شيعية كبيرة في هذه الدول، والشيعة في الدول العربية موالون لإيران دائماً"، كما حذر ملك الأردن عبد الله الثاني من الدور الإيراني في العراق وبعض الدول العربية في مقابلة نشرتها الواشنطن بوست في ٨ كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤، معلقاً على الانتخابات العراقية، قائلاً: "إذا هيمنت الأحزاب أو السياسيون الموالون لإيران، على الحكومة العراقية الجديدة، يمكن أن يبرز هلال جديد من

---

[1] "**نائب إيراني: البحرين من حق إيران وليس السعودية**"، مفكرة الاسلام .
http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2012/05/15/149901.html

[2] "**مطالبات بإعطاء الشعوب الإيرانية حقوقها المشروعة**"، مجلة الفرقان .
http://www.al-forqan.net/articles/2569.html

[3] "**نجاد في مواجهة الازهر .. وهواجس التمدد الإيراني وولاية الفقيه**"، معهد العربية للدراسات، ٢٠١٤/٢/٦.

حكومات،يهيمن عليها الشيعة، حكومات تمتد من إيران إلى العراق وسوريا ولبنان، تعمل على تغيير توازن القوى التقليدي بين الطائفتين الإسلاميتين الرئيسيتين، وتشكل تحديات جديدة لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها"، وأضاف أيضاً: بأن بروز هلال شيعي جديد يزعزع أمن واستقرار الدول الخليجية، التي يشكل الشيعة جزءاً من سكانها، وقال أيضاً: "حتى المملكة العربية السعودية، ليست بمنأى عن ذلك، ستكون مشكلة كبيرة، وسيؤدي فيما بعد، إلى زيادة احتمال اندلاع صراع سني شيعي" [١].

---

[1] **الهلال الشيعي: الخرافة والواقع**، ترجمات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨.
http://www.alzaytouna.net/permalink/4399.html

المبحث الثالث

أثر التجاذب في منطقة الخليج العربي على إعاقة العلاقات الإيرانية المصرية

تأتي أهمية الخليج العربي من الأهمية التي يكتسبها من كونه موقعاً متوسطاً بين الشرق والغرب، كما أنه يمثل نقطة انطلاق والتقاء لطرق المواصلات بين قارات العالم القديم: آسيا وأفريقيا وأوروبا، ومن ناحية أخرى أضاف اكتشاف النفط في تلك المنطقة بعداً جديداً لأهمية الخليج العربي من الناحية الإستراتيجية من خلال تزايد الطلب العالمي، وخصوصاً الدول الصناعية الكبرى عليه، وضمان وصوله للأسواق بشكل آمن، حيث تشير بعض التقارير أن نفط منطقة الخليج العربي سيكون بعد وقت قصير هو المصدر الرئيس للاحتياطات العالمية.

ورغم القناعة بأهمية منطقة الخليج العربي لدى عدد من الأطراف الإقليمية والدولية إلاَّ أنه لا يوجد بينها اتفاق حول صيغة أو مفهوم محدد وجامع لأهمية أمن تلك المنطقة، وإنما كل طرف لديه مفهوم للأمن في الخليج ولديه تصوره الخاص للأوضاع والجوانب، التي تعتبرها تحقق الأمن للمنطقة وذلك بالنظر لاختلاف المصالح والأهداف وإستراتيجية كل طرف [١].

ورغم أنه لا توجد رؤية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي السني بخصوص أمن الخليج العربي لما شكلته أزمة الخليج الثانية عقب الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وما تمخض عن هذه الأزمة في العلاقات الخليجية – العربية، والتي على أثرها تم فك الارتباط الخليجي بالعمق العربي وتقليص الدور العربي في أمن الخليج وربط أمنه بالأمن العالمي وإعطاء الأولوية للبعد الدولي، على أساس أن الدول الغربية لها مصالح هامة في المنطقة وهي معنية بدرجة كبيرة بالأمن في منطقة الخليج العربي.

أدى هذا الموقف لإفشال مبكر لمحاولة إشراك بعض الدول العربية في أمن الخليج العربي، فعلى سبيل المثال لم يستطع إعلان دمشق الذي ينص على مشاركة القوات المسلحة المصرية والسورية، في ترتيبات أمن دول الخليج العربي من أي تهديد خارجي، وهي القوات التي شاركت في حرب تحرير الكويت ضمن قوات التحالف الدولية.

---

[1] خالد العيساوي، "**العراق وأمن الخليج**"، صحيفة العراق الإلكترونية.
http://iraqnewspaper.net/news.php?action=view&id=16609

الموقف الإيراني من إعلان دمشق

عبرت إيران عن رفضها لإعلان دمشق حيث أكدت على موقفها الرافض للدور المصري والسوري في أمن الخليج واعتبرته أنه يخص الدول المطلة عليه فقط [١]. كما تم التراجع عن إعلان دمشق في مرحلة مبكرة عقب الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "ديك تشيني" لمنطقة الخليج، حيث تناول البحث خلال هذه الزيارة تنظيم التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة وأسس النظام الأمني الجديد والدور الأمريكي في هذا النظام، وعبر الوزير الأمريكي عن تحفظ بلاده على المشاركة العربية في أمن الخليج العربي [٢].

ومن خلال ما سبق ترى إيران أن دور مصر الإقليمي الأساسي يقع في العالم العربي وأفريقيا، وفي حين أن مجال إيران الإقليمي يقع في الخليج العربي والشرق الأوسط، حيث شكل هذا الموقف تنافساً متداخلاً بين طهران والقاهرة، فلا تستطيع مصر أن تتعامل مع منطقة الخليج وآسيا بدون أخذ الدور الإيراني في الاعتبار، كما أنه لا تستطيع إيران أن تتجه إلى قارة أفريقيا بدون اعتبار دور ومكانة مصر.

على المستوى العربي تمثل: مصر والسعودية وسوريا دول محورية، كما تمثل إيران دولة محورية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، والتعاون بين مصر وإيران يمكن أن يلعب دوراً هاماً في التطورات الإقليمية في المجالات: الأمنية والسياسية والاقتصادية، ويمكن أن يعزز في بناء الثقة تجاه العالم العربي، ويمكن لإيران كدولة غير عربية أن تلعب دوراً مهماً في مد جسور التعاون بين الدول العربية والدول الإسلامية، وترى إيران أن الدور المصري والإيراني الإقليمي يمكن أن تكمل بعضها البعض بخصوص تعاملها بالنسبة للتهديد الإسرائيلي للمنطقة [٣] .

الرؤية الإيرانية للدور المصري في الخليج العربي

ترفض إيران هذا الدور من مبدأ ما تراه تعريباً غير مقبول للقضايا الخليجية خاصة إذا كانت إيران طرفاً فيه، وهو ما يعني رفض عروبة أمن الخليج وللدور المصري فيه، ولكن في ظل التطورات التي شهدتها المنطقة خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية أعادت إيران صياغة مفهومها

---

[1] باكينام الشرقاوي، **الدور الإقليمي لمصر بين رؤى إيرانية وتركيا**، في: نادية مصطفى، وآخرون (محرر)، الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة، ط١، (مركز الدراسات والبحوث)، ص٢٥٢-٢٠٣.

[2] محمد السعيد إدريس، **رؤى عُمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج**، في: عبد المنعم المشاط (محرر)، أمن الخليج العربي دراسة في الإدراك والسياسات، ط١، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص٢٠٧-٢٠٨.

[3] الشرقاوي، **الدور الإقليمي لمصر بين رؤى إيرانية وتركيا**، ص٢٤٣.

للأمن الإقليمي بشكل نسبي خاصة بعد تجدد مصادر الخطر والتهديد بالرغم من تراجع الخطر العراقي كتحد إقليمي لها، وكذلك شكل الوجود العسكري الأمريكي وإدارتها للحرب في الخليج العربي، كل هذا ضاعف من المخاطر أمام الأمن القومي الإيراني من خلال استعراض الولايات المتحدة لقوتها في المنطقة واستبعاد إيران من أي ترتيبات أمنية إقليمية في الخليج العربي، مما أدى لشعور إيران بعدم الاهتمام بها كدولة إقليمية كبيرة في المنطقة [١].

وفي ظل الإقرار الإيراني بأهمية الخليج العربي للأمن القومي المصري، فإنها ترى أن البعد الاقتصادي يمثل أهم المصالح المصرية فيه ذلك لأهمية البعد الاقتصادي لمفهوم الأمن وتقليص البعد القومي بالنسبة لمصر، ومن هذا المنطلق ترى إيران أن للدور المصري في أمن الخليج بعدين هما:

* **البعد الثقافي:** والذي تقله إيران ولا يثير معها أي مشاكل.

* **الدور الاقتصادي:** وهو الدور الذي ترحب به إيران لحل المشاكل الاقتصادية لكل من: مصر وإيران.

أما فيما يتعلق بالدور السياسي لمصر ورغم اعتبار إيران أن قوة العرب إضافة لها إلا أنها ترفض هذا الدور المصري في القضايا المتعلقة بالخليج العربي، فمثلاً ترفض التدخل المصري فيقضية الجزر الإماراتية الثلاثة المحتلة من قبل إيران، وتلتقي إيران مع الولايات المتحدة من حيث رفض الطرفين وجود دور مصري في الخليج العربي، ولعل هذه المسألة الوحيدة هي المتفق عليها بينهما [٢].

ومن خلال دراسة وتحليل الرؤية الإيرانية لأمن الخليج، والتي تعطي إيران الدور المركزي في وضع الترتيبات الأمنية للمنطقة، والأمر الذي يعني تجريد أمن الخليج من ارتباطه العربي وارتباطه العالمي، وهو ما تسعى إليه طهران لتتمكن من فرض الهيمنة الكاملة على أمن المنطقة، وذلك من منطلق أنها الدولة الأكبر والأكثر قوة في الإقليم نظراً لتعدادها السكاني ومواردها الطبيعية وتفوقها العسكري، وقد أتيح لها لعب هذا الدور الرئيس في أمن الخليج العربي

[1] محمد السعيد إدريس، **الإشكاليات الخليجية في العلاقات الإيرانية المصرية** ، في: محمد السعيد إدريس (محرر)، **تطور العلاقات الإيرانية المصرية** ، مرجع سابق،ص١٣٣ .

[2] الشرقاوي، **الدور الإقليمي لمصر بين رؤى إيرانية وتركيا**، ص٢٥٤.

خصوصاً بعد تدمير القدرات العسكرية العراقية واستنزافه اقتصادياً بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية في عام ٢٠٠٣ [1].

كما أن المفهوم الإيراني يربط أمن الخليج العربي مع دول وسط آسيا، لذا تعتبر إيران نفسها الموازن والرابط بين طرفي الأمن لمنطقة الخليج العربي ودول وسط آسيا، ومن خلال هذه الرؤية تضع الأهداف الإيرانية من الأمن الإقليمي للخليج العربي على النحو التالي : [2]

- لا تقبل إيران أي تقيد في الحدود السياسية بين دول المنطقة بحيث ألاَّ يترتب عليه إعادة ترتيب المنطقة على النحو الذي ينال من الأهمية الإستراتيجية لإيران، وعليه عبرت إيران عن رفضها أي تغيير في الحدود العراقية، ورفضها للاجتياح العراقي للكويت ورفضها إعلان دمشق، الذي يعطي مصر وسوريا دوراً في أمن الخليج العربي، كما أنها تعارض وجود القوات الأجنبية في المنطقة، وهذا من منطلق أن ذلك من المسؤولية الكبرى للدور الإيراني في تحقيق أمن الخليج.
- تسعى إيران لصياغة جديدة للأمن الإقليمي الخليجي يضمن لها مصالحها وأمنها القومي ويحقق مصالح دول المنطقة.
- إقامة مظلة أمنية تحقق من خلالها إيران النفوذ العسكري والسياسي للتحكم في مضيق هرمز.

وعليه دعت إيران ومن خلال الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، سعيد جليلي، وخلال لقاء جمعه بمستشار الأمن القومي العراقي، موفق الربيعي، في طهران في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩، إلى تشكيل منظومة أمنية إقليمية مشتركة، يكون للبلدين (إيران والعراق)، دوراً في تشكيل نواة هذه المنظومة [3].

قوبل هذا الاقتراح الإيراني بالرفض من قبل مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها السعودية خوفاً من امتلاك إيران السلاح النووي، وبالتالي تستخدمه بالضغط والإرهاب تجاه الدول الخليجية، كما أن إيران لا تزال تحتل الجزر الإماراتية الثلاث أيضاً إن الموقف المصري يشاطر الدول الخليجية هذه المخاوف ووقوفه إلى جانبها في مواجهة أي خطر خارجي، يمكن أن يهدد

---

[1] شيماء علي قناوي، **محددات القوة العسكرية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠٠٧**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص١٠٠.

[2] محمد السعيد إدريس، "**إيران والأمن الإقليمي للخليج العربي**"، (مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٣٨، أكتوبر ٢٠٠٧)، ص١١.

[3] شعراوي، **أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، ص٣٨.

الأمن في منطقة الخليج العربي ويقصد هنا بالخطر الإيراني بحيث أن إيران لن تتوانى في إطلاق التهديدات لدول الخليج العربي، وتعتبرها أهدافاً مشروعة في حال مهاجمتها عسكرياً من قبل الولايات المتحدة وتصاعدت هذه التهديدات خلال الفترة التي أعلنت فيها الولايات المتحدة عزمها ضرب إيران عام ٢٠٠٧، وأعقب ذلك تصريح لوزير الدفاع الإيراني الأسبق علي شامخاني: "إن دول الخليج ستكون مستهدفة، وليس فقط القواعد الأمريكية، بل وحتى الأماكن الحساسة والإستراتيجية داخل دول الخليج" [١].

كما انتقد الرئيس الإيراني محمود احمدى نجاد الوجود الأجنبي في منطقة الخليج معتبراً أنه يؤدي إلى غياب الأمن وقال أيضاً: "إن الجيش الإيراني يمكن أن يوفر الأمن والسلم"، كما أكد خلال كلمته: "إن الوجود الأجنبي في الخليج وفي مضيق هرمز الذي يمر منه خُمس إمدادات النفط في العالم يعد مصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة [٢].

الرؤية المصرية للدور الإيراني في الخليج العربي

إن مصر تولي العلاقات مع دول الخليج أهمية خاصة لما تشكله هذه الدول بالنسبة لمصر من عمق عربي وإسلامي، وتميزت العلاقات المصرية مع السعودية التي وصفت على مدار عقود ماضية بالإستراتيجية، وكذلك معظم دول الخليج خاصة في عهد الرئيس السابق محمد حسنى مبارك وهذا يعود إلى الالتقاء في المصالح والنفوذ السياسي، حيث كانت تلك العلاقات متناغمة ومنسجمة وفقاً لمتغيرات تلك الحقبة [٣].

أدى دور مصر الواضح في تدويل اجتياح العراق للكويت في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠ عبر التئام القمة العربية في القاهرة بعد الاجتياح العراقي مباشرة وإعطاء الضوء الأخضر للولايات المتحدة لبناء تحالف دولي ثلاثيني قاد عملية تدمير القوات العراقية في الكويت وإخراجها بقوة السلاح، لأن تصبح مصر بعد ذلك قائدة للنظام السياسي العربي، مما ساهم في إعلان دمشق في نهاية عام ١٩٩١، والذي دعا إلى تأسيس نظام إقليمي أمني عربي تشارك فيه مصر وسوريا وتبني مطلق لمطالب الإمارات العربية المتحدة في موضوع الجزر المحتلة، مما أزعج إيران من

---

[1] أشرف العيساوي، "**أمن الخليج .. تحديات ومخاطر جديدة** " مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨)، ص٧٢.

[2] "**أحمد نجاد: إيران قادرة على إحلال الأمن في الخليج**"، العربية نت،
http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/29/246480.html

[3] للمزيد حول ذلك، انظر: محمد عزب العرب، **الدور الإقليمي لمصر وواقع الخليج العربي**، في: هدى ميتكيس، التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، مرجع سابق، ص١٤٢-١٤٧.

أبعاد الدور المصري الجديد، وكان لدور مصر أثرٌ بالغٌ في تطور العلاقات المصرية الخليجية، وتقديم دول الخليج، والتي هي مصدر للعملة الصعبة التي ساهمت في إنعاش الاقتصاد المصري، ولذلك فقد تبنت مصر بالكامل الرؤية الخليجية لأمن الخليج الذي يرى في الدور الإيراني تهديداً مباشراً لمصالحه النفطية والاقتصادية [1].

لقد شهدت السياسة الخارجية المصرية بعد الحراك الشعبي المصري في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ ووصول جماعة الإخوان المسلمين في مصر غموضاً وإرباكاً في علاقات مصر الخارجية وخصوصاً مع إيران ودول الخليج العربي على حد سواء، فنرى توتر العلاقات المصرية السعودية والمصرية الإماراتية على خلفية محاولة هاتان الدولتان إفشال تجربة الحكم الجديد في مصر، الذي أتى على أنقاض النظام السابق، الحليف القوي والصديق لهاتين الدولتين، بحيث أصبح واضحاً عدم رغبة عودة العلاقات الحميمة مع النظام السياسي الجديد خوفاً من تداعيات نجاح الحراك الشعبي العربي، وانتقاله إلى دول الخليج العربي، ذات الأنظمة الملكية التي لا تعرف شيئاً عن التجربة الديمقراطية والحكم الرشيد [2].

---

[1] المرجع السابق، ص١٤٣-١٤٤.

[2] حسن أحمد، "**السياسات السعودية تجاه الربيع العربي مشهد العلاقات مع إيران**"، ***مختارات ايرانية***، العدد ١٣٨، يناير ٢٠١٢، ص٦٧-٦٨.

المبحث الرابع

الدور الأمريكي وأثره في إعاقة العلاقات الإيرانية المصرية

أصبح من البديهيات الحديث عن الدور الأمريكي تجاه قضايا الشرق الأوسط، حيث تسعى إلى استمرار هيمنتها على المنطقة، من خلال سياساتها المتمثلة بالاستقطاب والتفتيت واستغلال التجاذبات بين دول المنطقة، وللولايات المتحدة تاريخ حافل وطويل بالأحداث المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط، خلال فترة الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتي وما نتج عن تلك الفترة من تجاذبات سياسية واصطفافات أيديولوجية أنتجت أحلافاً عسكرية كان لها تأثير بالغ الأثر في تحولات المنطقة، وغالباً ما تدخلت الولايات المتحدة في الشئون الداخلية لكثير من الدول خاصة تلك التي تنتمي إلى العالم الثالث، أو التي تكون في حالة عداء وخصام معها، وفى إطار العلاقات الإيرانية المصرية تسعى الولايات المتحدة إلى استغلال التجاذب بين البلدين بما يخدم مصالحها، ويخدم مصالح إسرائيل في المنطقة، حيث شكلت عملية التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، حاجزا في العلاقات الإيرانية المصرية خاصة بعد تبنى مصر فكرة التسوية ومحاولة تعميمها على الدول ذات العلاقة.

بالإضافة إلى ذلك فقد سعت الولايات المتحدة إلى المحافظة على مصالحها النفطية وضمان أمن الممرات المائية في الخليج العربي من خلال تواجدها في المنطقة، وهذه السياسة وترت بشكل ملحوظ العلاقات الإيرانية العربية بشكل عام والإيرانية المصرية بشكل خاص، كما أن الولايات المتحدة سعت بكل الوسائل لإظهار إيران على أنها عامل التوتر في المنطقة، وتبيان خطر سلاحها النووي، ومحاولة هيمنتها على المنطقة العربية، وتقسيم العالم إلى محاور فيه محور شرير على رأسه إيران، ومحور المعتدلين وعلى رأسه: مصر والسعودية، هذا الادعاء عزز التوتر بين مصر وإيران.

وعليه يمكن القول: إن تدخل الولايات المتحدة لتحديد طبيعة وضع منطقة الشرق الأوسط وفرض هيمنتها عليه، يعد من أهم المعيقات في تطور علاقات دول الشرق الأوسط ببعضها خاصة العلاقات الإيرانية المصرية.

أثر الدور الأمريكي على تطور العلاقات الإيرانية المصرية

لقد شكل الملف النووي الإيراني وخاصة البرنامج العسكري مصدر قلق كبير لدى صانع القرار الأمريكي، لما يمثله من خطر كبير على التفوق النوعي لإسرائيل كقوة أولى عسكرية في الشرق الأوسط والخلل الذى سيلحق بالتوازن العسكري في المنطقة، ولهذا دأبت الولايات المتحدة على استخدام كافة أدواتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية في محاولة جاهدة منها لتطويق البرنامج النووي الإيراني، ومن الجدير بالذكر، أن دول مجلس التعاون الخليجي قد شاطرت الولايات المتحدة وإسرائيل نفس الهواجس والمخاوف من أثر البرنامج النووي، وخاصة أن علاقات إيران بدول الجوار العربي تتسم بالعداء والتوتر على خلفية الجزر العربية المحتلة والتصورات المتباينة لأمن الخليج العربي [١].

ومن الواضح أن موجة الحراكات الشعبية العربية المعاصرة شكلت في العامين الماضيين تحولاً في الرؤية المصرية للعلاقة مع إيران، حيث لم تعد عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط عائقاً في تطور العلاقات الإيرانية المصرية لجملة من الأسباب : [٢]

- تنحي الرئيس حسني مبارك عرّاب التسوية السياسية، والذي كان على رأس نظام سياسي متماسك وقوي ضمن دوراً مصرياً رئيساً في عملية التسوية، وبغياب هذا الدور لم تعد تشكل عملية السلام عائقاً رئيساً في تطور العلاقات الإيرانية المصرية .
- التغيير الواضح في عملية التسوية السياسية منذ عقد من الزمن ومراوحة عملية السلام في مكانها وعدم وجود أي تقدم يذكر في هذا السياق، كما أن غياب الدور الأمريكي كراعٍ رئيسٍ لعملية التسوية وتفضيل الإدارات الأمريكية المتعاقبة على إدارة الصراع، وليس حله حسب الرؤية والمصلحة الإسرائيلية .
- عدم مقدرة النظام المصري الجديد بقيادة محمد مرسي والإخوان المسلمين على بلورة سياسة خارجية مستقلة عن السياسات الأمريكية المعروفة، بحيث أن النظام المصري وأمام جملة الاستحقاقات الكبيرة التي تنتظره من قروض من المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، ودور الولايات المتحدة الكبير في منح مصر قروض كبيرة، والمنح والقروض والمساعدات التي تقدم من دول الخليج العربي وخاصة: السعودية والإمارات وقطر ذات العلاقة السيئة على الدوام مع إيران، كل ذلك يجعل من الصعوبة بمكان على مصر اجتياز ثوابت الموقف الأمريكي في الخليج تجاه العلاقة بإيران ويجعل من مصر تتردد كثيراً لتحسين علاقاتها

---

[1] طارق الكريت، **التحدي النووي الإيراني، الأفاق، العقبات، المواجهة**، القاهرة: المركز العربي للدراسات، ص١١٢-١١٥.

[2] علي أكبر أسدي، "**حرب غزة، الأهداف والسمات والعواقب**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ١٥٠، يناير ٢٠١٣، ص٢٠-٢٢.

بـإيران، وخاصـة أن الأزمـة الـسورية لا زالـت قائمـة، ومـصر مطالبـة بموقـف أمريكـي خليجـي واضح، بالوقوف مع المعارضة السورية المسلحة. ونخلص من ذلك أن النظام الجديد ولاعتبارات اقتصادية وإستراتيجية، يصعب عليه إحداث انفراجة قوية في علاقاته مع إيران للمحاذير سابقة الذكر.

- تحاول الإدارة الأمريكية من خلال عدم رغبتها لحدوث تحسن في علاقات مصر الخارجية مع إيران، مواصلة الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على إيران، لثنيها عن وقف البرنامج النووي، ولما تشكله مصر من حجر زاوية إقليمي شرق أوسطي، بفعل تاريخها وعلاقاتها الدولية وإغلاق بوابة مصر أمام إيران يعتبر إخفاقاً إيرانياً جديداً.

يبدو جلياَ أن المخطط الأمريكي الإسرائيلي يتمحور حول بلورة نظام شرق أوسط جديد تكون أولوياته تأجيج الصراع السني الشيعي، ومحاولة إيجد عدو جديد اسمه إيران بدل إسرائيل، وأن يصبح جوهر الصراع في المنطقة، هو صراع سني شيعي، وليس عربي إسرائيلي، من خلال دمج إسرائيل بوسيلة التطبيع،وإقناع الدول العربية بأن الخطر الإيراني لا يقتصر على إسرائيل وحدها بل يمتد ليشمل كل ما هو عربي [١].

وتسعى الولايات المتحدة لتنفيذ ذلك من خلال تدفق السلاح الأمريكي لدول المنطقة، وخاصة دول الخليج العربي التي تبتاع السلاح بعقود مالية كبيرة تسهم في تعزيز الاقتصاد الأمريكي، وجعل المنطقة تبدو وكأنها في سباق تسلح على غرار ما كان يحدث إبان الحرب الباردة، كذلك تأجيج الصراع المذهبي في المنطقة وخاصة بين السنة والشيعة، ويرى ملامح هذا الصراع الطائفي الكبير في العراق في العقد الأخير وفي سوريا منذ عامين، حيث تحول الحراك الشعبي في هذا البلد إلى حالة تشبه الحرب الأهلية والطائفية بإسهام أمريكي إسرائيلي واضح.

حيث تبدو صورة الوضع في الشرق الأوسط على أنه سايكس بيكو جديد، ولكنه هذه المرة قائم على تقسيم المنطقة، على أساس ديني وطائفي ومذهبي وهي الصورة الجديدة للشرق الأوسط التي رسمتها الولايات المتحدة [٢].

---

[1] "**كرت إيران في يد مرسي**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ١٥١، فبراير ٢٠١٣، ص٥٠-٥٢.

[2] عبد الوهاب المسيري، **الشرق الاوسط الجديد في التصور الأمريكي الصهيوني**،
http://www.elmessiri.com/articles_view.php?id=34

الرؤية الإيرانية والمصرية من عملية التسوية في الشرق الأوسط

شكلت القضية الفلسطينية بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ محددا أساسياً في سياساتها الخارجية على اعتبار أن القضية الفلسطينية تمثل لب وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وفي هذا السياق لم يكن غريباً أن تبادر الجمهورية الإسلامية في إيران بقطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل، وتحويل مبنى السفارة الإسرائيلية في طهران إلى مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن توقف حركة الطيران من وإلى تل أبيب، وتخصيص الجمعة الأخيرة من شهر رمضان سنوياً لتكون يوماً احتفالياً بالقدس.

كذلك رفضت إيران اعتبار قراري مجلس الأمن (٢٤٢)، (٣٣٨)، أساساً لحل الصراع العربي الإسرائيلي، كما رفضت إيران اعتبار مسار عملية السلام، الذي انطلق قطاره في مدريد عام ١٩٩١، مروراً باتفاق أوسلو الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ واتفاقيات القاهرة وطابا وغزة – أريحا وما تلاه من اتفاقيات عقدت برعاية أمريكية أوروبية وإقليمية، كما عززت إيران من دعمها السياسي والعسكري والمالي للحركات الفلسطينية الرافضة لمسار التسوية السياسية، فيما عمدت إيران وبجهود من الحرس الثوري الإيراني على تأسيس حزب الله اللبناني ومده بالمال والسلاح للاستمرار في مواجهة إسرائيل باعتبار ذلك يمثل لإيران رمزاً للاستمرار والصراع مع إسرائيل في المنطقة [١].

وخلاصة القول نستنتج أن إيران بعد الثورة الإيرانية حاولت الدخول على خط الصراع العربي الإسرائيلي عبر تغيير سياساتها بالمطلق تجاه إسرائيل، حيث اعتبرت إيران إسرائيل دولة غريبة عن المنطقة ويجب العمل على استئصالها من الوجود ودعمت بكافة أشكال الدعم السياسي والمالي والعسكري القوى الفلسطينية واللبنانية في سبيل استمرار الصراع مع إسرائيل.

ويمكن تحديد أبرز المواقف الإيرانية إزاء قضية التسوية وفق ما يلي : [٢]

- ترى إيران بكل وضوح أن نظرة الغرب لإسرائيل فيها الكثير من الازدواجية والكيل بمكيالين عبر عن هذا الموقف المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي: "إن المجتمع الدولي يكيل بمكيالين، إزاء حقوق الشعب الفلسطيني ويتم وصف نضاله المشروع بالإرهاب في حين أن إسرائيل تستخدم كل وسائل القوة والبطش والقمع ويقدم إسرائيل على أنها ضحية".

---

[1] نيفين مسعد، **صنع القرار في إيران**، ص٣٨.

[2] خالد هتهت، **موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية)، ص١٢٥-١٢٦ .

- إن إيران تقدم دعماً للشعب الفلسطيني من زاوية واجبها الديني والأخلاقي والتاريخي باعتباره شعباً مظلوماً.
- تعتبر إيران إسرائيل كياناً مغتصباً للأرض والمقدسات وأن وجودها في الإقليم يمثل خطراً حقيقياً على أمن إيران القومي .

أما مصرياً فمنذ مؤتمر مدريد الذي عقد عام ١٩٩١ بمشاركة دولية وعربية واسعة ومشاركة الوفد الفلسطيني ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، وفي أعقاب هذا المؤتمر بدأت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في إطار سري أشرفت عليه النرويج، ونشير هنا إلى أن مصر لم تكن على علم ودراية بجولات المفاوضات الماراثونية السرية بين الجانبين، حتى بدأت ملامح الاتفاق تظهر فأقدم الجانب الفلسطيني على إبلاغ القاهرة بذلك، لذا فقد كان هناك شبه تأكيد للاتفاق على المستوى الرسمي العربي، حيث اعتبر مجلس جامعة الدول العربية أن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي خطوة ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، ويجب أن يستكمل بانسحاب إسرائيل من كامل الجولان السوري المحتل، ومن الأراضي اللبنانية، أما مصرياً فقد أيدت مصر الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي واعتبرته خطوة هامة في المسيرة السياسية [١].

ويستشف من المعطيات أنفة الذكر أن عملية السلام في المنطقة شكلت محدداً رئيسياً لتباين الرؤى الإيرانية والمصرية تجاه عملية السلام، حيث وقفت مصر بكل قوة لرعايتها ودعمها، وفي الجانب الآخر وقفت إيران بكل قوة لإفشالها وإحباطها عبر دعمها للقوى المعارضة لبنانياً وفلسطينياً، كما وقفت إيران بشدة ضد رفع دول الخليج العربي المقاطعة الاقتصادية جزئياً عن البضائع الإسرائيلية وقيام قطر بفتح مكتب تمثيل تجاري لإسرائيل في الدوحة، وهو مؤشر اعتبرته إيران بأنه بداية لتطبيع العلاقات السياسية بين إسرائيل ودول الخليج العربي التي اعتبرها هاشمي رفسنجاني الرئيس الإيراني خيانة عظمى للإسلام والعرب والفلسطينيين [٢].

---

[1] طاهر شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة أريحا**، ط١، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥)، ص٢٩٥.

[2] عبد المؤمن، **الجمهورية الثالثة في إيران**، ص٢٠٥.

تداعيات الحراك المصري عام ٢٠١١ على الدور الأمريكي في العلاقات الإيرانية المصرية

لقد أدى اندلاع الحراك المصري في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ إلى تغيير جذري وكبير في دور مصر على الساحة الإقليمية، حيث أدى تنحي الرئيس حسني مبارك، الذي قاد وعبر ثلاثة عقود من الزمن إلى علاقات إستراتيجية وثيقة بالولايات المتحدة والقوى الغربية الحليفة لها كما نجح في تثبيت وتعميق العلاقات المصرية الإسرائيلية حتى باتت مصر تشكل كنزاً استراتيجياً للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وقد أدت التطورات في مصر بعد تنحي مبارك لانحسار وتراجع ملموس للدور المصري، وفي هذا السياق ونظراً للمشاكل المصرية الداخلية وعدم قدرة الحكم الجديد في مصر على تثبيت أقدامه، مما أفقد مصر دورها الراعي للمفاوضات السياسية بين إسرائيل وجيرانها العرب وخصوصاً أن الإخوان المسلمين في مصر ورغم تعهداتهم بالحفاظ على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، إلاَّ أن العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد تولي الإخوان الحكم في مصر فقدت الكثير من رسوخها ومكانتها السابقة في عهد الرئيس السابق مبارك.

ولهذا لم تعد عملية السلام في الشرق الأوسط مصدر تجاذب وتباين بين السياسات الإيرانية والمصرية وخصوصا الانفتاح المصري في عهد الرئيس مرسي على العلاقات مع إيران، والسماح للسياح الإيرانيين بالمجيء إلى مصر والحديث عن عودة العلاقات الإيرانية المصرية وتقارب حركة حماس مع القيادة الجديدة المصرية والدور الذي لعبته مصر في وقف إطلاق النار في حرب غزة عام ٢٠١٢.

وفي المقابل ابتعدت حركة حماس عن إيران على خلفية موقفها من الأحداث الدائرة في سوريا ، حيث عبرت عن دعمها للمعارضة السورية ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وهو الموقف الذي تبنته مصر في عهد الرئيس المصري محمد مرسي، هذه المواقف تتناقض تماما مع الموقف الإيراني الحليف الرئيسي لنظام بشار الأسد، حيث شكل الدعم الإيراني احد أهم أسباب صموده في وجه المعارضة والتدخلات الخارجية .

وخلاصة القول فإن عملية التسوية السياسية لم تعد تشكل عائقاً أو معيقاً في استئناف العلاقات الإيرانية المصرية بفعل التحولات الكبيرة على المسرح الإقليمي من حراكات شعبية طالت العديد من الأنظمة العربية، المحسوبة بعلاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة وتوقف عملية السلام منذ سنوات عديدة بسبب ازدياد وتيرة الاستيطان اليهودي في القدس ومختلف الأراضي الفلسطينية وعدم رغبة الولايات المتحدة في التدخل السياسي بلعب دور الوسيط العادل.

كما أن وصول الحواك الشعبي العربي إلى سوريا أهم حلفاء إيران في الإقليم، جعل إيران تتحسس لإمكانية سقوطه، وبالتالي حاولت البحث عن حليف جديد أو تحذيره على الأقل ولهذا وجدت فرصة في تولي الإخوان المسلمين الحكم في مصر لمد نفوذها في مصر الجديدة ومحاولة إبعادها عن محور واشنطن، ولهذا كان اجتماع الرئيس نجاد مع الرئيس مرسي في أعقاب قمة دول عدم الانحياز الذي عقد في طهران الذي عقد بتاريخ ٢٤آب (أغسطس) ٢٠١٢ والتي كان من أهم نتائجه حضور الرئيس المصري الجديد محمد مرسي القمة بعد انقطاع في العلاقات بين البلدين منذ توقيع مصر اتفاقية سلام مصر إسرائيل عام١٩٧٩.

وعليه فإن مصر لديها حساسيات وهواجس تاريخية قديمة وحديثة من مسألة التشيع وخصوصا بعد أن تبنت الثورة الإسلامية الإيرانية فكرة تصدير الثورة على أسس أيديولوجية ومذهبية، لهذا فإن مصر ترى في التحرك الإيراني الإقليمي خطراً على مساحتها الداخلية والخارجية على حد سواء.

ومن منطلق حفظ التوازنات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط وحفاظها على حلفاء دائمين لها تسعى إيران في ظل التخوف من انهيار النظام السوري الحليف الأقوى لها في المنطقة، إلى إعداد حليف آخر يتمتع بقوة علاقاته وتأثيره في المنطقة، وقد تكون مصر في العقل الإيراني الخيار الأقوى كحليف استراتيجي في المرحلة المقبلة، خاصة بعد التغير الجذري في النظام السياسي، لان مصر تتمتع بقوة سياسية كبيرة على المستوى العربي والإقليمي والدولي وأنها بوابة الدخول للعالم العربي ككل، لذلك ينصب الاهتمام الإيراني على بناء علاقات قوية مع مصر رغم وجود قوى إقليمية إسلامية أخرى مثل "تركيا " العضو في حلف شمال الأطلسي والتي على سلم أولوياتها الانضمام للاتحاد الأوروبي، وفي حال المفاضلة بالنسبة لإيران بين مصر وتركيا فإن مصر هي الخيار الأفضل .

الفصل الخامس

واقع ومستقبل العلاقات الإيرانية المصرية في ظل المتغيرات الإقليمية المعاصرة

المبحث الأول

واقع العلاقات الإيرانية المصرية في ظل نظريات العلاقات الدولية

المبحث الثاني

مستقبل العلاقات الإيرانية المصرية في ظل المتغيرات الإقليمية المعاصرة

الفصل الخامس

واقع ومستقبل العلاقات الإيرانية المصرية في ظل المتغيرات الإقليمية المعاصرة

شكلت الثورة الدستورية في إيران عام ١٩٠٦ بداية تبلور ونضوج القومية الفارسية، حيث وجد الإيرانيون في المذهب الشيعي الجعفري الاثنى عشري فرصة تاريخية للحصول على حقهم المشروع في تكوين دولة قومية تتبنى المذهب الشيعي مذهبا رئيسيا للدولة، وقد توجت الثورة الإسلامية الإيرانية هذا المذهب الديني في بنود الدستور الذي تم صياغته عام ١٩٨٩ باعتبار المذهب الشيعي مذهب الدولة الرسمي الذي لا يجب تغييره إلى الأبد [١] .

ومنذ تولي رضا خان مقاليد الحكم في إيران عام ١٩٢٥ سعت إيران إلى بناء قوة عسكرية لمجابهة التحديات المحيطة بها وخصوصا من بريطانيا وروسيا القيصرية، و تمكنت من خلال تحالفها مع بريطانيا حتى الحرب العالمية الثانية ومع الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك، من بناء دولة قوية وجيش قوي اعتبر الأقوى في منطقة الشرق الأوسط حتى باتت إيران توصف بأنها شرطي الغرب في منطقة الخليج العربي خلال فترة حكم الشاه [٢] .

ومع نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وتولي رجال الدين مقاليد السلطة ترسخ البعد الأيديولوجي للجمهورية الإسلامية الجديدة، حيث انعكس ذلك على سياسة إيران الخارجية من خلال المحاولات التي بذلتها النخبة الدينية الجديدة من تصدير أفكار الثورة الجديدة نحو الخارج. فضلاً عن سعى الحكام الجدد بقيادة آية الله الخميني إلى مواصلة جهود بناء القوة العسكرية، حفاظاً على فاعلية الدور الإقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا أن إيران قد دخلت حرب طاحنة مع جارتها العراق استمرت ثمان سنوات على خلفيات حدودية ومائية وأيديولوجية انتهى بقبول إيران القرار الدولي (٥٩٨) عام ١٩٨٩ الذي دعا إلى إطلاق سراح الأسرى من الجانبين وإعادة إعمار ما دمرته الحرب وبدء مفاوضات ثنائية في جنيف [٣] .

كان الهدف من وراء التركيز على بناء جيش قوي هو التأسيس لدور إقليمي طموح من خلال استثمار الموارد التي تستحوذ عليها مثل الموقع الجغرافي، والثروات النفطية والكثافة السكانية لجعل إيران ذا مكانة مرموقة بين الأمم، فضلاً عن ذلك ما تتمتع به إيران من إرادة صلبة وطموح مرتفع وتضخم في صورتها عن ذاتها، كل ذلك دفع الحكام الجدد إلى بناء جيش قوي

---

[1] طلال مجذوب، **من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦-١٩٧٩**، ط ١(بيروت: دار بن رشد، ١٩٨٠،) ،ص٢٨٠.

[2] المرجع السابق ، ص٢٨٢ .

[3] الحمداني ، **سياسة إيران تجاه دول الجوار** ، ص١٤١ .

وترسانة عسكرية متطورة مصنعة محلياً بخبرات وتكنولوجيا إيرانية خالصة، وقد نبعت فلسفة بناء القوة لدى إيران من منطلقين جوهريين : [1]

الأول : مرتبط بالإرث التاريخي القديم والحديث والمعاصر .

الثاني : مرتبط بالعقيدة الدينية لدى الإيرانيين أنفسهم والذي انعكس على الحياة السياسية في إيران لاسيما بعد الثورة الإسلامية في شباط (فبراير) ١٩٧٩.

وهكذا فإن هذا الواقع الذي أوجدته المتغيرات الإقليمية والمحلية ساهم في صعود إيران كقوة إقليمية لها ثقلها الذي استثمرته في توجيه مجريات الأحداث، الأمر الذي اظهر حدة التفاعلات في العلاقات الإيرانية العربية، وبدا ذلك جلياً في صورة تصارعيه من خلال سعى إيران الدائم إلى فرض سيطرتها على الخليج العربي والتأكيد على هويته" الفارسية" باعتبار أن المنطقة بأسرها هي ارض فارسية تاريخياً.

إن العلاقات العربية الإيرانية بشكل عام والعلاقات الإيرانية المصرية بشكل خاص قد تأثرت بشكل كبير بنتائج المتغيرين الإقليمي والدولي، فقد أدت أزمة الخليج الثانية إلى تراجع الدور العراقي كقوة إقليمية باعتبار أن العراق كان يشكل قوة موازنة لإيران، وبانزواء الدور العراقي بعد الاحتلال الأمريكي ساهم في صعود الدور الإيراني، وهو ما يبرر سعى إيران إلى رفض إعلان دمشق، الذي يعزز من دور مصر في أمن الخليج، ولتخوف إيران من تحالف عربي خليجي يكون قوة بديلة للعراق، ويمكنها دعم قدرات دول الخليج ، وبالتالي تكون هذه القوة معيقاً لتحقيق الأطماع الإيرانية في الخليج[2].

وعليه يمكن ملاحظة التوجه الإيراني نحو الهيمنة وفرض دورها في المنطقة حتى في أدق التفاصيل الخاصة بالسياسة المعاصرة لمنطقة الشرق الأوسط، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على واقع ومستقبل العلاقات الإيرانية المصرية وذلك من خلال مبحثين، الأول سيناقش واقع العلاقات الإيرانية المصرية من وجهة نظر سياسية أكاديمية وستحاول الدراسة قدر الإمكان توظيف النظريات السياسية التي تفسر طبيعة العلاقة وتوضيح الأسباب التي أظهرت العلاقات الإيرانية المصرية بهذا الشكل، حيث أن ربط الواقع بالنظريات المفسرة له يبين الواقع بشكل دقيق، ومن ثم يمكن للدراسة في المبحث الثاني من هذا الفصل استشراف المستقبل

---

[1] الراوي، **البرنامج النووي الإيراني**، مرجع سابق، ص ٥٢ .

[2] مصفى كامل محمد، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط** ،ط١ ، (القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر،١٩٩٥،) ص١١٧.

للعلاقات الإيرانية المصرية وفقاً للواقع السياسي الحاضر والذي تم تفسيره من خلال النظريات المفسرة له.

المبحث الأول

واقع العلاقات الإيرانية المصرية في ظل نظريات العلاقات الدولية

يشكل امتلاك القوة العسكرية دوراً مهماً على صعيد البناء النفسي والمجتمعي للدولة، حيث يقود ذلك إلى تنامي شعور المواطنة، واعتزاز مواطني الدولة بوجودهم السياسي ومكانتهم بين الأمم، وكذلك يقوي التماسك لجهة العلاقة بالقيادة السياسية، أما على الصعيد الخارجي فإن القوة تشكل رادعاً حقيقياً للأعداء الخارجيين من مغبة الاعتداء على سيادة الدولة، كما تعزز قدرة الدولة على المنافسة الخارجية اقتصادياً وعسكرياً وتترك انطباعاً قوياً لدى دول الخارج، ووفقاً لنظرية توازن القوى، تسعى الدول إلى زيادة القوة الذاتية بغية تحقيق التوازن مع قوة دول أخرى، وكذلك بغية إضعاف القوى المنافسة للدولة.

تأسيساً على ما تقدم وجدت إيران في امتلاك مميزات القوة العسكرية سبباً جوهرياً للاستحواذ على القوة، مما دفعها إلى بناء مقومات القوة العسكرية بسرعة كبيرة[١]. في مقابل نجد انعدام الرغبة والطموح لدى الجانب المصري لبناء قوة عسكرية تؤهل مصر بأن تلعب دوراً إقليمياً حقيقياً في منطقة الشرق الأوسط، حيث إن اتفاقيات كامب ديفيد كبلت مصر وألزمتها بتلقي مساعدات مالية وعسكرية سنوية من الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت في شراء أسلحتها المختلفة على الصناعات الأمريكية العسكرية ولم تعمل على تطوير صناعاتها العسكرية كما فعلت إيران في العقود الأخيرة .

لذلك نجد الفرق واضح في واقع العلاقات الإيرانية المصرية، فإيران وضعت لنفسها برنامجاً سياسياً واستراتيجياً مختلفاً عن البرنامج الذي انتهجته مصر، والملاحظ أن قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ شكل تغيراً جذرياً حقيقياً في طبيعة هذه السياسة وأهدافها ووسائل إنجاحها، في المقابل شهد العام نفسه تغيراً جذرياً في توجهات السياسة المصرية تجلى ذلك في توقيع اتفاقيات كامب ديفيد برعاية أمريكية، الأمر الذي بدت نتائجه تظهر تباعاً منذ ذلك التاريخ وانعكاسه على القيادة الحاكمة.

يسعى هذا المبحث إلى قراءة العلاقات الإيرانية- المصرية في ضوء نظريات العلاقات الدولية، إذ تقدم النظرية في حقل العلاقات الدولية إطاراً تصورياً لجمع وقائع العلاقات الإيرانية -

[1] الراوي، البرنامج النووي، مرجع سابق ، ص٣٣ .

المصرية وتنظيمها، بقصد الوقوف على طبيعة هذه العلاقة ومعرفة أسباب التوتر، وأخيراً للتنبؤ بمستقبلها، وهكذا تقدم نظريات العلاقات الدولية فهماً عملياً شاملاً لمسار العلاقات – الإيرانية والعوامل التي تتحكم في تطورها.

أولاً: نظرية توازن القوى(Balance of Power)

ترى نظرية توازن القوى أن وجود الدول والتحالفات في حالة تتعادل فيها قوتها العسكرية أمر من شأنه أن يحول دون نشوب الصراعات بين الدول، تقوم النظرية على مبدأين وهما:

أولا : العمل على زيادة القوة الذاتية للدولة لتحقيق التوازن مع قوة دول أخرى .

ثانيا : العمل على إضعاف القوى المنافسة للدولة.

وتفترض النظرية وجود عدد كبير من الدول المتفاوتة في قواها والتي تمثل مجموعة ما يعرف بالمجتمع الدولي، هذا التفاوت في القوى يدفع بعضها إلى إقامة تحالفات أو محاور قوى متكافئة بغية التقليل من احتمالات الحرب، وزيادة فرص السلام وحماية استقلال الدول المنضوية في المحاور المتقابلة، كما أن مفهوم توازن القوى يرتبط بصورة دائمة بسياسة القوى في العلاقات الدولية باعتبارها أداة تنظيم الصراعات الدولية، أو تنظيم صراعات القوى بحيث يسود الاستقرار في المجتمع الدولي [١] .

وبتطبيق نظرية توازن القوى على العلاقة بين مصر وإيران نلحظ أن المبدأ الأول الخاص بالعمل على زيادة القوة الذاتية للدولة لتحقيق التوازن مع قوة دول أخرى نجد أن إيران واعية لهذا المتغير، وتسعى إلى الاستحواذ على عناصر القوة المادية لكي تبني قوتها الذاتية، وذلك من خلال بناء اقتصاد وطني يعتمد على الذات والحصول على التكنولوجيا العسكرية، فضلاً عن بناء قطاع علمي تعتمد عليه في التصنيع المدني والعسكري، كل ذلك بهدف تعزيز وضعها السياسي الإقليمي والدولي، وفرض نفوذها وبناء تحالفات قوية لها في المنطقة،

هكذا أصبحت إيران الدولة الثانية بعد إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك القدرة على إطلاق أقمار اصطناعية بعد أن وضعت إيران في ٤ فبراير ٢٠٠٩ قمرا اصطناعيا صنعته، حيث أطلقته بواسطة صاروخ "سفير٢" الذي أفادت وكالة الأنباء الإيرانية أنه بدوره صنع في إيران.

---

[1] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية** ،ط١، (بيروت : دار أمواج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص١٠٦-١٠٧ .

ومن المؤكد أن إطلاق قمر إيراني الصنع بواسطة صاروخ إيراني الصنع أيضاً يعد انجازاً علمياً وتقنياً تفتقر إليه دول المنطقة، إن امتلاك إيران تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية والصواريخ الحاملة لها والتي بدا واضحا أن إيران حققت فيهما سبقاً على العرب، ويعد مصدر قوة تضاف إلى مصادر القوة الأخرى التي تمتلكها إيران وهو ما يعني التقدم نحو تحقيق المشروع الإيراني، بالإضافة إلى امتلاك إيران لصواريخ شهاب ١ ، ٢، ٣، ٤ ،٥ وهناك توجه للتطوير شهاب٦ وصواريخ أخرى مثل "زلزال" و"الفاتح"[1] .

تبذل إيران جهداً كبيراً في تطوير قدراتها الصاروخيّة البالستية والتكنولوجيا العسكرية، وهي تنفق جزءاً كبيراً من ميزانيتها التسلحية على ترسانة الصواريخ التي تمتلكها وتطورها، فضلا عن امتلاكها للأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وتصنيع الغواصات، لذا تعتبر التكنولوجيا محركا رئيسياً لسياسة إيران الخارجية، وتوجيه العلاقات الإيرانية الخارجية ونجاحها أحيانا وإخفاقها أحيانا أخرى، حيث إن إيران في حاجة متزايدة إلى تطوير قدراتها التكنولوجية واللحاق بطفرتها العالمية، والرغبة في تحديث جيشها وإصلاح ما تم تدميره منذ الثورة وأثناء حربها مع العراق، والرغبة في تحقيق نمو اقتصادي والاعتماد على الذات كأحد المبادئ الأساسية للثورة الإيرانية، في ظل الحصار الأمريكي المضروب عليها[2].

لذا لجأت إيران لتعميق علاقاتها مع الصين وروسيا كبديل عن التكنولوجيا الأمريكية والغربية، فقد بقيت معادلة البترول الإيراني مقابل التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية هي المعادلة المسيطرة على التوجه السياسة الخارجية الإيرانية، وهو ما جعل إيران تنجح في اختراق الحصار الأمريكي المضروب عليها، وهو ما سبب قلقا أمريكا وإسرائيليا، وهذا كله علامة نجاح تحسب لإيران وسياستها الخارجية.

في مقابل ذلك، فإن مصر ومنذ توقيع كامب ديفيد فقد توقفت عجلة زيادة القوة الذاتية، وعلى العكس من ذلك فقد تراجع دور مصر على المستوى العربي والإفريقي والدولي، حيث أصبحت مرتبطة بسياسات الولايات المتحدة في المنطقة.

---

1 عياد البطنيجي، **السياسة الخارجية الإيرانية دراسة نقدية مقارنة**، "ملتقى الخطباء".
http://www.khutabaa.com/index.cfm?method=home.con&ContentID=9839

2 للمزيد حول التطور التكنولوجي في إيران انظر: الراوي، **البرنامج النووي الإيراني**، ص ١٦١-١٧٢.

وعند المقارنة بين سياسة إيران النووية وسياسة مصر فإن المراقب للبرنامج النووي الإيراني ونظيره المصري يرى المفارقة بينهما،ففي الوقت الذي يشهد البرنامج النووي الإيراني قدرا كبيرا من الاستمرارية سواء في العهد الإمبراطوري الشاهنشاهي أو في العهد الثوري، وهو ما يعكس وضوحا في الرؤية والإستراتيجية الإيرانية، ونهجا ثابتاً ومطرداً رغم اختلاف طبيعة النظامين في المقابل نرى الجهود المصرية التي بذلت لبناء برنامج نووي في الخمسينيات والستينيات من القرن الفائت(الحقبة الناصرية)، والمحاولات التي بذلت أيضا في إعادة إحيائه في عقدي السبعينيات والثمانينيات في نفس القرن، كيف انتهت تلك المحاولات في الوقت الذي أصبحت فيه الطاقة المحركة هي عصب الحياة، وفي الوقت الذي أصبحت فيه مصر تستورد البترول والتي ستزداد الحاجة المصرية للاستيراد في المستقبل بهدف تنمية القدرات العلمية وخدمة المجتمع والتنمية في مختلف المجالات مما يفاقم المشكلة اكبر واكبر، وهو ما يدفع مصر بالبحث عن إستراتيجية لها.

وفي نفس الوقت يعكس ذلك الانقطاع أحيانا والاستمرار أحيانا أخرى تخبطا في الرؤية وانقطاعا في الهدف وغياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة والمتماسكة، ويؤكد أن إيران تعمل على الاستفادة من الفرص القائمة في البيئة الإستراتيجية، ففي الوقت الذي تتراجع فيه القوة الأمريكية، ومأزقها في العراق وأفغانستان، وما رتبت له سياسات إدارة بوش إلى حد كبير من تحول إيران إلى لاعب أساسي في العديد من الساحات، كل ذلك هيأ لإيران بأن تصبح قوةً فاعلةً في الإقليم وتقوم بالفعل بلعب أدوار إقليمية مؤثرة.

فهي استغلت بذكاء هذا التراجع والضعف في السياسة الأمريكية في تفعيل سياستها الخارجية وبخاصة المسألة النووية، حيث تدرك طهران هذه البيئة الإستراتيجية المناسبة والمواءمة لإستراتيجيتها وتدرك هذا التحول في العالم، حيث تتنبأ مختلف المراكز السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، بأن العالم يتجه إلي التعددية وقرب انتهاء عصر انفراد قوة وحيدة بقيادة العالم، التي تحتكر إدارة الأزمات الدولية، تلك اللحظة التاريخية، التي يتحول فيها العالم، وتتغير المعايير التي تحكم الأفكار والسياسات، هذه اللحظة تستغلها إيران جيدا في طرح وتفعيل سياستها لتحقق مصالحها القومية، وهي لحظة سيكون فيها العالم العربي أمام حساب التاريخ، إذا ما ضيع هذه الفرصة، هكذا يتبين لنا أن الدور الإيراني يسير بخطى مدروسة ومنتظمة وبدون إنقطاعات، وهو ما يعطي إيران ميزة تميزها عن غيرها من دول المنطقة التي تتغير سياسات الأخيرة بتغير القيادات الحاكمة، وهو ما ينفي صفة الاستمرارية عنها.

أما بخصوص المبدأ الثاني للنظرية، أي العمل على إضعاف القوى المنافسة للدولة تشير الملاحظة المنهجية إلى أن إيران تسعى وبكل قوة إلى إضعاف الدول المنافسة لها وتستخدم في ذلك كافة السبل والإمكانيات بما في ذلك استخدام المبدأ الأول من هذه النظرية لإنجاح المبدأ الثاني بمعنى آخر" إن تعزيز الإمكانيات الداخلية حتما سيوظفها في إضعاف العدو الخارجي" والعكس صحيح، الأمر الذي ينطبق على الحالة المصرية، فيلاحظ عدم قدرة مصر على تعزيز وضعها الداخلي اقتصاديا وسياسياً يجعلها هدفا للدول التي تنافسها على ريادة المنطقة وأولها إيران، وهذا ما يفسر تعاظم الدور الإيراني على حساب الدور المصري في المنطقة، كما وتستخدم إيران الوسائل الإعلام لحشد الجمهور العربي والإسلامي ضد مواقف النظام المصري تجاه القضية الفلسطينية حتى تضعف السياسات المصرية في المنطقة، وتظهر ضعفها للجمهور العربي بغية الحط من مكانة مصر الإقليمية، إن إضعاف الدور المصري يعد مكسبا سياسيا واستراتيجيا لإيران.

ثانيا : نظرية توازن الردع النووي

إن تصاعد الدور الذي تلعبه الأسلحة النووية خصوصا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومع التطور الذي شهدته أنظمة التسلح في العالم، ظهرت نظرية توازن القوى في إطار ما يسمى " نظرية توازن الرعب النووي "والتي تزامنت مع بروز نظام القطبية الثنائية على مستوى العلاقات الدولية .

وتخلص هذه النظرية في قدرة السلاح النووي الذي تمتلكه دولة معينة على كبح جماح دول نووية أخرى ومنعها من إشعال حرب ذرية مدمرة وتهدد السلم والأمن الدوليين، ويترتب على ذلك المفهوم وجود علاقة بين توازن الرعب النووي وتوازن القوى المنشود بين القوى الدولية الكبرى، وذلك بغية صيانة السلم والأمن الدوليين [١] .

وإذا تم تطبيق هذه النظرية على الحالة الإيرانية التي تبحث عن موقع لها من خلال امتلاكها القوى القصوى ممثلة في السلاح النووي كون الحصول على اقتناء هذا النوع من الأسلحة في إطار التوصل إلى إستراتيجية نووية محددة لها ، والتي تقوم على أساس أنه في حال امتلكت إيران هذا السلاح يمكن أن يردع قوى خارجية أخرى من التفكير في مهاجمة إيران او غزوها على غرار ما حصل مع الجارة العراق عام ١٩٩١و عام ٢٠٠٣ [٢] .

---

[1] حسين، **نظرية العلاقات الدولية** ، ص١١٦ .
[2] الراوي، **البرنامج النووي الإيراني**، ص١٩ .

وفي حال شن أي عدوان خارجي على إيران تستطيع أن تجعله أن يكون مكلفا وباهظا إلى الحد الذي من شأنه أن يمنع أعدائها المحتملين من القيام بمثل ذلك العدوان عليها، هذا ما يجعل إيران مصرة أكثر من أي وقت مضى في تمسكها بحقها في امتلاك مثل هذا السلاح ، ولم يعد بناء جيش كبير يضمن النصر في اغلب الأحيان، وحتى امتلاك أسلحة كيماوية لم يعد رادعا لمنع قوة نووية من أن تشن الحرب على الطرف المهدد، هذا ينطبق على الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق عام ١٩٩١م، والذي سبق للعراق التهديد باستخدام الأسلحة الكيماوية في حال نفذت الولايات المتحدة تهديدها، ولكن الواقع لم يشكل تهديد العراق أي رادع ولم يثني الولايات المتحدة عن القيام بعمل عسكري ضده [١] .

والسؤال هنا عن ماهية المشهد لو أن العراق كان يمتلك قنبلة نووية، وهدد الرئيس السابق صدام حسين باستخدامها على غرار تهديده باستخدام السلاح الكيماوي، لكان من الممكن أن أشياء كثيرة ستحدث وبشكل مختلف عما حصل ، وربما لهذا السبب تسعى إيران لاقتناء السلاح النووي، بحيث يكون الهدف الرئيسي هو أن تمنع حصول هجوم عسكري أمريكي إسرائيلي عليها على غرار ما حصل على العراق، لا سيما وان الولايات المتحدة الأمريكية تصنفها إحدى دول محور الشر .

حيث رسمت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش السياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية على ما بات يعرف بـ " إعلان بوش "، وذلك في سبتمبر(أيلول) ٢٠٠٢ والذي كان يقوم في جوهره على منع الدول الأخرى من الحصول على أسلحة الدمار الشامل وتبني سياسة الحرب الوقائية أو انتهاج الضربة الاستباقية، كما جاء في الإعلان بان الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بالسيادة العسكرية على المستوى العالمي، ولا يسمح بظهور أي منافس عسكري محتمل لها، وكانت أهم ركائز هذا الإعلام هي سياسة الردع من خلال التهديد باستخدام القوة لمنع العدو بعمل يهدد المصالح القومية للولايات المتحدة وسياسة الاحتواء التي تقوم على أن الولايات المتحدة يجب أن تمتلك قوات عسكرية قوية بما فيه الكفاية لاحتواء أي خطر خارجي، كما حدد الإعلان كلا من العراق وإيران وكوريا الشمالية على أنها دول مارقة، وتشكل محور الشر الرئيسي في العالم [٢] .

---

[1] الراوي، **البرنامج النووي الإيراني** ، ص٢٩ .

[2] George w. Bush, the white house, September 17, 2002 {document}, the national security strategy of the united states, in Encarta reference liberally 2004, cd 1.

وفى المقابل يتبين أن مصر لم تسع إلى تعزيز قدراتها النووية خاصة في ظل السباق العالمي نحو امتلاك هذا السلاح، ومصر لديها الإمكانيات الجغرافية والبشرية لامتلاك هذا السلاح لكنها ظلت مرتبطة بالسياسات الأمريكية والمساعدات المقدمة لها، حتى لا تكون قوة منافسة لإسرائيل خاصة وأنها تمتلك حدود مشتركة مع إسرائيل وكلاهما يسعى كي تظل مصر ضعيفة وتحت سيطرة السياسات الاسرائلية والأمريكية لضمان تفوق إسرائيل الإقليمي.

ثالثا : نظرية الهيمنة

سياسة الهيمنة هي سياسة الدولة التي تنشد من سياستها الخارجية عرض ما تملكه من قوة، إما بقصد الاحتفاظ بها أو زيادتها، ولذا فهي تسير على سياسة إظهار الهيبة الهدف من هذه السياسة هو إشعار الدول الأخرى بمدى القوة التي تستحوذ عليها، وتعتبر هذه السياسة سلوك فطري في العلاقات بين الدول، وتعد سياسة الهيبة هي المظهر الأساسي للصراع على القوة في المسرح الدولي .

وتعتبر نجاح الدولة التي تقتفي اثر سياسة الهيبة في تحقيق فاعلية هذه السياسة يمكن أن تقنع الدول الأخرى بما تريد أن يعتقدوا من ناحية حجم القوة التي تستحوذ عليها، ويمكن للدول تحقيق ذلك من خلال استخدام وسيلتين هما : [١]

- الدبلوماسية .
- استعراض القوة العسكرية .

والغرض من هذه السياسة تحقيق الأهداف التالية :

١- الحصول على المكانة داخل المجتمع الدولي .

٢- تحقيق الهيبة الداعمة لسياستها الخارجية .

هذا ما يفسر سعي الجمهورية الإسلامية الإيرانية للحصول على القوة التي تجعل منها دولة ذات هيبة على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما تحقق بالفعل في السنوات الأخيرة ، أما مصر فقد تراجع دورها والأحداث الجارية فيها أفقدتها الكثير من هيبتها.

كما أن إيران تملك موارد طبيعية هائلة إضافة إلى موقع جيواستراتيجي مميز وثقافة نابضة بالحيوية ولديها وفرة في عدد السكان بحيث يفوق عدد سكان الدول المجاورة لها بكثير، هذه

[1] احمد فؤاد رسلان، **دراسة تطور الاسرة الدولية المعاصرة**، ط١،(القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)،ص١٢٧-١٢٨.

المزايا مجتمعة تجعلمن الإيرانيين يتطلعون باستمرار إلى لعب دور الريادة بين الاقران في السياسة الإقليمية ، إن حجم ومساحة الدولة يؤثر في كمية الموارد الطبيعية المتاحة، كما أن المناخ يؤثر على تعبئة الموارد البشرية الضرورية لاستقلال هذه الموارد الطبيعية، كما أن التباين في هذه العوامل قد يؤدي إلى حد يعيد للتأثير على بناء النظام السياسي وعلى قدرة هذا النظام على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها [١] .

لقد حاول الشاه إعادة المجد القديم لإيران وتحويلها إلى قوة جبارة كما كانت في السابق وحسب اعتقاد الشاه بأنه يمكن للمنطقة أن تزدهر فقط في ظل الهيمنة الإيرانية عليها، حيث عبر عن ذلك الشاه قبل موته "ان إيران الدولة الوحيدة القادرة على المحافظة على السلم والاستقرار في الشرق الأوسط " [٢] .

وهذا الشعور ينتشر أيضا لدى الإيرانيين الذين يرون أن بلادهم هي المهيمن الطبيعي في منطقة الخليج العربي، فضعف جيران إيران يجعلهم غير مؤهلين لاحتلال ذلك الموقع ، ان امتلاك الدور الإقليمي والدولي لأي كيان سياسي في العالم يتطلب منه امتلاك القوة، باعتبار ان السياسة الدولية هي صراع من اجل القوة، وهناك علاقة وثيقة بين القوة والتأثير والقوة بمعناها في السياسة الدولية " السيطرة على أقوال وأعمال الآخرين " وهذا يعني ان للقوة صبغة نفسية – سيكولوجية، وتأتي أهمية القوة في تدعيم السياسة الداخلية والخارجية للدولة، والدور الذي تلعبه على الصعيد الدولي والإقليمي [٣] .

ويأتي تأكيد أهمية القوة للدولة على لسان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر الذي أكد على أهمية العوامل الأيديولوجية والعسكرية في حشد إمكانيات الدولة وتجنيدها في المجال الدولي، يضرب مثلا على ذلك ما حققته الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر عندما استطاعت امتلاك قوى وإمكانيات عظيمة أعطتها القدرة على مقاومة القوى الخارجية المعادية ، وفي ظل وجود مجتمع دولي ضعيف لا يملك فرض إرادته نتيجة غياب سلطة موحدة تملك وسائل القوة لتصبح العلاقات بين الدول تعتمد بالأساس على علاقات قوة وليس على علاقات حق، فهي تخضع للعبة المصالح الوطنية [٤].

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ط١، ترجمة، وليد عبد الحي، (الأردن ،توزيع مركز احمد ياسين، ١٩٩٥)، ص٤٤ .

[2] Mohammad Reza Pahlavi, Answer to history (New york: Stein and Day, 1980), p142

[3] حسن، **نظرية العلاقات الدولية**، ص٥٥ .

[4] هنري كيسنجر، **مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية** ،ترجمة ، حسين شريف، (القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٣)، ص٢٠

على أساس ما سبق تأتي تبرير الفكر الغربي باستخدام القوة واعتمادها أساسا للعلاقات الدولية، وإضفاء صبغة الشرعية عليها، حيث يقول (ريمون ارون) " لقد بحثت عما يشكل خاصة أو خصوصية العلاقات الدولية واعتقد أنني لمست ذلك في مشروعية وشرعية استخدام القوة من طرف الممثلين ويمثلون هم من يقبضون على السلطة" [١] .

تنقسم عوامل القوة للدول إلى قسمين عوامل مادية وغير مادية بمعنى أخر عوامل طبيعية وأخرى اجتماعية، من هذه العوامل موقع السكان، الموارد الطبيعية، نظام الحكم، مستوى التسلح وكيفية توظيف الدولة لهذه العوامل في بناء القوة، فإن امتلاك إيران مصادر طبيعية عالية مثل النفط والغاز الطبيعي وتوظيف هذه الإمكانيات لبناء تحالفات مع دول مثل روسيا والصين والهند، بذلك تسعى إيران لفك نطاق العزلة الدولية التي تفرضها الولايات المتحدة عليها، كما أتاحت هذه الاحتياطات لطهران بتقوية علاقاتها مع دول تعاني من وطأة العقوبات الأمريكية هي سوريا وفي عصر تطغى فيه الاعتبارات المادية على ما سواها، فهناك مصدر قوة آخر لا يقل أهمية وهو امتلاك إيران لمثل تلك الموارد، الذي بالطبع يمنحها شعورا بالأهمية الذاتية والهيبة الدولية [٢] .

تسعى إيران لإظهار مكانتها وهيبتها في العالم من خلال امتلاك كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، وعبر عن ذلك رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي السيناتور (ريتشارد لوغار) صيف ٢٠٠٥ بقوله : " النفط يمثل العملة الجديدة في السياسة الخارجية "، وان دولا مثل إيران وروسيا وفنزويلا أصبحت ليس اقل تعاونا وحسب وإنما في موقف تعتقد فيه أنها تستطيع إثارة المتاعب لنا " [٣].

من هنا يظهر لنا المكاسب التي تستغلها إيران من مبيعات النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، وكيف استطاعت توظيف العائدات النفطية في تقوية قواتها العسكرية النفطية وتطوير برامجها الصاروخية من خلال الإنفاق الكبير في المجال العسكري، أضف إلى ذلك طموح إيران الحثيث

---

[1] حسن، **نظرية العلاقات الدولية** ، ص٥٥ .

[2] روجر هاورد، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة،** ترجمة، مروان سعد الدين ، ط١ (بيروت : الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧)، ص١٨٧ .

[3] هاورد، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة،** ص١٨٨-١٨٩ .

لامتلاك وتسريع برنامجها النووي العسكري بطريقة أثارت مخاوف عميقة في واشنطن وتل أبيب ودول أخرى في المنطقة [1].

في حين أن مصر تتميز بموقع جغرافي مميز إذ تعتبر بوابة من الشرق إلى الغرب وتتمتع بموارد طبيعية هائلة وبمساحة جغرافية كبيرة، وبها موارد بشرية تكاد تفوق إيران، ولها تاريخ حضاري مشرف في ريادة المنطقة منذ آلاف السنين.

لكن الواقع مختلف عما يبدو عليه حال مصر، فهي لم تستغل ذلك الموقع المتميز بل على العكس تركت ذلك ثغرة لها عندما تركت الأمور على هذا الحال وما يشهده الواقع المصري في سيناء والتهديد للأمن المائي خير دليل على ذلك، كما أن المساحة الجغرافية التي تمتع بها مصر لا يتم استغلالها بل هي متروكة والكثير من الاراضى الزراعية تعرضت للتصحر بسبب ذلك الأمر الذي يؤثر سلبا على موقع مصر العربي من تدنى إمكانياتها الذاتية، أما الموارد البشرية المصرية فمعظمها مهاجر خارج مصر ومستغل من دول أخرى لعدم التفات مصر لذلك وعدم سعيها لتكون رائدة الوطن العربي، كل ذلك يسهل لإيران فرض نفوذها وتسخير إمكانياتها للتدخل وفرض الهيمنة ولعب دور ريادي في المنطقة على حساب الدور المصري الذي يتراجع بشكل ملحوظ .

رابعا : نظرية التبعية

نجحت إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في بناء سياسة خارجية تتسم بالاستقلالية الكاملة وخاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع القوى الكبرى، فلم تنحاز للاتحاد السوفيتي سابقا وأصبحت في حالة عداء مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وظلت إيران تنسج علاقاتها مع القوى الكبرى حسب مصالحها الاقتصادية والعسكرية، حيث اغلب مبيعات النفط الإيرانية تتجه للدول الصناعية الكبرى، وتقوم إيران في الوقت ذاته بشراء الأسلحة الروسية والصينية المتطورة التي تعجز صناعاتها العسكرية عن صناعتها، وبالتالي فان عنصر المصلحة والمنفعة هو محدد رئيسي لسياسة إيران الخارجية خصوصا مع القوى العالمية الكبرى .

في مقابل ذلك نجد أن مصر في عهدي الرئيسين السادات ومبارك قد خضعت بالكامل في سياساتها الخارجية وفقا لما تحدده مصالح القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية،

[1] هاورد، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة** ، ص١٨٧ .

فقامت مصر بتأمين الغطاء الدولي عام ١٩٩٠ لإخراج القوات العراقية من الكويت وتجاهلت مصالح العراق عام ٢٠٠٣ في غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق واحتلاله وبناء نظام سياسي طائفي، كما شكلت مصر حتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير العرّاب الكبير لمساعي التسوية السياسية في الشرق الأوسط التي مثلت عامل اختلاف جوهري بين السياسة الخارجية المصرية والإيرانية .

المبحث الثاني

مستقبل العلاقات الإيرانية المصرية في ظل المتغيرات الإقليمية المعاصرة

إن لاختلاف الطبيعة السياسية لكل من النظام السياسي المصري والنظام السياسي الإيراني ، خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، الأثر الكبير في التباعد السياسي بينهما، كما لعبت المتغيرات الإقليمية المتسارعة خصوصا اندلاع ثلاثة حروب في الإقليم وموقف مصر وإيران المتناقض منها سببا آخر، لاستمرار حالة النفور والقطيعة السياسية بين مصر وإيران، ولا شك اثر التطورات الجديدة المرتبطة بالحراكات الشعبية في العامين الأخيرين التي تمخض عنها سقوط النظام المصري السابق بقيادة محمد حسني مبارك، وحملة التطورات المتسارعة في المنطقة الناتجة عن هذا الحراك، وصنعت العلاقات الإيرانية المصرية أمام مفترق طرق ومشاهد وسيناريوهات مختلفة وهي تبدو مرشحة على ثلاثة مشاهد .

المشهد الأول : سوء العلاقات الإيرانية المصرية

يستند هذا المشهد (السيناريو)على افتراض استمرار إيران في سياساتها وتصوراتها تجاه المنطقة، أي في دعمها لحزب الله واستمرار تحالفها ومن ثم مساندتها لنظام بشار الأسد كونه حليفا تاريخيا يصعب تعويضه، وهو ما تجلى في وقوف إيران إلى جانب نظام بشار الأسد سوريا، وهذا الموقف الإيراني الذي ترفضه حركة الإخوان المسلمين الحاكمة في مصر من منطلق أن اعتبارات المصلحة المصرية مع دول الخليج، حيث ملايين المصريين العاملين في دول الخليج ويقومون بتوريد العملة الصعبة لعجلة الاقتصاد المصرية، كما أن العلاقات الخليجية المصرية لم تعرف في العقود الأخيرة أزمات أو توترات، وهذه العوامل من الممكن أن تجعل صانع القرار السياسي في مصر يفضل إبقاء العلاقات الإيرانية المصرية على حالها وتحميل إيران مسؤولية التدهور في الإقليم من الناحية المذهبية، وخصوصا أن الوضع الاقتصادي المصري الحالي القائم على تلقي المساعدات والقروض من الهيئات الدولية يجعل من الصعوبة على القيادة المصرية التقدم خطوات نحو العلاقة مع إيران، ولم تتمكن زيارة الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد الأخيرة لمصر في أعقاب انعقاد قمة المؤتمر الإسلامي في القاهرة في إحداث أي انفراجة في العلاقات بين مصر وإيران، حيث ظهر الحلف السوري كأحد ابرز المعيقات في اتجاه تحسن العلاقات بين الدولتين.

يمكن اعتماد هذا الاحتمال بناءا على الأسس التالية :

١ – أسس داخلية تمر بها الساحة المصرية

– تشهد الساحة السياسية حالة من عدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي ينعكس على الحالة الأمنية والاقتصادية، التي تعاني أصلا من الضعف والترهل وهو ما يجعل صانع القرار في حالة من عدم القدرة على اتخاذ سياسات خارجية يمكن أن تزيد حدة الأزمات والانقسام على الساحة المصرية .

– على مستوى الأحزاب السياسية ترفض بعض الأحزاب السياسية (حزب النور السلفي) الذي قدمت الدعم لمرشح الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية، الذي يرفض أي علاقات مع إيران الدولة الشيعية ويُرجع ذلك إلى مفهوم ديني ومذهبي، وهو ما أكده الناطق بلسان الحزب (نادر بكار) أن حزبه وخلال مفاوضاته مع ممثلين عن الإخوان المسلمين قبل الانتخابات الرئاسية، أن حزبه سوف يدعم مرشح الإخوان في سباق الرئاسة بشرط عدم إقامة علاقات مع إيران .

– كما ترفض أحزاب المعارضة لمثل هذه العلاقات ويُرجع هذا الرفض ضمن المناكفة السياسية لسياسة الإخوان المسلمين، أضف إلى ذلك موقف اكبر مؤسسة دينية في مصر ممثلة بالأزهر الشريف الذي عبر عن رفضه للدور الذي تقوم به إيران في الأزمة السورية، كما رفض بشدة مشاركة عناصر من حزب الله اللبناني الذي تدعمه إيران في المعارك لصالح النظام السوري، كما انعكست حالة الرفض للعلاقات مع إيران على المستوى الشعبي في مصر الذي يرفض تطور العلاقات مع إيران خوفا من نشر المذهب الشيعي في مصر .

٢ – أسس خارجية تعيق عودة العلاقات بين البلدين

– برزت الأزمة السورية كأحد أهم الملفات الحاسمة التي تؤثر على مستقبل العلاقات الإيرانية المصرية، كونها شكلت نقطة استقطاب إقليمية، حيث تقف إيران على رأس محور داعما للنظام السوري، وفي المقابل تقف مصر ومعها دول مجلس التعاون الخليجي داعما للثورة السورية ومطالبة بإسقاط نظام بشار الأسد .

– كما أن هناك جبهة تقف في وجه العلاقات الإيرانية المصرية وهي دول مجلس التعاون الخليجي، والتي قد تتأثر وبشدة من أي تقارب مصري إيراني، فتطور العلاقات بين البلدين يعني هيمنة إيران صاحبة الخصومة الشديدة مع جيرانها الخليجيين على ملفات عدة ومهمة في

المنطقة، ومن الواضح أن مصر ترفض أن تكون علاقاتها مع إيران على حساب علاقاتها مع الدول الخليجية .

– تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا في رسم سياسات المنطقة، حيث تتحسب واشنطن من أي تقارب مصري إيراني، والذي تعتبره في غير صالح العلاقات الأمريكية المصرية والعلاقات المصرية الإسرائيلية، لان ذلك سيتيح لمصر بأن تعيد تحديد أولويات أمنها القومي الذي سيبتعد بالضرورة عن ارتباطه بالسياسة الأمريكية في المنطقة، لكن ذلك سيظل محكوما بضوابط محددة لكون واشنطن هي مصدر التسليح الأول لمصر والمانح الاقتصادي الأكبر، وهو ما يمثل كابحا لمصر بالانفتاح تجاه إيران .

المشهد الثاني : تحسن العلاقات الإيرانية المصرية .

يقوم هذا المشهد أو السيناريو على افتراض أن سقوط النظام المصري السابق اكبر حلفاء واشنطن في الإقليم وعرّاب عملية السلام في الشرق الأوسط قد سقط بفعل ثورة ٢٥ يناير وتولى حركة الإخوان المسلمين مقاليد الحكم من بعده، وان النظام الجديد يعتبر فرصة ذهبية كي تمكن إيران من كسبه إلى صف إيران وأجندتها السياسية، أو تحييده على الأقل في صراع إيران مع الولايات المتحدة وحلفائها من دول الخليج العربي، كما أن النظام الجديد في مصر لم تعد العلاقة مع إسرائيل عائقاً لتحسين علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيران، وخصوصا أن مصر الجديدة بحاجة لفتح قنوات اقتصادية مع الدول الغنية النفطية وخاصة إيران .

كما أن عدم ترحيب دول الخليج العربي وعلى رأسهم السعودية والإمارات العربية المتحدة بالتحول الديمقراطي الجديد في مصر، يدفع النظام الجديد للبحث عن علاقات جديدة مع إيران خصوصا أن إيران تمتلك أوراق مهمة وحاسمة في الأزمة السورية يمكن للحوار المصري الإيراني والعلاقات الجيدة من التمكن من إيجاد تصور سلمي للازمة السورية، بالذات أن مصر أعلنت موقفها بصورة واضحة أنها ضد التدخل العسكري الخارجي بأي صورة من الصور، وإنها لازالت تبقي على سفيرها في سوريا وأنها مع الانتقال السلمي للسلطة وفقا للمبادرة العربية التي أقرتها جامعة الدول العربية .

وسرعان ما شهد الموقف المصري من الأزمة السورية تحولا كبيرا ، حيث شكل موقف الرئيس المصري محمد مرسي الداعم لحق الشعب السوري في الحرية ، وانتقاده الشديد لنظام بشار الأسد الذي يرتكب الجرائم بحق شعبه، وفي نفس السياق بقطع علاقاتها مع دمشق ، وإعلان الجهاد

ضد النظام السوري ، كما إن الرئيس المصري محمد مرسي تبنى خطابا طائفيا واضحا من خلال مواقفه العدائي حيال تدخل حزب الله اللبناني وإيران في الأزمة السورية ، رغم أن طهران سعت خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي إلى بناء علاقات طبيعية مع القاهرة ، ولكن الإخوان المسلمين في مصر قابلوا ذلك بالحرص الشديد على عدم إغضاب واشنطن في حال عودة العلاقات مع إيران .

*** يمكن اعتماد هذا الاحتمال بناءا على الأسس التالية :**

– شكل سقوط النظام المصري برئاسة الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ووصول الإخوان المسلمين إلى الحكم فرصة لعلاقات جيدة بين القاهرة وطهران رغم التعارض المذهبي والأيديولوجي والسياسي بين الثورة الإيرانية والإخوان المسلمين، فتطور العلاقات الإيرانية المصرية سيساهم في كسر الحصار الدولي وفك العزلة الدولية المفروضة على إيران، كما سيساهم دون شك في عودة الدور الإقليمي لمصر الجديدة .

– تساهم عودة العلاقات بين البلدين في إخراج الاقتصاد المصري من أزمته الحالية من خلال تقديم إيران مساعدات اقتصادية وعسكرية، تعوض خسائر الاقتصاد المصري بعد الثورة.

– سعي إيران إلى بناء علاقات قوية مع مصر بهدف تعويض خسارتها المحتملة لحليفها العربي السوري حال سقوط نظام بشار الأسد.

–ترغب إيران في حال عودة العلاقات الإيرانية المصرية، بأن تكون مصر بوابة إيران للدول العربية ولأفريقيا وذلك لما تشكله مصر من ثقل عربي وإقليمي .

– تهدف إيران إلى إضعاف العلاقات المصرية الإسرائيلية مستفيدة حالة الرفض الشعبي المصري للعلاقات مع إسرائيل خصوصا بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، عبر طرح نفسها كبديل إسلامي قوي قادر على إقامة تحالف سياسي واقتصادي مع مصر الجديدة، يصب في صالح القضية الفلسطينية .

المشهد الثالث : العلاقات الإيرانية المصرية عقب عزل الرئيس محمد مرسي

المشهد الذي ينبغي الإشارة اليه خصوصا بعد التحولات التي شهدتها مصر في ٣٠حزيران (يونيو) ٢٠١٣ التي أفضت إلى عزل الرئيس محمد مرسى، وبالتالي خروج جماعة الإخوان المسلمين من السلطة، وما تلا ذلك من مواقف وردود أفعال خارجية عبرت إيران عن رفضها لهذه الإجراءات التي قام بها الجيش طالبتا عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، هذا الموقف الإيراني ألقى بظلاله على تطبيع العلاقات بين البلدين، وشهد ملف العلاقات

المصرية الإيرانية على مدار عام من حكم الإخوان المسلمين في مصر حضورا واسعا، وكان على رأس قائمة القضايا المثيرة للجدل في الشارع المصري خصوصا بعدما أبدت إيران نوايا للتقارب مع مصر عقب تنحى الرئيس مبارك أثناء ثورة ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ .

فقد شهدت الفترة التي أعقبت تولى الرئيس محمد مرسى السلطة في مصر عدة خطوات للتقارب بين البلدين، تمثلت هذه الخطوات في زيارات رسمية متبادلة بين الرئيسين السابقين المصري محمد مرسى والإيراني محمود احمدى نجاد على خلفية انعقاد قمة عدم الانحياز في نهاية آب (أغسطس) ٢٠١٢ بطهران وقمة الدول الإسلامية في نيسان (ابريل) ٢٠١٣ بالقاهرة، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تسير رحلات طيران بين القاهرة وطهران بعد انقطاع دام ٣٤ عاما .

وفى نفس السياق جاء موقف دول الخليج الداعم للإجراءات التي قام بها الجيش المصري، وعليه حدث تقارب بين السعودية والإمارات والكويت مع النظام الجديد في مصر لم يكن موجودا طوال فترة حكم الإخوان المسلمين، وتطور موقف هذه من الإحداث على الساحة المصرية تحولا ليس من حيث المضمون بل بسرعة تنفيذ الوعود، فقامت السعودية والإمارات والكويت بتقديم مساعدات لدعم الاقتصاد المصري بلغت في حينه ١٢ مليار دولار، كما أنها أشادت بالدور الذي قام به الجيش في الحفاظ على إرادة الشعب المصري .

حيث عبرت مصر عن رغبتها في عودة العلاقات مع دول الخليج التي تأزمت فترة حكم مرسي ، وذلك بالزيارة التي قام بها الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور الى كل من السعودية والإمارات والكويت ،وكانت تعتبر هذه الزيارة للرئيس المصري المؤقت أول زيارة خارجية له للتعبير عن عمق العلاقات وأهميتها بالنسبة لمصر وشعبها وذلك تعبيرا عن أهمية هذه العلاقة في السياسة الخارجية الإقليمية لمصر .

ومن خلال ما تقدم يمكن دراسة وتحليل أولويات الوضع الداخلي المصري كمحدد هام في علاقات مصر مع إيران، كما يأتي المحدد الإقليمي ممثلا بموقف الدول الخليجية بالنسبة للأوضاع الداخلية في مصر، وهى عوامل تحكم توجهات السياسة الخارجية المصرية الجديدة .

تتناول الدراسة المحدد الداخلي المصري على النحو التالي :

ما تشهده الساحة المصرية من عدم استقرار الناحية السياسة والأمنية والاقتصادية، فان الأولوية للدولة في ظل هذه الظروف الصعبة هي بسط الأمن والعمل على تحسين الوضع

الاقتصادي، وبناءً على ذلك فان سياسة مصر الخارجية شهد تغير في علاقاتها الخارجية خصوصا مع إيران، التي عبرت عن رفضها تدخل الجيش في المشهد السياسي المصري، الأمر الذي أعاد التوتر بين البلدين للواجهة مرة أخرى، في الوقت الذي تركز فيه الدبلوماسية المصرية على مواجهة الضغوط الغربية .

المحدد الإقليمي(الخليجي)

بعد الدعم السياسي والمادي الذي قدمته الدول الخليجية لمصر بعد عزل الرئيس محمد مرسى، عاد ليتصدر المشهد السياسي المصري، في ظل الموقف الإيراني الذي يرفض إجراءات الجيش المصري التي أفضت بعزل الرئيس محمد مرسى، الأمر الذي اعتبرته مصر تدخلا في شؤونها الداخلية .

كما شكل امن الخليج العربي والمفهوم الإيراني له والسلوك الإيراني تجاه دوله احد أهم أسباب القطيعة بين مصر وإيران في السنوات الماضية التي شهده القطيعة بينهما، في الوقت نفسه اعتبر النظام الجديد في مصر بان امن الخليج العربي خط احمر، في رسالة موجهة لإيران على وجه الخصوص، من هنا كانت الأولوية بالنسبة لمصر تحسن العلاقات مع دول الخليج التي تعتبرها حليفة لها، حيث تراجعت هذه الأولوية فترة حكم محمد مرسي .

ومن خلال ما تقدم من عرض سيناريوهات المحتملة للعلاقات الإيرانية المصرية في المستقبل، ترى الدراسة إن الحديث عن عودة العلاقات المصرية الإيرانية حاليا أمر مؤجل خلال الفترة القادمة من ناحية مصر، ويبقى هذا مرهون بخطوات ايجابية تقوم بها إيران تجاه دول الخليج العربي وموقفها من التطورات الجارية في مصر .وهو السيناريو الاقرب الى الواقع الممكن حدوثه حسب المعطيات السياسية الحالية .

الخاتمة

اتسمت العلاقات الإيرانية – المصرية بسمة عدم الاستقرار، حيث تراوحت العلاقة بينهما ما بين الصعود والهبوط، بين التحسن الطفيف والانقطاع الطويل، هكذا كانت العلاقة بين إيران ومصر ذات طبيعة غير المستقرة، وفق هذا السمة فإن هذه الدراسة سعى إلى تبيان خلفيات تذبذب العلاقات بين مصر وإيران، وذلك من منطلق أثر المتغير الإقليمي على تشكيل العلاقة بينهما، حيث تشهد العلاقات بينهما جملة من التحديات الإقليمية قد تشكل عوائق أمام سبل تطوير العلاقة بينهما، وقد تفتح سبلاً أمام تطوير العلاقة بينهما وتحسينها، وخاصة أن كلاً من إيران ومصر تشكلان قطبين رئيسيين في النظام الإقليمي الشرق أوسطي من حيث تعداد السكان، والمكانة السياسية، والأهمية الجيو –إستراتيجية، فضلاً عن أن كليهما يقبعان فوق موقعٍ استراتيجي في غاية الأهمية ويغص بالثروات الطبيعية .

ولأن منطقة الشرق الأوسط تمر بتفاعلات وأحداث دراماتيكية حيث شهدت السنوات العشر الماضية الكثير من المتغيرات التي طالت العديد من الدول في المنطقة، وما شكلته كلا من إيران ومصر من دور فاعل في تلك القضايا، لذلك سعت الدراسة إلى تبيان سبب التباين والتباعد الكبير بين موقف البلدين في كافة القضايا والملفات التي تخص المنطقة بداية من الغزو الأمريكي للعراق، قضية أمن الخليج والقضية الفلسطينية والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية .

علاوة على ذلك فإن التغيرات الإقليمية والدولية تجعلهما قوتين مفصليتين في منطقة مستهدفة من قبل قوى خارجية، لذلك فإن كليهما يلعب دوراً على المستوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، كفاعلين مؤثرين في الديناميات السياسية للشرق الأوسط، وفي كافة القضايا التي تمر بها المنطقة، لكل ذلك ثمة رهان على تشكيل إطار سياسي شرق أوسطي تشكل إيران ومصر بالإضافة إلى تركيا أقطابه المركزية، أو أن يكون هناك تنسيق في سياساتهما على الأقل، وبالتالي يغدو (أي الإطار السياسي الشرق أوسطي) طرفاً قوياً وفاعلاً في النسق الدولي يحسب له الحساب، ونظراً لأهمية هذه العلاقة بين البلدين وبخاصة في تشكيل علاقات القوة في الإقليم، مما دفع الباحث إلى مراقبة هذه العلاقة ورصد نقاط التعاون والتنافس في العلاقات الإيرانية– المصرية، ومعرفة أسباب تذبذب العلاقة وعدم استقرارها على وتيرة ثابتة ومطردة .

فتتبعت الدراسة مراحل تطور العلاقات التاريخية التي جمعت ما بين إيران ومصر في الحقب التاريخية المختلفة، وذلك لمعرفة الثابت والمتغير في العلاقة بين إيران ومصر، إذ أن تتبع

التطور التاريخي لمراحل العلاقة يكشف عن البنية الثابتة في هذه العلاقة، حيث بدت العلاقة حسب المنهج التاريخي بين مصر وإيران وكأنها على طرفي نقيض، كما تم بحث أهم المتغيرات السياسية والإقليمية التي أحاطت بمسيرة العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الدولتين، بهدف محاولة فهم الخلافات الأيديولوجية والسياسية للنظامين الإيراني والمصري، وكيف أثر ذلك على نمط العلاقات السياسية والإقليمية لكلاً البلدين في ظل التنافس الإقليمي بينهما، حيث ظهر هذا التناقض الإيديولوجي بين الطرفين في طرائق التعامل مع إسرائيل بين موقف يوصف بالمتشدد (إيران) وآخر يوصف بالمعتدل (مصر)، وتوضح ذلك بشكل جلي في المواقف المتباينة في أعقاب توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي تركت أثرها البالغ على البلدين .

كما سلطت الدراسة الضوء على أثر المتغير الأمريكي والدور الذي لعبته السياسة الخارجية الأمريكية القائم على أساس حماية أمن إسرائيل وضمان مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وانعكاس ذلك على العلاقات بين دول الإقليم، والذي تشكلت على ضوئه السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط من منطلق مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة والدول المتعاونة معه، وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر ترك تأثيره على العلاقة بين إيران ومصر حيث اختلاف الرؤية الأمنية الإيرانية للخليج العربي عن الرؤية المصرية والعربية، كما شكل الدور الإيراني في المنطقة عاملاً في عدم الاستقرار لدول الجوار العربي بما فيها مصر وذلك حسب الرؤية المصرية، إذ تسعى إيران من خلال دورها في الشرق الأوسط إلى إيصال رسالة للولايات المتحدة والدول العربية أنه لا يمكن تجاهل إيران في أي ترتيبات أمنية في المنطقة .

ومن نافل القول إن العوامل الإقليمية تركت بصماتها على العلاقة بين إيران ومصر، وقد تجلى ذلك إثر الغزو الأمريكي للعراق والذي أضيف عامل آخر مؤثر في العلاقة بين البلدين، مما ولد ديناميات سياسية تنافسية وفتور العلاقات السياسية الإيرانية المصرية على خلفية الدور الذي تلعبه إيران في العراق، كما ولد اختلافات وانقسامات بين إيران ومصر في الملف اللبناني، حيث دعمت مصر قوى الرابع عشر من آذار بقيادة النائب سعد الحريري، وفي المقابل دعمت إيران قوى الثامن من آذار بقيادة حزب الله وحلفائه في لبنان، وظهر التباين في المواقف بين القاهرة وطهران خلال حرب تموز عام ٢٠٠٦، حيث اعتبرت مصر ما يجري هو مغامرة غير محسوبة العواقب من قبل حزب الله، فيما قدمت إيران لحزب الله الدعم العسكري والمالي والسياسي، لكل ذلك زادت حدة الاستقطاب السياسي والاستراتيجي بين إيران ومصر الذي انعكس على الملف العراقي والفلسطيني واللبناني وغيرها من الملفات الأخرى، كما وتعتبر أحداث الغزو الأمريكي للعراق والوضع السياسي في البحرين ولبنان وسوريا من العوامل الهامة في تعزيز الفتور

بين إيران ومصر، لعدم رضا مصر عن التدخلات الإيرانية في الدول العربية ذات التواجد الشيعي .

وكان من أكثر الملفات والقضايا التي تؤثر في حالة الاستقطاب بين إيران ومصر هو الملف الفلسطيني، فقد شكلت القضية الفلسطينية محور اختلاف وتنافس بين إيران ومصر خصوصاً بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بقوة السلاح في حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ ، حيث اعتبر قطاع غزة ساحة متقدمة لإيران في نفوذها الإقليمي، في المقابل تعتبر مصر القضية الفلسطينية بشكل عام والحالة الأمنية في قطاع غزة مسألة أمن قومي مصري، وعليه ترفض أي دور لإيران يشكل خطراً على أمنها القومي .

وبالمجمل فإن تصورات إيران للجغرافيا السياسية للشرق الأوسط تختلف جذرياً عن نظيرتها مصر، فبخصوص الرؤية الأمنية الإيرانية قائمة على خلو المنطقة من النفوذ الأمريكي ، تقوم على التحالف بين دول المنطقة عسكرياً وعلى اقتراب المقاومة سياسياً واستراتيجياً، وعلى اقتراب الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، وهي تصورات تطرد النفوذ الأمريكي والغربي المنعوت (بالشيطان الأكبر وقوى الاستكبار في الأرض)، أما مصر التي تقوم على اقتراب الدبلوماسية والحلول الوسط والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لحل قضايا وإشكاليات المنطقة، وعلى المشاركة في الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية للإقليم .

كما تجلى هذا الاستقطاب أيضاً عقب ما يسمى بـ "الربيع العربي"وموجة الحِراكات العربية المعاصرة، حيث ظهر الموضوع السوري كنقطة اختلاف واضحة بين سياسة البلدين، حيث دعمت مصر المعارضة ضد النظام في سوريا وذلك في عهد الرئيس المصري محمد مرسي والذي طالب برحيل نظام بشار الأسد، فيما دعمت إيران نظام الأسد الحليف الاستراتيجي لها، فلولا الدعم الإيراني العسكري والمادي والسياسي لما تمكن نظام الأسد من الصمود في وجه المعارضة السورية .

وقد أظهرت الدراسة دور العامل المذهبي الذي شكل بؤرة توتر واضحة للعيان في علاقات مصر بإيران، نظراً لتباين شكل التوجهات السياسية والدينية بين النظامين المصري والإيراني، فضلاً عن الموقع الجيوسياسي لإيران وقربه من دول الجوار العربي والإسلامي، مما لعب دوراً في تباين الرؤى والمصالح حول أمن الخليج العربي، حيث ساهم أمن الخليج في التباعد المصري–الإيراني نظراً لتبني مصر الكامل للرؤية الخليجية، إذ شهدت علاقات إيران بدول

الخليج العربي حالة متناقضة من التقدم والتقهقر والتراجع نظرا لطبيعة اللحظة السياسية التي مرت بها منطقة الخليج ،مما انعكس سلباً على مسار علاقات مصر بإيران، كما شكلت مصالح الولايات المتحدة في منطقة الخليج عائقاً حقيقياً أمام تطور علاقات مصر بإيران، وذلك لسعى الولايات المتحدة الدائم إلى محاصرة إيران بالقوة، وفى نفس الوقت المحافظة على بقاء العلاقة الإيرانية المصرية ضمن الرؤية الأمريكية لها .

كما تم استعراض واقع العلاقات الإيرانية المصرية في ظل نظريات العلاقات الدولية، بهدف الربط بين طبيعة هذه الدراسة المحدودة كحالة دراسية خاصة ومدى علاقته بنظريات العلاقات الدولية، لأن أية دراسة حتى تكون علمية لابد لها من أن توجد لها علاقة مع التخصص العلمي من خلال إيجاد موضع لها في الحقل النظري للتخصص، وكان ذلك من خلال مفهوم النظريات المتبعة في العلاقات الدولية وخاصة مفهوم القوة وأهميته للدول ومفهوم الهيمنة والتبعية وأثره على العلاقات بين إيران ومصر، وكان خلاصة هذه الدراسة هو أن علاقات الدول تبنى على المصالح والمكاسب والمنافع المشتركة ولا تؤسس على المُثل والقيم والأخلاق، بيد أن هذا لا يعنى أن المثل والقيم والرموز الثقافية لا تؤثر في العلاقات بين إيران ومصر بل لها تأثير كبير، غير أن هذا التأثير لا ينفصل عن لغة المصالح المادية ، أي بعبارة أوضح أن ثمة علاقة تأثير وتأثر بين المصالح المادية والمثل الأخلاقية والثقافية فهذه الأخيرة تحدد بطبيعة الحال ماهية المصالح المادية .

وقد كشفت الدراسة وبخاصة إثر ما يسمى بـ"الربيع العربي" عن متغيرات جديدة لها مفاعيلها في نسق العلاقة بين إيران ومصر، بالإضافة إلى أنها حجمت من متغيرات كان يعتقد بالأهمية الكبيرة لوزنها النسبي في تشكيل العلاقة بين البلدين، مثل أهمية البيئة المحلية والبعد الرمزي أو الثقافي وبعد الهوية في تشكيل العلاقة بين إيران ومصر، حيث كان التركز في تناول العلاقة بين البلدين في إطار موقعهما من النظام الدولي، مثل مدرسة التبعية التي ترى أن كلاً من إيران ومصر تشكلان أطرافاً وهوامش للنظام الرأسمالي العالمي، بالتالي كليهما يفتقدان للإرادة المحلية والاستقلال الذاتي عن الرأسمال العالمي، وهناك من كان يعتقد أن اختلاف طبيعة النظامين في كل من إيران ومصر شكل حائل دون استقرار العلاقة بينهما، ولكن الحراك الشعبي في بعض الدول العربية كشف ضعف هذه النظرية ،حيث تشكل نظام جديد في مصر مع فوز مرشح الأخوان محمد مرسي، وهم الأقرب إلى إيران من حيث التموضع في إطار الإسلام السياسي والمرجعية الدينية السياسية، ومع ذلك بقيت العلاقة بين البلدين على النسق القديم حيث برز دور البيئة المحلية كمعوق لتطوير العلاقات الإيرانية المصرية، فمع انفتاح الحقل السياسي في مصر

صعدت التيارات السلفية التي كشفت الانتخابات البرلمانية عن وزنهم السياسي الكبير إذ شكلوا المرتبة الثانية بعد الأخوان، وهم من تصدوا لمحاولات النظام الجديد من تغيير نسق العلاقة بين إيران ومصر، الأمر الذي يكشف عن صعود المتغير المحلي كعامل رئيس في تفسير نسق العلاقة بين إيران ومصر، عامل الهوية والمتغير الرمزي والثقافي وهي متغيرات جديرة بالدراسة والبحث .

النتائج والتوصيات

سعت الدراسة للوقوف على أهم الموضوعات تفاعلا على الساحة الإقليمية، وهي العلاقات الإيرانية المصرية في الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢، وذلك من خلال البحث في محددات السياسات الخارجية لكلا البلدين، والوقوف على أهم المتغيرات الإقليمية وانعكاساتها على العلاقات الإيرانية المصرية، وتناولت الدراسة مجموعة من النقاط الهامة ذات العلاقة المباشرة بالموضوع والتي من خلالها تم الاستعانة بالعديد من الدراسات والرسائل العلمية منها العربية والأجنبية والكتب المترجمة، كما خلصت الدراسة للعديد من النتائج والتوصيات وهي :

أولا : النتائج .

❖ رغم ما تشكله منطقة الشرق الأوسط من امتداد وتواصل ما يجعلها وكأنها وحدة جغرافية واحدة، إلا أنها تفتقر إلى الحد الأدنى للتكامل في كثير من المجالات بين وحداتها السياسية، ويرجع ذلك لاحتوائها على دول متنافرة وقوميات متعددة وأديان وطوائف مختلفة، وهو ما ينطبق على الحالة الإيرانية والمصرية .

❖ أصبحت منطقة الشرق الأوسط مطمعا للقوى العظمى على مر العصور، وذلك لانتشار عوامل التخلف والتبعية، والتنافس بين وحداتها السياسية، وعدم إدراكها لأهميتها من حيث الموقع والثروة والدور، الأمر الذي جعل تدخل القوى العظمى مظهرا طبيعيا مشاركا في تفاعلات المنطقة بهدف حماية مصالحها الحيوية .

❖ إن تعارض حاجات الأمن للوحدات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وتناقض القيم والغايات بين شعوبها، أدى إلى بروز علاقات غير مستقرة ذات طبيعة صراعية تنافسية وهو ما سمي بصراع الحضارات، علما بأن مصر وإيران تنتميان إلى الحضارة الإسلامية وفقا لتقسيم (صموئيل هنتنغتون)•.

❖ يتضح من خلال تتبع التطور التاريخي لمسار العلاقات الإيرانية المصرية إن اختلاف العامل الإيديولوجي لكلا النظامين والخلفيات السياسية لعبت دورا حاسما في شكل العلاقات بينهما خصوصا أن العلاقات الإيرانية المصرية لحقبة بهلوي والحقبة

• أستاذ علوم سياسية اشتهر بتحليله للعلاقة بين العسكر والحكومة المدنية، في ١٩٩٣، أشعل نقاشاً مستعراً حول العالم في العلاقات الدولية بنشره في مجلة فورين أفيرز (العلاقات الخارجية) مقالاً شديد الأهمية والتأثير بعنوان "صراع الحضارات؟"،

الناصرية قد امتازت بالقطيعة نظرا لعلاقات بهلوي بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، والتي تناقضت مع الدور القومي العربي للرئيس المصري جمال عبد الناصر .

❖ لقد أحدث انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ والفكر الديني الذي حملته هذه الثورة من جانب، وتوقيع مصر اتفاقية سلام مع إسرائيل من جانب آخر أسوأ فترات مرت بها العلاقات الإيرانية المصرية حيث اتسمت بالقطيعة الكاملة بينهما .

❖ مثل الملف العراقي والفلسطيني واللبناني نظرا للتأثير الكبير للسياسة الإيرانية في تلك الساحات خصوصا حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين والخشية من المد الشيعي للمنطقة العربية، أهم بؤر التوتر والتنافس بين السياسية الخارجية الإيرانية والسياسة الخارجية المصرية .

❖ إن العلاقات الإيرانية المصرية طيلة العقود الماضية تراوح بين القطيعة السياسية والتحسن الطفيف، ولم تشهد في العقود الأخيرة أي انفراجة حقيقية .

❖ لقد شهد العامين الأخيرين زوالا لكثير من السباب المعيقة لتحسين العلاقة بين البلدين أهمها سقوط نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك، وجمود عملية السلام في المنطقة، لكن اندلاع الأزمة السورية والموقف الإيراني الداعم للنظام السوري الحالي برئاسة بشار الأسد والموقف المصري المطالب بالانتقال السلمي للسلطة من يد بشار الأسد شكلت هذه الأزمة عائقا جديدا في تطور العلاقات بين البلدين .

❖ إن مستقبل العلاقات الإيرانية المصرية مرتبط ارتباطا وثيقا بالعلاقات الإيرانية الخليجية، وتغيير الموقف الإيراني من الأزمة السورية والموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني، كل هذه الاعتبارات مجتمعة ستحدد مستقبل العلاقات الإيرانية المصرية.

❖ إن الوضع الداخلي المصري وما سيؤول اليه نظرا لحالة الاضطراب السياسي والأزمات الاقتصادية والأمنية والسياسية المتفاقمة ن وغياب الرؤية للمشهد المصري الداخلي، كلها عوامل ستؤثر حتما على الوجهة السياسية للقيادة المصرية، حيث إن

مصر أمام خيار مطرقة المساعدات الخارجية وسنديان الاستقلال السياسي، لذلك ستظل علاقة البلدين عالقة حتى اتضاح الصورة الكاملة للوضع المصري الحالي .

ثانيا: التوصيات

تقدم الدراسة بعد إتمامها مجموعة من التوصيات بحيث تكون هذه التوصيات موجهة للطرفين الإيراني والمصري وهي مقسمة على النحو التالي :

توصيات للطرفين الإيراني والمصري

- ❖ قيام رجال الدين في كل من إيران ومصر على ترسيخ ثقافة التسامح وقبول الآخر مثلا من خلال ما يعرف بالتقريب بين المذاهب، والابتعاد عن المظاهر التي تثير الفتن والخلافات المذهبية بين السنة والشيعة.
- ❖ التركيز على الجانب السياسي وتجنب استخدام العامل الديني والمذهبي كأساس للعلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومصر.
- ❖ بناء علاقات بين البلدين قائمة على أساس الاحترام المتبادل والتعاون المشترك الذي يخدم الشعبين الإيراني والمصري، ويضمن الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة .
- ❖ ألا تفرض أي من البلدين مواقفها السياسية على البلد الآخر.
- ❖ التأسيس لعلاقات ثنائية بين البلدين على المستوى الرسمي والشعبي من خلال نشر الثقافة والتنمية بينهما .

توصيات للطرف الإيراني

❖ قيام إيران بتقديم رسائل طمأنة لدول الجوار العربي بأن برنامجها النووي وتعاظم ترسانتها العسكرية لن تشكل تهديدا لها .

❖ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية خصوصا الدول ذات الوجود الشيعي .

❖ العمل على حل كافة المشاكل والقضايا العالقة مع الدول الخليجية والتي من شانها أن تؤسس لعلاقات قائمة على الاحترام المتبادل وحُسن الجوار .

❖ الكف عن تدخل الحرس الثوري في السياسة الخارجية الإيرانية خصوصا مع الدول العربية لتخوفها من تصدير النموذج الإيراني إليها .

توصيات للطرف المصري

❖ أن تستفيد مصر من التجربة الإيرانية في الاعتماد على ذاتها من خلال استغلال إمكانيتها البشرية وثرواتها الطبيعية الهائلة بما يؤمن لها استقلالها الوطني.

❖ أن تتخلص مصر من التدخلات الخارجية التي تفرض عليها بعض المواقف في سياساتها الخارجية ،ملوحا بالمساعدات التي تمنح إليها والتي تجعلها أسيرا لهذه المساعدات من خلال انتزاع مواقف سياسية مقابلها .

❖ أن تساهم العلاقات مع إيران في حل كافة القضايا والخلافات بين إيران والدول العربية وخاصة دول الخليج العربي، ولا تكون هذه العلاقات على حساب علاقات مصر مع دول الخليج العربي.

- ❖ تستعيد مصر دورها القيادي والريادي على المستوى العربي والإقليمي الذي فقدته خلال العقود الأربع السابقة .

- ❖ يتم استغلال العلاقات مع إيران لصالح القضايا العربية عامه والقضية الفلسطينية بشكل خاص. أن تستفيد مصر من الخبرة الإمكانيات الإيرانية في المجالات التقنية الصناعية والعسكرية ،الأمر الذي يساعد مصر الخروج من أزمتها الاقتصادية الخانقة ويمكنها الاستغناء عن المنح والمساعدات الأجنبية التي يقابلها تنازلات سياسية .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الرسائل العلمية غير المنشورة

♦ أيوب، عصام عبد الوهاب، **أثر تغيير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات الإيرانية المصرية (١٩٨٩- ٢٠٠٩)**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

♦ مطر، علاء محمد العبد، **السياسة الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية**، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٩.

♦ الملا، خالد أحمد، **أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية الخليجية في الفترة من ١٩٧٩-٢٠٠٠**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

♦ حمدونة، أحمد محمود إبراهيم، **السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣-٢٠١٠: دراسة في المتغيرات الجيوسياسية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢.

♦ أبو قاعود، موسى عبد الوالي، **الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠١٠**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

♦ شعراوي، سالي نبيل، **أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

♦ هتهت، خالد، **موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

♦ قناوي، شيماء علي، **محددات القوة العسكرية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠٠٧**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

♦ الدبار، محمد عبد الله نافع، **سياسة دول الجوار غير العربية تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣-٢٠٠٦)**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

♦ متولي ، محمد عبد الله عبد الرحمن ، "**العلاقات المصرية - الإيرانية من ١٩٢٨-١٩٦٧**"، رسالة ماجستير ، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٥ .

♦ مصطفى ، محمد بدر الدين ، "**سياسة مصر الخارجية تجاه إيران** "، رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة ، ١٩٨٤.

ثانيا : المراجع العربية

♦ إدريس، محمد السعيد، (الدكتور)، **تطور العلاقات الإيرانية المصرية**، ط١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢.

♦ إدريس، محمد السعيد، (الدكتور)، **تطور العلاقات الإيرانية المصرية**، ط١، مركز الأهرام للدراسات والسياسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢.

♦ أحمد، أحمد يوسف، (الدكتور)، **الحرب الإسرائيلية على لبنان – التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦.

♦ الأشعل، عبد الله، (الدكتور)، **تحديات الحوار العربي الإيراني**، ط١، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠.

♦ بدوي، منير (الدكتور)، **الدور الإقليمي لمصر إشكالية المصالح الوطنية أولاً**، ط١، مركز الدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠١١.

♦ البسيوني، خالد محمد، **التحول العاصف في إيران**، ط١، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦.

♦ الجميل، سيّاركوب، **المجال الحيوي للخليج العربي دراسة جيواستراتيجية**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣.

♦ حسين، عدنان السيد (الدكتور)، **نظرية العلاقات الدولية**، ط١، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣.

♦ الحسيني، محمد صادق، (الدكتور)، **الحوار بين الحضارات وتأثير ذلك على العلاقات الإيرانية المصرية**، مركز الأهرام للدراسات والسياسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧.

الحمداني، ضاري سرحان (الدكتور)، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١.

♦ خلاف، حسن، **قضايا ومشكلات العالم العربي**، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

♦ الذيابي، جميل، **إيران "ورقصة" السرطان**، ط١، دار العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠١٠.

♦ رسلان، أحمد فؤاد، (الدكتور)، **دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

♦ الراوي، رياض (الدكتور)، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، ط٢، دار الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨.

♦ آل سعود، خالد بن عبد العزيز، **منطقة الخليج العربي من منظور وطني**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧.

♦ سعيد، عبد المنعم (الدكتور)، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩.

♦ سليم، محمد السيد (الدكتور)، وآخرون، **العلاقات المصرية الأسيوية**، ط١، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، ٢٠٠٠.

♦ السويدي، جمال سند (الدكتور)، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦.

♦ شاش، طاهر، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة أريحا**، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥.

♦ الصباغ، سعيد (الدكتور)، **العلاقات بين القاهرة وطهران، تنافس ام تعارض**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣.

♦ الصباغ، سعيد،(الدكتور)، **العلاقات الإيرانية المصرية بين الوصال والقطيعة (١٩٧٠-١٩٨١)**، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧.

♦ أبو طالب، حسن، (الدكتور)، **المد الشيعي في العالم العربي بين الديني والسياسي**، ط١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٦.

♦ عبد الله، عبد الخالق (الدكتور)، **النظام الإقليمي الخليجي**، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨.

♦ عبد الجواد، جمال (الدكتور)، **مصر والعالم العربي في نهضة مصر والنظام الدولي المواجهة أو المناورة**، ط١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩.

♦ عبد المؤمن، محمد السعيد (الدكتور)، **الجمهورية الثالثة في إيران**، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.

♦ عبد المؤمن، محمد السعيد (الدكتور)، وآخرون، **إيران جمهورية إسلامية أو سلطنة خمينية؟**، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠.

♦ العبيدي، حسيب عارف (الدكتور)، **النظام السياسي في إيران منذ ١٩٧٩، في النظم السياسية في العالم الثالث**، ط١، دار الكتاب، بغداد، ١٩٨٧.

♦ الغريب، فنسان، **دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء**، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.

♦ أبو الغيط، أحمد (الدكتور)، **شهادتي ... السياسة الخارجية المصرية ٢٠٠٤-٢٠١١**، ط١، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، ٢٠١٣.

♦ فودة، محمد رضا (الدكتور)، **العلاقات الإيرانية الخليجية**، ط١، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، القاهرة، ١٩٩٤.

♦ قنديل، حنان، **الموقف المصري الرسمي من الحرب (اللبنانية– الإسرائيلية)**، ط١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٨.

♦ مجذوب، طلال، **من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦–١٩٧٩**، ط١، دار بن رشد، بيروت، ١٩٨٠.

♦ محمد، مصطفى كامل، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط**، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

♦ مسعد، نيفين عبد المنعم (الدكتورة)، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

♦ المشاط، عبد المنعم (الدكتور)، **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط**، ط١، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٥.

♦ المشاط، عبد المنعم (الدكتور)، **أمن الخليج العربي دراسة في الإدراك والسياسات**، ط١، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٤.

♦ المشاط، عبد المنعم (الدكتور)، **تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط**، ط١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٨.

♦ مصطفى، نادية (الدكتورة)، وآخرون، **العدوان، المقاومة الحضارية في حرب لبنان: الدلالات والمآلات**، ط١، جامعة القاهرة ٢٠٠٧ .

♦ مصطفى، نادية (الدكتورة)، وآخرون، **الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة**، ط١، مركز الدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠١١.

♦ مصطفى، نادية محمود (الدكتورة)، وآخرون، **إيران والعرب – المصالح القومية وتدخلات الخارج (رؤى مصرية وإيرانية)**، ط١، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٩.

♦ منيسي، أحمد (الدكتور)، **إيران وتحديات واقع ما بعد الحرب على العراق**، ط١، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ،٢٠٠٧ .

♦ ميتكيس، هدى (الدكتورة)، **التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي**، ط١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١١.

♦ هلال، علي الدين (الدكتور)، **مصر في التقارير الدولية**، ط١، مركز البحوث والدراسات الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧.

♦ هويدي، فهمي، **إيران من الداخل**، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١.

♦ هيكل، محمد حسنين، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – سلام الأوهام**، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤.

ثالثا : المراجع المترجمة

• بارزي، تريتا، **حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة**، ترجمة: أمين الأيوبي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، القاهرة، ٢٠٠٨.

• تشوبين، شاهرام، **طموحات إيران النووية**، ترجمة: بسام شيحا، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧.

• دورتي، جيمس، وآخرون، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، ط١، توزيع مركز أحمد ياسين، عمَّان، ١٩٩٥.

• شاليم، آفي، **الحائط الحديدي**، ترجمة: ناصر عفيفي، ط١، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ٢٠٠٠.

• كاتزمان، كينيث، **التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية**، ترجمة: جمال سند السويدي، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦.

• كاتزمان، كينيث، **الحرس الثوري الإيراني نشأته وتكوينه ودوره**، ترجمة: جمال سند السويدي، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦.

• كوروزمان، انتوني، **قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد**،، ترجمة: جمال سند السويدي، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦.

• كيسنجر، هنري، **مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: حسين شريف، ط١، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣.

• هاورد، روجر، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**، ترجمة: مروان سعد الدين، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧.

رابعا : المجلات والدوريات والمؤتمرات

• إدريس، محمد السعيد، "**مصر وإيران وشروط تحالف ما زالت غائبة**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ١٥١، فبراير ٢٠١٣.

• إدريس، محمد السعيد، "**مصر وإيران بعد قمة عدم الانحياز في طهران**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ١٤٦، ديسمبر ٢٠١٢.

- إدريس، محمد السعيد، "**إيران والأمن الإقليمي للخليج العربي**"، **مجلة *أوراق الشرق الأوسط***، العدد ٣٨، أكتوبر ٢٠٠٧.
- أحمد، أحمد يوسف، "**كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل ؟ ستون عاماً من الصراع العربي الإسرائيلي .. جدلية المقاومة والتسوية**"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد ١٧٢، أبريل ٢٠٠٨.
- أحمد، أحمد يوسف، "**سياسة مصر الخارجي: في عالم متغير**"، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٠.
- أحمد، حسن، "**السياسات السعودية تجاه الربيع العربي مشهد العلاقات مع إيران**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ١٣٨، يناير ٢٠١٢.
- أسدي، علي أكبر، "**حرب غزة، الأهداف والسمات والعواقب**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ١٥٠، يناير ٢٠١٣.
- احتشامي، نوش، "**النظام الدولي الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية**"، ***مجلة المستقبل العربي***، العدد ٢٥٨، بيروت ٢٠٠٠.
- بن جدو، غسان، "**إيران إلى أين**"، ***مجلة المستقبل العربي***، العدد ٢٣٥، ١٩٩٨.
- حجاج، قاسم، "**أثر الحجم على أداء الدول في ظل العولمة، دراسة حالة الدول الصغيرة**"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦.
- حرب، أسامة الغزالي، "**الحقبة الإيرانية**"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد ١٧٣، يوليو ٢٠٠٨.
- حسيب، خيري الدين، "**حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها**"، ***مجلة المستقبل العربي***، العدد ٣٣١، أيلول ٢٠٠٦.
- حمدان، حسام، "**العلاقات السعودية الإيرانية تقهقر بعد تقدم**"، ***مجلة الدول العربية وإيران الثورة***، ٢٠٠٧.
- خزاز، فهد مرزبان، "**مستقبل السياسة الإيرانية في الخليج العربي في ظل حكومة خاتمي**"، ***نشرة شؤون إيرانية***، العدد ٨، ٢٠٠٠.
- "**الدور المصري في بيئة إقليمية متغيرة**"، ورقة عمل، المركز الدولي للدارسات المستقبلية، القاهرة، ٢٠٠٦\٩\١٦.
- ركن أبادي، غضنفر أصل، "**دور مصر في تطورات الشرق الأوسط وأثره على العلاقات الإيرانية المصرية**"، ***محتارات إيرانية***، العدد ٣١، فبراير ٢٠٠٣.

- زادة، داوود أحمد، "**طهران – الرياض: الصراع في الساحات الإستراتيجية**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ١٤٤، يوليو ٢٠١٢.
- سالم، بول، "**الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي**"، ***أوراق كارنجي***، العدد٩، تموز ٢٠٠٨.
- سليمان، خليل عرنوس، "**إيران ودول المواجهة مع إسرائيل**"، التقرير السنوي الاستراتيجي لإيران، طهران، أكتوبر ٢٠٠٢.
- شومان، توفيق، **مصر وإيران: حدود التقارب وآفاقه**، ***فصلية إيران والعرب***، العدد١، ربيع ٢٠٠٢.
- أبو طالب، حسن (الدكتور)، "**الفرص المتاحة لدعم العلاقات المصرية العراقية**"، ***أوراق الشرق الأوسط***، العدد ٤١، يونيو ٢٠٠٨.
- أبو عامود، محمد سعد، "**العلاقات الخليجية – الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ٢٦، سبتمبر، ٢٠٠٢.
- العاني، ظافر (الدكتور)، "**العراق من الداخل ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤**"، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الإمارات، ٢٠٠٤.
- عبد العاطي، محمد، "**العلاقات الإيرانية المصرية، رؤى مختلفة ومواقف متباينة**"، ***مجلة الدول العربية وإيران الثورة***، ٢٠٠٧.
- عبد المنعم، محمد نور الدين، "**المصريون يتحدثون بالفارسية والإيرانيون يتحدثون بالعربية**"، ***مجلة مختارات إيرانية***، العدد ٦٧، فبراير، ٢٠٠٦.
- عبد المؤمن، محمد السعيد، "**ثورة إيران والناصرية**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ٣٩، أكتوبر، ٢٠٠٣.
- عبد المؤمن، محمد سعيد، "**العراق ورؤية جديدة**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ٦٥، ديسمبر ٢٠٠٥.
- عبد المؤمن، محمد سعيد، "**هل تورطت إيران في الأزمة اللبنانية ؟**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ٧٣، ٢٠٠٦.
- عبد المجيد، حيدر، "**مصر وقطاع غزة – معضلة علاقات خاصة جداً**"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد ١٧٠، أكتوبر ٢٠٠٧.
- عتريس، طلال، "**التوجهات السياسية الإيرانية نحو العالم العربي**"، ***مجلة دراسات شرق أوسطية***، ط١، العدد ١٧، عمان، ٢٠٠١.
- "**العلاقات الإيرانية المصرية وتحدي المبادأة**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ٤٣، فبراير ٢٠٠٤.

- العناني، خالد، "**النفوذ الإيراني في العراق**"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد ١٦٥، ٢٠٠٦.
- العيساوي، أشرف، "**أمن الخليج .. تحديات ومخاطر جديدة**"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨.
- فهمي، طارق، "**خارطة الطريق: الموقف – التوجهات – المؤشرات**"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣.
- قاسم، نورهان عبد الوهاب، "**المهدوية والثورات العربية**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ١٤٢، مايو ٢٠١٢.
- قنديل، يسري، "**التصعيد الأمريكي ضد إيران واحتمالات المواجهة العسكرية**"، ***مجلة تقديرات إستراتيجية***، العدد ٣٣، ١٩٩٦.
- "**كرت إيران في يد مرسي**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ١٥١، فبراير ٢٠١٣.
- مسعد، نيفين عبد المنعم (الدكتورة)، "**ندوة صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**" ***مجلة المستقبل العربي***، العدد ٢٦٥، بيروت ٢٠٠١.
- المشاط، عبد المنعم، "**الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية**"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨.
- مهابة، أحمد، "**إيران وامن الخليج**"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد ١٠٥، ١٩٩١.
- ميزان ،حسين، "**سواء غزة او لبنان**"، ***مختارات إيرانية***، العدد ١٥٠، يناير ٢٠١٣.
- نافعة، حسن، "**محددات الآمن في الخليج العربي – رؤية عامة**"، ***مجلة مختارات إيرانية***، العدد ٥، ٢٠٠٠.

خامساً: الصحف والمقابلات

- **خامنئي يتوعد إسرائيل وأمريكا بصفعة قوية وضربة ساحقة**"، الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/٨/٣.
- ***صحيفة الوسط البحرينية***، العدد ٣٧٧٨، ١٠ يناير ٢٠١٣.
- لقاء للامين العام لحركة الجهاد الإسلامي (رمضان شلح)،على قناة الجزيرة، برنامج لقاء اليوم، بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٠.
- مصطفى الفقي، **فض الاشتباك بين الخارجية والمخابرات**، مجلة روز اليوسف الاسبوعية ، ٢٠١١/٤/٩ .

سادسا : التقارير

- **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨.

سابعاً: المراجع الأجنبية

- **A theory of human motivation**, (1943,originally published in poycholgireal review, 50.
- Bennett Ramburg, "**dealing with Iran 11**,"international herald tribune, march 24, 2005.
- George w. Bush, **the white house**, September 17, 2002 {document}, the national security strategy of the united states, in Encarta reference liberally 2004, cd 1.
- "**Iran in Iraq: how much influence? International crisis group ice**", middle east report, N 38, March 21, 2005.
- Kayhan barzegar, (**Iran's foreign policy in post-invasion Iraq**), middle east policy, vol. xvsno.4, winter 2008.
- Mohammad Reza Pahlavi, **Answer to history**, (New York: Stein and Day, 1980).
- R. K. Ramazani, **Revolutionary Iran: Challenge And Response In The Middle East.** (Baltimore , The John Hopkins University Press, 1986).
- **The Middle East and north Africa: goals and interests**, on,:www defens link-mil/pubs/prolife.

ثامناً: المواقع الالكترونية

- أحمد، صافيناز، "**الأزمة السورية في العلاقات الإيرانية المصرية في ضوء التفاعلات الإقليمية الراهنة**" ، موقع الأهرام .
  http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=102
- "**أحمد نجاد: إيران قادرة على إحلال الأمن في الخليج**"، العربية نت .
  http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/29/246480.html
- إدريس، محمد السعيد، "**العلاقات الإيرانية المصرية في عهد مبارك**"، مركز الجزيرة للدراسات.
  http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118883320356689.htm
- "**آية الله حسين علي منتظري**" ، الجزيرة نت .
  http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/20ca65ed-f36d-4b13-9094-1296614f8cf5
- البطنيجي، عياد، "**في تفسير التدخل الإيراني في دول الخليج**"، مركز الخليج للأبحاث .
  http://albutniji.hiablog.com/post/135065.

- البطنيجي، عياد ، **السياسة الخارجية الإيرانية دراسة نقدية مقارنة**، "ملتقى الخطباء".
http://www.khutabaa.com/index.cfm?method=home.con&ContentID=9839

- "جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده" .
http://www.saaid.net/Doat/Zugail/291.htm

- "حسن نصر الله، **المال والدعم الذي تقدمه إيران يغنينا عن كل مال العالم**"، الملتقى التربوي.
http://www.sef.ps/vb/multka358432/#.UZuVW0qszcI

- خليل، عامر، "**موقع إسرائيل في جنوب السودان يتعاظم بعد عام من الانفصال**"، موقع فلسطين اليوم .
http://paltoday.ps/ar/post/141737

- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، موقع عربي معاصر .
http://arabi-maleki.blogfa.com/post-171.aspx

- "**الرئيس عبد الناصر وقضية الاحواز**" ، موقع عربستان الاحوازي .
http://www.arabistan.org/articledetails.aspx?elmnt=290#.Ubtj29iszcI

- الزويري، محجوب، "**حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر**"، مركز الجزيرة للدراسات .
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.htm

- صابح، عمرو، "**بين السادات وشاه إيران .. لم نتعلم شيء**" ، مجلة الوعي العربي .
http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&new_topic=98

- "**علاقات إيران مع العراق ومصر وسوريا**" . أخبار BBC .
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid- 136000/1360547.stm.9/8/2001.ps

- "العلاقات **الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل**"، موقع البينة نت .
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1471&lang

- العيساوي، خالد، "**العراق وأمن الخليج**"، صحيفة العراق الإلكترونية .
http://iraqnewspaper.net/news.php?action=view&id=16609

- "**عينة من عداء مصر – مبارك لمحور حماس – سوريا – إيران**" ، الأخبار .
http://www.al-akhbar.com/node/11963

- فرحات، محمد فايز، "**الربيع العربي، إيران في شرق أوسط جديد**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أغسطس ٢٠١١.
http://acpss.ahramdigital.org.eg/Articals.aspx?serial=848154&arrch=16

- الكحلوت، ضياء، "**النفوذ الإيراني في قطاع غزة**"، الجزيرة نت، ٢٠١٢ .
http://www.aljazeera.net/books/pages/a7e0bad2-f1a5-4d6f-83c9-ea13e7de6686

- المسيري، عبد الوهاب،"**الشرق الأوسط الجديد في التصور الأمريكي الصهيوني**"،موقع المسيري.
http://www.elmessiri.com/articles_view.php?id=34

- "**مطالبات بإعطاء الشعوب الإيرانية حقوقها المشروعة**"، مجلة الفرقان .
http://www.al-forqan.net/articles/2569.html
- "**نائب إيراني: البحرين من حق إيران وليس السعودية**"، مفكرة الإسلام .
http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2012/05/15/149901.html
- ناجي، محمد عباس، "**إيران والربيع العربي، اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة**"، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية .
http://acpss.ahramdigital.org.eg/news.aspx?serial=54
- "**تجاد في مواجهة الأزهر .. وهواجس التمدد الإيراني وولاية الفقيه**"، معهد العربية للدراسات، مصر – إيران بعد الثورة.
http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/06/264828.html
- "**الهلال الشيعي: الخرافة والواقع**"، ترجمات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨.
http://www.alzaytouna.net/permalink/4399.html
- يسري، باسل، "**الدور الإسرائيلي في أفريقيا**"، الأهرام.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=81897&eid=160
- الشرق الأوسط، **إحصاء سكاني: عدد سكان إيران**، جريدة العرب الدولية.
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=688679&issueno=12298#.UotsciekOHY
- حسن الرشيدي، **إيران من منظور الجغرافيا السياسية**، ملفات إيرانية .
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=16760&lang
- خالد وليد محمود، **صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية** .
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/06/13/23634.html
- اليوم السابع، **الإحصاء: ٩٢ مليون نسمة عدد سكان مصر** .
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=960796#.Uot0FyekOHY
- عدي جوني-الجزيرة نت، **أهمية مصر الجيواستراتيجية** .
http://www.aljazeera.net/news/pages/ce70d48f-4c6e-4b0f-a840-f39003468a82
- جمال علي زهران، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية**، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٩، يوليو ٢٠٠٢.
http://www.f-law.net/law/threads/49034-
- حسن نافعة، **أسس ومرتكزات السياسة الخارجية في عهد مبارك**، مركز الجزيرة للدراسات
http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118873617259806.htm

- احمد إبراهيم محمود، **القوات المسلحة والسياسة الخارجية المصرية**، المصدر السياسة الدولية .
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219702&eid=4285

- بشير عبد الفتاح **"الأدوار المتغيرة" للجيوش في مرحلة الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية.
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/1582

- علاء مطر، **تحليل لمؤسسات وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية.**
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/01/10/185642.html

- أحمد أبو الغيط، **السياسة الخارجية المصرية والمستقبل**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
http://www.alzaytouna.net/permalink/37227.html

- **عملية صنع القرار في وزارة الخارجية**، موقع وزارة الخارجية .
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/BriefHistory/DecisionMaking/Pages/default.aspx

.